

لطفى الخولي

أوراق من الملف العربي
مستقبل الصراع
العربي الإسرائيلي
عام ٢٠٠٠

أوراق من الملف العربي
مستقبل الصراع
العربي الإسرائيلي
عام ٢٠٠٠

الاخراج الداخلي

عبد العزيز جمال الدين

الطبعة الأولى
القاهرة - ١٩٨٦
جميع الحقوق محفوظة



القاهرة، ش. هشار لبيب - رقم ٤٢ / ٢٥
مدينة نصر - للمطبعة الشامية

الورقة الأولى

التفسير البرزوي للصراع العربي الإسرائيلي

● ورقة من الملف العربي المعاصر ، طرحت للنقاش أمام كل من :

١ - ندوة « البترول وقضايا العرب » التي نظمتها دار الفن ببيروت في ديسمبر - كانون أول ١٩٧٤ .

٢ - المؤتمر الدولي للعلوم السياسية والاجتماعية الذي انعقد بالمكسيك في أغسطس - آب ١٩٧٧ .

- ١ -

لم تكن الحرب الرابعة ، في الصراع العربي الإسرائيلي ، خلال أكتوبر ١٩٧٣ ، هي المرة الاولى التي تشابكت وتفاعلت فيها القضية الفلسطينية بقضية البترول ، حيث تجسد كل منها - إقليمياً وعالمياً - في مواجهة الآخر ، كأنها وجهان لعملة واحدة .

ربما كان التشابك والتفاعل - خلال أكتوبر ١٩٧٣ - من العمق والاتساع والوضوح ، على نحو لم يسبق له مثيل . وذلك منذ شرعت القضية الفلسطينية في صدامها مع الامبريالية والصهيونية تحتل موقع الازمة المتصاعدة بالخطر والتفجر على خريطة الشرق الاوسط عامة ، وخريطة الوطن العربي خاصة .

- ٢ -

غير أنه من المقطوع به أن قضية البترول وصراعاتها سابقة في التاريخ ، على قضية فلسطين وصراعاتها .

إذا كانت فلسطين ، قد أصبحت قضية ذات طبيعة خاصة ومتفردة ، منذ مؤتمر « بال » الصهيوني الذي انعقد عام ١٨٩٧ بزعامة هرتزل .. فإن البترول ، بدأ يتبلور كقضية ذات وزن متنام في حركة الامبريالية العالمية ، منذ انبثاق « الذهب الاسود » لأول مرة في امريكا من جوف البئر الذي حفره الكلونيل ادوين دريك عام ١٨٥٩ بولاية بنسلفانيا .

بيد أن هذا التفاوت في تاريخ ميلاد القضيتين ، لا يجب أن يحجب عن ادراكنا - اليوم - ثلاث حقائق اساسية :

الحقيقة الأولى :

إن المسافة بين تاريخ القضيتين تظل واقعة بكاملها في إطار عصر السيطرة الكاملة للامبريالية والاستعمار القديم على العالم كله . بما في ذلك فلسطين التي كانت وقت ذاك في قبضة الاستعمار العثماني « رجل أوروبا المريض » .

الحقيقة الثانية :

إن صناعة البترول بحكم نوعيتها الاستراتيجية وترابط عملياتها من تنقيب وحفر وانتاج ونقل وتكرير وتسويق ، اتجهت منذ الوهلة الأولى - في ظل قوانين الرأسمالية - الى اكتساب الطبيعة الاحتكارية . وهي اليوم ، تمثل أقوى ما عرفه العالم من الاحتكارات وأشدها تركيزاً على الإطلاق . وليس أدل على ذلك من أنه على الرغم من زيادة عدد ما يسمى بالشركات الوطنية والمستقلة العاملة اليوم في حقول البترول ، فإن السيطرة على عالم البترول ما برحت في يد الاحتكار العالمي المؤلف من الشركات الثانی التقليدية العملاقة :

● اسو ستاندرد

● الجلف

● تكساكو

● ستاندرد كاليفورنيا

● موبيل

● البترول البريطانية

● شل الهولندية البريطانية

● البترول الفرنسية

وغنى عن البيان ان للولايات المتحدة الأمريكية حصة الأسد في هذا

الاحتكار العالمى .

الحقيقة الثالثة

إنه حتى شروق القرن العشرين ، لم يكن قد عرف أو اكتشف شيء من الثروات البترولية الكامنة في جوف الشرق الأوسط عامة والأرض العربية التي تنتمى إليها فلسطين خاصة .

وجاء أول اكتشاف للبترول بالمنطقة عام ١٩٠٨ ، في مسجد سليمان بإيران وفي حفرة بمصر في نفس العام .

- ٣ -

لو جاز لنا أن نستعير لغة السينما وحاولنا بطريقة « الفلاش باك » العودة الى رؤية الاحداث التاريخية بما توج به من صراعات اقتصادية وسياسية واجتماعية . واستخدمنا « كاميرا وعينا الراهن » في الربط الجدلى بين الأحداث . فإنه من الممكن أن يكتمل تحت أعيننا سيناريو لحركات الأحداث . فلسطينياً وبترولياً ، على وضع يكشف أمامنا صور غريبة كما لو كانت من صنع خيال سوريالى يفوق خيال سلفادور دالى . ولكنها في النهاية صور واقعية الى أبعد حدود الواقعية . إن مبدأ « الحقيقة أغرب من الخيال » لا يقتصر فقط على عالم الفن والأدب وإنما يحكم أحياناً عالم الصراع الاقتصادى - السياسى - الاجتماعى . كيف ؟

لنبدأ بالصورة الأولى :

في عام ١٨٧٠ يقوم كل من الأخوين جون ووليم دافيسون وروكفلر بتأسيس شركة ستاندرد أويل للبترول في الولايات المتحدة الأمريكية برأسمال قدره مليون دولار . يرتفع الى ٣,٥ مليون دولار عام ١٨٧٤ . وبفعل قانون الاحتكار الرأسمالى تتوحد الشركة مع عدد من شركات النقل الكبرى التي

يسيطر عليها عدد من الرأسماليين اليهود ، ويرتفع رأسمال الاحتكار الى ٧٠ مليون دولار عام ١٨٨٢ ، ثم الى مائة مليون في مطلع القرن العشرين ، بعد أن يكون الاحتكار قد سيطر على ٩٠ بالمائة من صناعة البترول في أمريكا وحقق ما بين عامى ١٩٠٠ الى ١٩٠٧ أرباحاً صافية بلغت ٣٦٧ مليون دولار .

وحركت رائحة البترول الذى كان قد اكتشف في رومانيا وروسيا القصيرية المتخلفة ، وجزر الهند الصينية ، شبه الرأسمالية الأوروبية ، وكانت ما برحت في أوج عنفوانها الامبريالى . فأقدمت في عام ١٨٩٠ على تأسيس شركة رويال دوتش برأسمال قدره ١,٣٠٠,٠٠٠ فلورين ، وتدخل الشركة الأوروبية في صراع حاد مع ستاندرد أويل ومجموعة روكفلر القوية ، وتكاد تنهوى ، لولا أن يبادر الى دعمها ومساندتها رأس المال الأوروبي بزعامة آل روتشيلد من اليهود وشركة شل للنقل التى يمتلكها الرأسمالى اليهودى ماركوس صموئيل . وتصد الرويال دوتش وتتفرع عنها شركتا البترول البريطانية وبتافيا . وهكذا ينقسم السوق العالمى للبترول لأول مرة ، بين أقوى مجموعتين ماليتين في العالم : آل روكفلر وآل روتشيلد .

ولكن عين الكاميرا لا تتوقف عند هذه الحدود . فن خلال الأضواء والظلال نلمح في ذات الصورة ميلاد حركة الصهيونية . وتلمع الأضواء فوق عدد من المؤتمرات الصهيونية ، وإذا بالنجوم الساطعة في هذه المؤتمرات هى نفس الوجوه الرأسمالية اليهودية من آل روتشيلد وصموئيل وغيرهم الذين تفوح منهم رائحة البترول . ومن خلال أرباحهم الاسطورية ، يمولون الحركة الصهيونية ومشروعاتها لبناء وطن قومى لليهود ، بديلاً عن الاندماج في شعوب البلاد التى نشأوا فيها .

- ٥ -

وتفاجئنا الصورة الثانية في مطلع القرن العشرين . ذئاب البترول الاحتكارية انطلقت في أرجاء الأرض تبحث عن آبار جديدة .

ومنذ عام ١٩٠٤ بدا واضحاً في جوف الشرق الأوسط كنزاً غيباً .

وبالفعل اكتشفت أول آبار بترولية في إيران ومصر عام ١٩٠٨ .

وخلال نفس الفترة الزمنية من ١٩٠٤ - ١٩٠٨ ، كان آل روتشيلد وغيرهم من ذئاب الصهيونية قد نشطوا منذ أواخر عام ١٩٠٣ في شراء أراضى العرب في فلسطين ، بعد الحصول على موافقة سلطان تركيا ، وتسليمها الى رواد الهجرة الصهيونية من اليهود الفتيين الزراعيين . وفي عام ١٩٠٦ تأسس أول « كيبوتز » في فلسطين من المهاجرين اليهود من روسيا القيصرية . وفي عام ١٩٠٨ تأسست الوكالة اليهودية في يافا لتنشيط عملية الاستيطان ، تبعها بناء مدينة تل أبيب عام ١٩٠٩ وكان الكم الغالب من المال المستخدم في هذا كله يقطر زيتاً وبترولاً .

- ٦ -

وتتابع الصور ، راصدة المواكبة التاريخية بين الصراع البترولى والصراع الفلسطيني الصهيوني ..

ومنذ بداية العقد الثاني من القرن العشرين ، بدأت الحركة الوطنية العربية تصطدم بالاستعمار العثماني الذي كان على وشك أن يلفظ أنفاسه ، والصراع ينشب بين القوى الاستعمارية التقليدية ، في أوروبا على وراثة مستعمراته الخاصة في الشرق الأوسط . والاحتكارات البترولية قد أمتلأت خياشيمها برائحة البترول المنبعثة من الأرض العربية وخاصة العراق . والحركة الصهيونية ، بدعم من الاستعمار البريطاني ، تشدد من غزوها وتسهرها الى فلسطين وتزرع مؤسساتها هنا وهناك . وعرب فلسطين يتصدون لها وللإستعمار البريطاني معاً ، من خلال حركات جماهيرية عفوية ومنظمة .

وتندلع نيران الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، وفي مايو ١٩١٦ توقع الاتفاقية الفرنسية البريطانية « سايكس بيكو » لتقسيم الشرق الأوسط . يتبعها في ٢ نوفمبر ١٩١٧ صدور وعد بلفور البريطاني الى لورد روتشيلد بوصفه ممثل اللجنة الرئاسية التابعة للمنظمة الصهيونية الذي يتضمن تعهد بريطاني بتأييد الحركة الصهيونية في بناء وطن قومي لليهود بفلسطين . وفي

١٠ ديسمبر ١٩١٧ يقتحم النبي على رأس الجيش البريطاني مدينة القدس وما أن يحل خريف عام ١٩١٨ حتى تكون بريطانيا قد احتلت فلسطين بأسرها . واستصدرت من الأمير فيصل - في العراق - موافقة رسمية على وعد بلفور وتنشبت حركات شعبية ثورية في فلسطين ومصر ، في الوقت الذي يكون فيه الاحتكار البترولي على قيد خطوات من كشف الذهب الاسود في العراق . وتزايد الهجرة اليهودية بأعداد كبيرة الى فلسطين ، فترتفع نسبة اليهود الى مجمل سكان العرب من ١,٤ في المائة في عام ١٩١٤ الى ١١ في المائة في عام ١٩٢٢ .

ويتفجر البترول أخيراً في العراق في منطقة خان عام ١٩٢٣ ، ثم في حقول كركوك الصخم عام ١٩٢٧ . وفي نفس الوقت تصدر عصبة الأمم (سبتمبر ١٩٢٣) قرارها بتثبيت شرعية الوصاية البريطانية على فلسطين . وترتفع نسبة اليهود في فلسطين بدرجة ملحوظة حتى تصل في عام ١٩٢٩ الى ١٦ في المائة من مجموع السكان .

- ٧ -

وهكذا تبدو صور حركة الاحداث في تسجيل التلازم بين صعود الصهيونية وغزوها لفلسطين تحت حماية الاستعمار البريطاني ، وبين الغزو الاحتكاري المسعور للبلدان العربية بحثاً وراء أسرار أرضها البترولية والسيطرة عليها .

ويتوالى اكتشاف البترول في البحرين عام ١٩٣٢ ، وفي السعودية عام ١٩٣٦ ، وفي الكويت عام ١٩٣٨ ، وفي قطر عام ١٩٤٠ .

ويتوالى ، مواكباً لحركة الاحتكارات البترولية على الأرض العربية ، تدفق المهاجرين من أوروبا وخاصة ألمانيا النازية الى فلسطين ، وترتفع نسبة السكان اليهود فيما بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٥ الى حوالى ٢٨ بالمائة من مجموع السكان .

وفي نفس الوقت الذي كانت فيه آلات الحفر البترولية للاحتكاكات الأمريكية والبريطانية تنغرس عميقاً في قلب الأرض والشعب العربي في البحرين والسعودية والكويت وقطر ، كان الشعب الفلسطيني يقاوم وحده الغزوة الاستعمارية الصهيونية . وعلى مدى السنوات من ١٩٣٦ ، الى ١٩٣٩ ، اشعل ثورته العارمة ضد المستعمرات الصهيونية وأجهزة الاستعمار البريطاني في محاولة لقطع الطريق على تهويد بلاده واقامة قاعدة امبريالية في شكل دولة صهيونية ضد الأمة العربية : وحدتها ، تقدمها ، سيطرتها على ثرواتها البترولية .

بيد أن الوعي الشعبي في البلاد العربية لم يكن قد بلغ درجة وضوح الرؤية للتخطيط الامبريالي ، البترولي ، الصهيوني . في حين نشط التحالف الامبريالي الصهيوني مع الرجعية العربية الحاكمة الى تهديد الأجواء لتنفيذ المخطط . وأمكن بالتالي محاصرة الثورة الفلسطينية وخنقها . وبلغ الأمر حداً أن فتحت الرجعية المصرية أبواب البلاد - وقتذاك - أمام الحركة الصهيونية لتقيم مراكز تدريب لعصابات المسلحة وإيواء المهاجرين قبل تصديرهم الى فلسطين . فضلاً عن صناديق دعم وصحف تبشير ودعاية . وراح البحجور « ايفانز » بلباسه العسكري كضابط بالجيش البريطاني ، والذي أصبح فيما بعد « أبا إيبان » وزير خارجية إسرائيل ، يرح في شوارع ونواحي القاهرة والاسكندرية حراً طليقاً ويتخذ من مكتبه المطل على النيل في ثكنات قصر النيل (مكان فندق هيلتون وجامعة الدول العربية اليوم) وكراً للتأمر على فلسطين العربية .

- ٨ -

وخلال أربعينات القرن العشرين تبرز أمامنا صورة ذات دلالة خاصة في سيناريو حركة الاحداث التاريخية لقضيي فلسطين والبترول . الحرب العالمية الثانية مشتعلة الاوار . اكتشافات البترول في البلاد العربية وخاصة في منطقة الخليج تتعاضم بدرجة هائلة لم تكن متوقعة .

العالم العربي لم يعد مجرد منطقة ذات موقع استراتيجي هام باعتباره مفترق الطرق الى آسيا وافريقيا وأوروبا ، أو سوقاً تابعاً للسوق الرأسمالي العالمي . وإنما منبع لحوالى ٥٠ من المائة من الاحتياطي المعروف عالمياً وقتهذاك من البترول . هذه السلعة التي قفزت خلال الحرب على سلم السلع الاستراتيجية الى القمة .

وبالتالى أصبح الشغل الشاغل للامبريالية العالمية بكل فصائلها هو كيفية الحفاظ على هذا الموقع الاستراتيجي السابح على بحيرة البترول ، فى قبضتها وتأمين سيطرتها الكاملة عليه ، وذلك فى وجه العواصف الوطنية التحررية التى بدأت تتجمع فى الأفق هنا وهناك فى الأرض العربية ، وغزو مصالح ذات طابع استقلالى نسي لبرجوازيات وطنية محلية وليدة ، والتى لابد وأن تلقى عوناً وسنداً من الاتحاد السوفيتى والعالم الاشتراكي حيث بدأت قواها تتبلور فى الساحة الدولية وتكشف عن قدرات متزايدة .

وانعكس هذا الوضع الجديد بوضوح على القضية الفلسطينية . كانت بريطانيا قد أصدرت قبيل الحرب العالمية الثانية ، فى ١٧ مايو ١٩٣٩ كتابها الأبيض الذى تعلن فيه أنها أوفت «كدولة وصاية » بالتزامها الخاص بتشجيع اقامة وطن قومي لليهود وانه يجب أن تنهى فلسطين بسكانها جميعاً للحكم الذاتى ، وللعمل على إقامة دولة مستقلة موحدة تحكم حكماً مشتركاً من العرب واليهود على أن تحدد الهجرة اليهودية بمخمسة وسبعين ألف شخص خلال خمس سنوات ، مع الحد من شراء اليهود للأراضى العربية .

وظل هذا هو الخط العام للامبريالية العالمية حتى اندلعت نيران الحرب وكشفت المنطقة العربية عن أسرارها البترولية . فإذا بموجات عاتية من الهجرة اليهودية السرية تتدفق على فلسطين . وإذا بترومان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يصادر الى إعلان تأييد بلاده لإقامة دولة يهودية بفلسطين . وإذا ببيغن وزير خارجية بريطانيا يعلن فى مجلس العموم - فجأة - فشل الحكومة البريطانية فى مواجهة كل من العرب والصهاينة

بفلسطين ، ويغسل يديه من كل مسؤولية ويقرر عرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة للأمم المتحدة . ويتلقف « ترومان » مرة أخرى الكرة فيعلن في مارس ١٩٤٧ أنه « لما كانت بريطانيا عاجزة عن القيام بالتزاماتها شرق البحر الأبيض المتوسط وفي الشرق الأدنى ، فقد قررت الولايات المتحدة القيام بها » ..

باختصار أصبحت الامبريالية العالمية التي تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على وفاق تام مع خطط الحركة الصهيونية في إقامة إسرائيل بفلسطين وعلى حساب شعبها لتكون قاعدتها العدوانية الأساسية لحماية مصالحها البترولية المتزايدة في العالم العربي .

وتفاصيل القصة بعد ذلك معروفة .. ولكن ما أن تقوم إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ حتى يكون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو أول من يعترف بها معلناً دون ما خفاء : « إن إسرائيل قامت في منطقة الشرق الأوسط لكي تتصدى لتيار النعرة الوطنية ، فإذا لم تستطع أن تحقق ذلك فلا أقل من أن تجتذبه بعيداً عن مصالح البترول الأمريكي في الشرق الأوسط » .

وليس من قبيل المصادفة أن يسجل التاريخ أن عام ١٩٤٨ كان في نفس الوقت عام قيام إسرائيل ، عام ارتفاع قيمة الاستثمارات الأمريكية في صناعة البترول العربي الى حوالي ٢ بليون دولار تمثل ثلث استثمارات أمريكا الخارجية جميعاً ، عام تحول الولايات المتحدة الأمريكية ، لأول مرة في تاريخها ، الى دولة مستوردة للبترول بعد أن كانت مصدرة له .

- ٩ -

وتهل مرحلة الخمسينات من هذا القرن وترسم حركة الأحداث صوراً عديدة متداخلة بعضها مع بعض .

إسرائيل تمضى في عملية استيعاب أكبر قدر ممكن من الوطن الفلسطيني وطرد شعبه الى خيام اللاجئين في الخارج ، ويتدفق عليها من الصهيونية

العالمية والامبريالية الأموال والسلاح لبناء قوتها كقاعدة حراسة للمصالح البترولية وعدوان ضد حركة التحرر الوطني العربية وتتألف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ليصدروا البيان الثلاثي المشهور في ٢٥ مايو ١٩٥٠ الذي يعلن التزام أكبر القوى الاستعمارية بالحفاظ على التوازن العسكرى في الشرق الأوسط لمصلحة إسرائيل .

وتمضى الاحتكارات البترولية في توسيع أعمالها بأمان نسي ، واكتشاف منابع جديدة في المنطقة المحايدة عام ١٩٥٣ ، والجزائر عام ١٩٥٦ ، وليبيا وأبو ظبي عام ١٩٥٨ .

ولكن هذه الفترة تحفل أيضاً بوقوع مواجهات عنيفة بين قوى التحرر في المنطقة من جانب وقوى الامبريالية والاحتكارات البترولية والرجعية المحلية من جانب آخر وفي جميع هذه المواجهات كانت إسرائيل دائماً حاضرة كقوة مساعدة للامبريالية والاحتكارات ، أو محرقة للعديوان .

وفي عام ١٩٥١ نجحت الحركة الوطنية الايرانية بزعماء الدكتور محمد مصدق في الاستيلاء على السلطة وتأميم البترول . ولكنها سرعان ما واجهت عدواناً شرساً أطاح بها ، تدثر بالرجعية الايرانية التي تعاونت مع مخربين إسرائيليين وأمريكيين ، ونجحت إسرائيل جزئياً في أول امتحان في الشرق الأوسط .

وفي عام ١٩٥٢ انفجرت الثورة المصرية ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر بزعماء جمال عبد الناصر ، وكانت دوافع الثورة محلية وعربية معاً . فبالإضافة الى الصراع الاجتماعي والسياسي الحاد داخل المجتمع المصري ، كان هناك رد الفعل الوطني داخل الجيش المصري الذي أجبر على الهزيمة ، إذا صح التعبير ، بفعل الأسلحة الفاسدة وخيانة الملك والطبقة الحاكمة أمام إسرائيل خلال الحرب الأولى في الصراع . وهو أمر غير من ميزان القوى في الشرق الأوسط لصالح حركة التحرر لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية . مما أصبح يهدد موضوعاً للمصالح والاحتكارات البترولية في المنطقة .

وكان من المتوقع أن تدفع إسرائيل الى العدوان فوراً . غير أن الولايات المتحدة التي كانت تأمل في استيعاب الثورة المصرية الوليدة عن طريق الضغط على الاحتلال البريطاني للرحيل عن مصر . وبالتالي وراثة نفوذه بأسلوب الاستعمار الجديد ، أوقفت استخدام إسرائيل مرحلياً .

وأعقب ذلك انفجار ثورة التحرير الجزائرية في نوفمبر ١٩٥٤ ، وما أعقب ذلك من تفاعل بين الثورتين في مصر والجزائر ضد الاستعمار القديم : بريطانيا وفرنسا معاً . غير أن فرنسا سارعت الى استخدام الى استخدام إسرائيل ضد ثورة تحرير الجزائرية على النحو الذي اتبع ضد حركة التحرير الإيرانية . وزادت درجة الاستخدام مع اكتشاف البترول بالجزائر عام ١٩٥٦ . وفي هذا العام نفسه أقدمت مصر على تأمين قناة السويس وكان هذا خطوة خطيرة لا سابقة لها ، تقوم بها دولة متحررة صغيرة من العالم الثالث الجديد ضد الاحتكارات العالمية . الأمر الذي كان بمثابة الرصاصة الأولى في جسد مصالح الاحتكارات بالمنطقة وخاصة البترولية منها . وانقسمت الإمبريالية العالمية في أسلوب مواجهتها لهذا الحدث الى اتجاهين :

اتجاه تقليدي يمثل الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي . يرى مواجهة ذلك بعمل عسكري عنيف تستخدم فيه إسرائيل لضرب الثورة المصرية والثورة الجزائرية ، ومجمل حركة التحرر العربية قبل أن يستفحل الخطر وتمتد النيران الى كل الوجود الاستعماري والاحتكاري في المنطقة . وساندت إسرائيل في هذا الاتجاه لأنه في نفس الوقت يحقق مصالحها الذاتية في التوسع الصهيوني ويحولها - موضوعياً - من مرتبة التابع للإمبريالية الى مرتبة الشريك الصغير . وباختصار يحولها من مجرد قاعدة في شكل دولة الى امبريالية صغرى في المنطقة .

واتجاه آخر يمثل الاستعمار الجديد مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية

التي ترى في التدخل العسكري المباشر خطراً قد يشعل المنطقة كلها ، ويدفع بحركة التحرر الوطني بجميع فصائلها الى التحالف مع الاتحاد السوفيتي والعالم الاشتراكي ، خاصة أن مصر وسوريا كانتا قد اقدمتا في عام ١٩٥٥ على عقد صفقات أسلحة مع العالم الاشتراكي لأول مرة . فضلاً عن أن الخسائر حتى تلك اللحظة انصبت على الاحتكارات البريطانية والفرنسية وحدها . ولم تمس الحركة بعد أيأ من المصالح الأمريكية التي أصبحت تتحكم في ٦٠ في المائة من موارد البترول العربي . ويبلور هذا الاتجاه موقفاً محدداً هو أن الامبريالية الأمريكية تعمل على الظهور بمظهر المنقذ لجميع الأطراف ، في الوقت تقوم فيه بافراغ المنطقة من البريطانيين والفرنسيين والحلول محلهم ، وقد تبني ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة - وقتذاك - هذا الاتجاه تحت ضغط مجموعات المصالح البترولية التي كانت تحتل مراكز هامة في الادارة الامريكية ، وذلك من خلال سبعة من أصحاب الملايين وأقطاب البترول الذين تبناه وقدموه « كزعيم للشعب الأمريكي » منذ عام ١٩٤٩ ، كما يروى جواكيم جوستن في كتابه « البترول يحكم العالم » . وهم : يوجين هولمان رئيس شركة « اسو » ووالتر هالونان رئيس « ناشيونال بتروليم كاونسل » وروبرت اندرسون رئيس شركة « ميدكو نينتنت أويل آند جاس آسيوسيشين » . و « دولي سارب » وهو من كبار رجال البترول في هيوستون بولاية تكساس ، ووليم التون جونز (مستشار الرئيس) وكان رئيساً لشركة « سيقى سيرفيس » ، وليونارد ماكهوكولم رئيس شركة « كوتننتال أويل كوربوريشن » وجورج ألن (مستشار الرئيس الخاص) وهو صاحب مشروعات إنتاج البترول في اليمن .

بيد أن الاستعمار القديم شن - بالتواطؤ مع إسرائيل - الحرب الثانية في الصراع العربي الإسرائيلي والتي عرفت باسم حرب السويس دفاعاً عن مصالحه متحدياً الزعامة الأمريكية . الأمر الذي أغضب الولايات المتحدة وأربك حساباتها في المنطقة .

وإزاء المقاومة المصرية التي ساندها الاتحاد السوفيتي ، وغياب المظلة الأمريكية عن دول العدوان الثلاث ، فشلت حرب السويس في تحقيق أهدافها . ولكن البترول ترك - لأول مرة - بصمات واضحة على حركة الأحداث خلال حرب السويس .

فمن ناحية استخدمت حركة التحرر العربي لأول مرة سلاح البترول بدرجة متواضعة . في معركتها ضد الامبريالية والصهيونية . وذلك عندما أغلقت قناة السويس كثران أساسى لنقل البترول من الخليج الى أوروبا . وعندما قامت الطبقة العاملة العربية بنسف أنابيب البترول الذي يمر عبر سوريا في عام ١٩٥٦ .

ومن ناحية أخرى خرجت إسرائيل من العدوان بمكسب تكتيكي هام وهو حرية المرور لسفنها الحملة بالبترول الإفريقي من خليج العقبة ، الأمر الذي ساعدها على تكوين صناعة تكرير وبتروكيمياويات في يافا . وذلك لأغراض الاستهلاك المحلي والتصدير معاً ، وبأمل أن يصبح لها في المستقبل وزن في تقرير السياسة البترولية في المنطقة ما دامت تتحمل أمام الاحتكارات مسئولية الحارس لمصالحها .

ومنذ ذلك الوقت تفتح وعى قطاعات عريضة من الأمة العربية على دور البترول ومركز ثقله في جميع القضايا المطروحة ، وخاصة قضية فلسطين . واكتسبت حركة التحرر العربية المعاصرة بمختلف فصائلها ، بعداً بترولياً ، في معاركها المتصلة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية . ووعت باهتمام كلمات الرئيس الأمريكي وهو يقدم مشروعه الذي عرف باسم

« مشروع ايزنهاور » لورثة النفوذ البريطانى الفرنسى المنهار فى المنطقة بحجة ملء الفراغ عندما خاطب الكونجرس الأمريكى فى يناير ١٩٥٧ قائلاً : « إن من الأمور التى تؤكد أهمية الشرق الأوسط القصوى ، احتوائه على ثلثى مصادر البترول المعروفة فى العالم الآن ، إن هذه المصادر البترولية لا تقل أهمية عن حلف الأطلسى . بل إن هذا الحلف يفقد معناه وهدفه إذا فقدنا مصالحن البترولية فى الشرق الأوسط » .

هكذا بلا مواربة ولا خفاء ... ومن هنا كان طبيعياً - أن يتعمق البعد البترولى مع نمو التيارات التقدمية فى حركة التحرر الوطنى العربية التى راحت تربط بين الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى والتقدم الاجتماعى لصالح الجماهير الكادحة . وذلك منذ بداية الستينات . وتصدرت شعارات « تأميم البترول » و « بترول العرب للعرب » و « تصفية الاحتكارات البترولية » برامج ومواقف الناصريين والبعثيين والشيوعيين وجميع الحركات القومية التقدمية فى مشرق الوطن العربى ومغربه على السواء .

- ١٢ -

وفى يناير ١٩٦٥ إنطلقت أول رصاصة لفتح . فكانت ميلاداً لحركة التحرير الفلسطينية المعاصرة المشحونة بكل الأبعاد التى توصلت إليها حركة التحرير العربية العامة حتى ذلك الوقت .

ولم يكن غريباً ، وخيوط قضية فلسطين تتشابك وتتعدد مع قضية البترول ، أن يكون موطن انطلاق الحركة الجديدة هو منطقة الخليج العربى ، أغنى المناطق العربية بالبترول وبالعناصر الطليعية من الشعب الفلسطينى المشرّد . مثقفين وفنيين وعمالاً . من البترول بدأ آل روتشيلد وغيرهم من الاحتكاريين تمويل ودعم الحركة الصهيونية ومشروعها لغزو فلسطين فى أواخر القرن التاسع عشر . ومن البترول أيضاً انطلقت حركة الكفاح المسلح المعاصرة ، بعد حوالى ٦٨ عاماً لتحرير فلسطين .

وتمضى بنا كاميرا التاريخ لتلتقط من سيناريو حركة الأحداث ، أكثر الصور ظلمة وبشاعة : حرب ١٩٦٧ وما صاحبها من هزيمة مهولة بانتصار إسرائيل العسكرى ، حققت حملها القديم الذى لم تتمكن من تجسيده خلال حرب السويس ، وذلك بتحويلها الى امبريالية صغرى فى المنطقة ، ترتفع معها درجتها فى غابة العالم الاستعمارى من مجرد تابع ، واداة لحماية المصالح البترولية الى شريك .

واكتسبت بالفعل طوال ما يقارب ست سنوات مكانة الشريك للامبريالية الأمريكية . وراحت من خلال استخدام قبضتها العسكرية هنا وهناك ، وسيطرتها على آبار البترول المصرية فى سيناء ، تتحدث عن « حقوقها البترولية » فى المنطقة .

وفى ظل الهزيمة تنفست الاحتكارات الأمريكية البترولية الصعداء ، وواصلت عمليات الاستغلال للثروة العربية على أوسع نطاق ، وكسبت كثيراً من المواقع ضد أقرانها الأوروبيين فى الاحتكار العالمى حتى أنها نصبت رئيس شركة شل أويل الأمريكية الصغيرة نسبياً ، مديراً إدارياً لكل مجموعة شل العالمية فى عام ١٩٦٧ بالذات .

وأمكن لأمریکا فى غضون ١٩٦٧ وحدها أن تستحلب ٦٠٠, ١ مليون دولار أرباحاً من استثماراتها البترولية والبالغ قدرها بليونى دولار وارتفعت الأرباح فى عام ١٩٦٨ إلى ٢٤١٨ مليون دولار . وأصبح الدولار الأمريكى الذى ينطلق للاستثمار فى البترول العربى يعود إليها ثمانية دولارات بعد ثلاث سنوات . وذلك وفقاً لتقرير بنك تشيز مناهتن الأمريكى .

فى أتون هذا الوضع تولد فى العالم العربى اتجاهان رئيسيان من حول البترول :

— اتجاه وطنى ثورى يرى ضرورة إستخدام البترول كسلاح مباشر فى المعركة ضد أمريكا وإسرائيل ، يبدأ من المقاطعة الجماعية حتى التأميم .

وبالفعل أقدمت عدد من النظم العربية الوطنية والمتحررة مثل الجزائر والعراق وليبيا على إجراء تأميمات جزئية وكنية .

— واتجاه وسطى رجمى يرى إبعاد البترول على المجال السياسى ويقاوم استخدامه كسلح تحت أى ظرف من الظروف وذلك بحجة أن أموال البترول لا البترول نفسه هى السلاح الواجب استخدامه . وظل هذا موقفه الذى يتمسك به حتى عشية اندلاع الحرب الرابعة للصراع العربى الإسرائيلى فى أكتوبر ١٩٧٣ .

- ١٤ -

وجاء أكتوبر ١٩٧٣ نتيجة تراكمات اجتماعية وسياسية فأطلق كل ما هو إيجابى فى الشعوب العربية وقواها المسلحة ، والذى كان لنهوض وصمود الثورة الفلسطينية المعاصرة الدور الأساسى فى بلورته .

ورغم أن أكتوبر كانت حرباً محدودة ، إلا إنها كانت من الناحية العسكرية - السياسية أول فعل عربى - على مستوى الدول - ضد الكيان الصهيونى .

وكانت أيضاً ، وهذا أخطر أبعاد أكتوبر ، أول حرب بترولية فى نفس الوقت .

وليس المجال هنا هو تحليل حرب أكتوبر ومدى ما حققته فى الصراع العربى الإسرائيلى .

لكن المهم أن حركة التحرر العربى التى أخصبتها سنوات المعاناة بعد الهزيمة والوزن القومى الثورى للكفاح الفلسطينى قد أجبرت القوى الوسيطة والرجعية فى العالم العربى على استخدام سلاح البترول فى المعركة ضد الامبريالية والصهيونية ، وذلك بدرجات متفاوتة .

غير أن أهمية ما حدث يكمن فى أن الطابع القومى الثورى للقضية الفلسطينية راح ينعكس على قضية البترول العربى .

ومن هنا فإن المجال السياسى والاجتماعى فى الوطن العربى ، قد أصبح مهيباً لممارسة تحرير البترول العربى . بمعنى أن حركة تحرير فلسطين - فلسطينياً وعربياً - قادت الى خطوات الحركة العربية نحو هدف التحرير .

ولقد دفع المقاتل العربى فى سبيل ذلك تضحيات ودماء غزيراً كان له أثره على سعر البترول العربى الذى أتاح للدول المنتجة أن تتمرد على الاحتكارات لأول مرة ، وترفع السعر من جانبها بنسبة ٤٠٠ فى المائة .

وتحرير البترول العربى يعنى فى الحقيقة أمرين مرتبط - كل منهما بالآخر :

أولاً - مواجهة أكثر فاعلية للامبريالية والاحتكارات والصهيونية فى معارك مباشرة ممتدة .

ثانياً - بناء القوة الذاتية مادياً ومعنوياً ، للوطن العربى والإنسان العربى على مستوى شامل وبمعيار حركة التقدم العصرى والإنسانى .

- ١٥ -

وإذ كان تحرير فلسطين يمر - على ضوء الاستراتيجية العامة لبناء الدولة الديمقراطية العلمانية - فى مراحل تبدأ بإقامة السلطة الوطنية المستقلة ، فكذلك تحرير البترول يمر - على ضوء الاستراتيجية العامة لبناء الوطن العربى الموحد الديمقراطى المتقدم اجتماعياً وسياسياً - فى مراحل تبدأ بتهييد الأرض لبناء نواة اقتصاد عربى موحد ومستقل .

وإذا كان الدم العربى : فلسطينياً و غير فلسطينى - هو المنبع الذى ارتفع بدخول الدول العربية المنتجة للبترول الى أرقام قياسية ، فإن باذلى هذا الدم لهم حق معلوم فى هذه الدخول . لا صدقة ولا إحساناً .

إن نسبة الزيادة الأكتوبرية فى سعر البترول يجب أن تقسم الى قسمين : قسم يذهب الى إلغاء البلد البترولى ذاتياً . والقسم الآخر يتكون منه صندوق عربى قومى للإئتمان العربى العام وفق خطة مشتركة . على أن تجنب منه نسبة

معينة ١٠ في المائة أو ٢٠ في المائة لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية الجديدة .
وهذا تتوفر للفوائض العربية ضمانات حقيقية في نفس الوقت الذي تحقق
فيه تقدماً إيجابياً عاماً للأمة العربية وبناء حضارياً قوياً في وجه الكيانات
الامبريالية والصهيونية - وإلا تحولت على حد تعبير الرئيس بو مدين الى
كارثة قومية . إذ تتحول إلى سلاح في يد الأعداء ، أو على الأقل تغدو سلاحاً
فاسداً في أيدي العرب .

اليوم .. تحرير فلسطين هو بالصدقة تحرير الأرض العربية وتحرير
البترول العربي معاً .

وهذا هو عبء سيناريو حركة الأحداث التاريخية للقضية الفلسطينية
والقضية البترولية .

الورقة الثانية

الزمن السرق الأوسط بين الحرب الباردة والانفراج الدولي

ورقة من الملف العربي المعاصر ، طرحت في النقاش في الحلقة
الدراسية التي نظمتها جمعية الصداقة الفرنسية - العربية - باريس ، في
سبتمبر - ١٩٧٧ .

- ١ -

يمكن القول - كقاعدة عامة - أن السنوات الثلاث الأولى في سبعينات هذا القرن ، كانت زمن العبور التاريخي من الحرب الباردة الى الانفراج الدولي . تم خلاله ، الى حد كبير استيعاب بؤر الخطر الإقليمية ذات الطابع الاستراتيجي وإفراجها من شحناتها الملتهبة القابلة للانفجار على نطاق واسع وهي البؤر التي كانت قوى العالمين الرأسمالي والاشتراكي تتصارع في ساحاتها منذ الحرب العالمية الثانية وميلاد العالم الثالث وتزايد حضوره وتأثيره في مجرى الصراعات الدولية .

بيد أن لكل قاعدة إستثناء .

وأزمة الشرق الأوسط ، المنبثقة أساساً ، عن الصراع العربي - الإسرائيلي وخاصة منذ عام ١٩٤٨ ، هي الاستثناء بمعنى أنها البؤرة الإقليمية الاستراتيجية الوحيدة ، في العالم المعاصر ، التي اجتازت زمن العبور التاريخي من الحرب الباردة الى الانفراج الدولي من دون أن تلحقها عمليات الاستيعاب أو تفريغ طاقاتها الانفجارية .

- ٢ -

في السنوات الثلاث الأولى من السبعينات توصلت الجهود الدولية الجماعية ، بروح الانفراج الدولي ، وعلى الرغم من تصارع الايديولوجيات واختلاف النظم السياسية والاجتماعية ، الى تبريد أو نزع فتيل ألغام البؤر الاستراتيجية في أوروبا . وذلك خلال ما أصبح معروفاً باسم الاتفاقيات الأوروبية . (اتفاقيات الاتحاد السوفيتي مع كل من أمريكا وألمانيا الاتحادية وفرنسا ، والاتفاقيات بين ألمانيا الاتحادية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ، الاتفاقية الرباعية حول برلين الغربية) . وفي آسيا (إنهاء حرب فيتنام ولاوس وكبوديا والانتحاح الأمريكي على الصين الشعبية) .

ومع ذلك فإن هذه السنوات الثلاث الأولى من السبعينات ، قد شهدت قبيل نهايتها ، تفجراً عسكرياً - بترولياً ، لبؤرة الشرق الأوسط الملتهبة في

صورة الحرب الرابعة الإسرائيلية العربية ، التي عرفت باسم حرب أكتوبر ، تداعى عنها - رغم مناخ الانفراج الدولى - إحتالات مجابهة بن الاتحاد السوفيقى والولايات المتحدة ، لأول مرة منذ أزمة البحر الكاريبي من حول كوبا فى عام ١٩٦٢ ، اضطرت معها واشنطن الى إعلان التعبئة العامة لقواها النووية فى جميع قواعدها داخل وخارج المجال الأمريكى . كما تفاقمت بسببها أزمة الطاقة العالمية التى صاحبها مواجهات ، متفاوتة الحدة ، بين الدول الغنية المتقدمة صناعياً وبين دول العالم الثالث المتخلفة والمنتجة للمواد الخام ، راحت تطرح إلحاح متزايد قضية بناء نظام اقتصادى دولى جديد .

وإذا كانت الجهود من مواقع ودوافع مختلفة ، مجتمعة حيناً ومتصادمة حيناً آخر ، قد تمكنت من حصار حرب أكتوبر وإطفاء نيرانها التى لم تستهلك أكثر من ثلاثة أسابيع ، إلا أن هذه الجهود لم تنجح فى تبريد سخونة الملتهبة لبؤرة الشرق الأوسط وتأمين الموقف ضد احتمالات انفجار ألغامها من جديد بكل ما تحمله من مخاطر محلية ودولية وجغرافية كانت أو نوعية .

- ٣ -

وتدل حركة الأحداث التاريخية لبؤرة الشرق الأوسط ، أنها تتفجر دورياً ، منذ عام ١٩٤٨ ، مرة كل مرحلة زمنية قصيرة تتراوح من ستة الى عشرة أعوام (١٩٤٨ - ١٩٥٦ - ١٩٦٧ - ١٩٧٣) وفيما بين كل تفجير وآخر ، تسود فترة هدوء ظاهرى تصاحبها تغييرات عميقة الأثر سواء فيما يتعلق بخريطة المنطقة أو علاقات القوى الدولية .

فى فترة الهدوء بين انفجارى ١٩٤٨ و ١٩٥٦ ، وقع تحول أساسى فى خريطة المنطقة وعلاقات القوى الدولية ، باندلاع ثورة ١٩٥٢ فى مصر وظهور قيادة عبد الناصر ودخول الجيش كقوة رئيسية فى ساحة العمل السياسى ، وميلاد العالم الثالث فى مؤتمر باندونج ١٩٥٥ ، وبداية العلاقات

الاقتصادية والعسكرية مع الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية ، وتأميم قناة السويس .

وفي فترة الهدوء بين إنفجارى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، بدأ إنحسار الاستعمار التقليدى لكل من بريطانيا وفرنسا فى المنطقة . وتعاقبت ثورات التحرر الوطنى فى الجزائر والمغرب وتونس والعراق وسوريا واليمن . وانطلقت نواة الثورة الفلسطينية فى حرب عصابات محدودة ضد إسرائيل ، وتم الالتحام بين المشرق العربى والمغرب العربى فى إطار موجة المد القومى العربى . وقيام وسقوط أول وحدة عربية بين مصر وسوريا . وتعاضم الصراع الاجتماعى ، بعد انتهاج مصر والجزائر وسوريا طريق التنية المستقلة للاقتصاد القومى ، المصحب بالتصنيع وبالإصلاح الزراعى ، وتصفية الرأسمالية وتأميم غالبية الشركات والاحتكارات الأجنبية ، والمشاركة فى الثورات الإفريقية ، وبناء منظمة الوحدة الإفريقية . وتوطد العلاقات السوفيتية بالمراكز الاستراتيجية فى المنطقة على حساب الوجود الغربى التقليدى ، واقتحام الأسطول السوفيتى مياه البحر الأبيض المتوسط فى مواجهة الأسطول السادس الأمريكى .

وفي فترة ما بين انفجارى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، تم إعادة بناء الجيوش العربية على أسس حديثة وتساعدت قوة الثورة الفلسطينية العسكرية والسياسية المؤثرة فى المنطقة . وتزايد الوجود السوفيتى فى المنطقة . نجحوا عسكريين بأعداد كبيرة نسبياً . وانفجرت ثورات ليبيا والسودان . وتبلور حد أدنى من التضامن العربى على الرغم من الخلافات السياسية والاجتماعية فى مواجهة التحدى الإسرائيلى ، لعب البترول العربى فيه ، لأول مرة دوراً إيجابياً من خلال الدعم الاقتصادى . وتزايد الوعى بالمصالح المشتركة لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط الأوروبية والأفريقية والآسيوية . وذلك من خلال الموقف الاستقلالى المتميز لفرنسا الديبلوماسية ومن دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الحديثة الاستقلال .

وعلى الرغم من الهدوء الظاهرى الراهن للبويرة فى أعقاب حرب أكتوبر

١٩٧٣ ، إلا أن الملاحظ أنها اكتسبت خمس ظواهر جديدة . تكشف عن توسع وتعمق تأثيرها على العالم المعاصر في سعيه الحثيث لإرساء قواعد التعايش السلى وبناء النظام الدولى الجديد .

فمن الناحية الجغرافية السياسية ، امتدت البؤرة - شالاً - بحركتها المادية المباشرة الى قبرص واليونان وتركيا ، وتعدت حدود البحر الأبيض المتوسط الى أمن أوروبا ككل . وتجسد ذلك فى الإعلان الخاص الذى أصدرته دول المجموعة الأوروبية للسوق المشتركة فى التاسع والعشرين من يونيو ١٩٧٧ كما توغلت - جنوباً - الى زائير و القرن الإفريقى . وما يتصل بذلك من قضايا أمن البحر الأحمر والمحيط الهندى ومستقبل المصالح والعلاقات الأمريكية والأوروبية والسوفيتية فى افريقيا ، أهم مخزن للمواد الخام فى العالم المعاصر .

ومن الناحية الاقتصادية ، ارتبطت البؤرة ارتباطاً موضوعياً بأزمة الطاقة العالمية . وذلك منع اقتحام البترول العربى ساحة الصراع لأول مرة بشكل مباتر . وتساعد وزن السعودية ومنطقة الخليج فى سوق الطاقة والنقد العالميين . حيث يتوافر مخزون يشكل ثلثى الاحتياطى العالمى من الثروة البترولية ، وفوائضه المالية التى تمثل أكبر كم من السيولة النقدية فى العالم المعاصر . وحيث تنبع ٣٠ ٪ من الموارد البترولية الخارجية للولايات المتحدة وما بين ٦٠ ٪ الى ٨٠ ٪ من احتياجات غرب أوروبا واليابان .

ومن ناحية علاقات القوى الدولية الراهنة ، تأثرت تأثراً كبيراً بالتحويلات الجوهرية التى جرت بعد حرب أكتوبر ، فيما يتعلق بوجود ومصالح كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وأوروبا الغربية فى مراكز رئيسية من منطقة الشرق الأوسط . وذلك بالقياس الى ما كان عليه الوضع قبل حرب أكتوبر . الأمر الذى أدى الى حدوث توترات خاصة لم تكن محسوبة ، فى العلاقات الدولية ، انطلقت معها ، فى بعض المواقع وحول بعض المشاكل ، رياح الحرب الباردة فى وجه سياسة الانفراج الدولية .

ومن ناحية الواقع المحلي للمنطقة ، عصفت البؤرة - وما تزال - بالاستقرار السياسي والاجتماعي لدولها ، وذلك على نحو يتسم بالشمول والتعقيد في وقت واحد . وتجسد عدم الاستقرار في صور متعددة : تفجر الأزمات الاقتصادية والتناقضات الاجتماعية بحدة في أكثر من موقع ، والتي ترواحت من المظاهرات الشعبية الجارفة (مصر في يناير ١٩٧٧) الى الحرب الأهلية الدامية (لبنان) . وتوالت المنازعات بين الدول والأنظمة والقوى السياسية دون توقف تقريباً ، سواء في شكل حرب إعلامية أو عمليات تخريب أو تفكك متفاوت الدرجات عند قمة السلطة الحاكمة . وبات العنف الدموي ، فردياً وجماعياً ، عنصراً يتزايد بروزه لدى معظم الحركات السياسية في المنطقة .

ومن ناحية الصراع العربي الإسرائيلي ، تمخضت البؤرة عن تطورات في تركيب ونوعية الصراع التقليدية ، سواء على المستوى الذاتي أو المستوى الموضوعي . وذلك نتيجة ما جرى في أتون البؤرة من تفاعلات عسكرية وسياسية لكل من حركة الثورة الفلسطينية في المجالين المحلي والدولي ، والقدرة القتالية الحديثة للجندى العربي . وتخطى الحسائر الإسرائيلية في حرب أكتوبر الحد الأقصى من التوقعات ، وتزايد الصراعات العربية - العربي من جانب ، والصراعات الإسرائيلية - الإسرائيلية من جانب آخر ، حول مشروعات التسوية والحلول السلمية المطروحة للصراع ، والتي تتميز بنشاط أمريكي خاص يرتكز على محاولة بناء محور مصرى إسرائيلي تدعّمه إيران^(*) والسعودية ، إن أمكن ، باعتبار أنها يمثلان أقوى كتلة بترولية إسلامية محافظة في المنطقة .

وفي إطار هذه التطورات يمكن رصد ثلاثة مؤشرات للحركة في الواقع الراهن والمستقبل المنظور .

الأول ، يتحدد في أن المسافة بين « الكم العربي » الذي اتسم غالباً

(☆) كانت إيران في ذلك الوقت ما تزال تحت حكم الشاه .

بالضعف طوال ربع قرن «مابين الكيف الإسرائيلي» المتفوق عسكرياً ،
وتكنولوجياً ، قد أخذت تضيق بمعدلات سريعة نسبياً .

الثاني ، يقوم على أساس رسوخ القناعة العامة بأن القضية الفلسطينية
كما تعبر عنها منظمة التحرير ، هي لب الصراع العربي الإسرائيلي والمحور
الرئيسي لبؤرة الشرق الأوسط الملتهبة .

الثالث ، يمكن في أن علاقات القوى المحلية والدولية ، لا تتيح لأي
طرف في الصراع ، داخل إطار الوضع الراهن ، أن يحقق كسباً استراتيجياً
كاملاً على حساب بقية الأطراف الأخرى .

- ٥ -

إن هذا التحليل الموجز لواقع بؤرة الشرق الأوسط وحركة الصراع
داخلها ومن حولها يقودنا الى حقائق ثلاث رئيسية :

الأولى : نشوء بؤرة الشرق الأوسط في أتون الحرب الباردة . وعدم
تصفيتها واستيعابها ، مثل غيرها من البؤر الملتهبة (برلين الغربية أو فيتنام)
مع أفلو عصر الحرب الباردة وبزوغ فجر الانفراج الدولي ، وانتقالها بمخاطرها
وبكل سمات الحرب الباردة الى عالم الانفراج الدولي .

الثانية : تميز بؤرة الشرق الأوسط بدورية انفجاراتها ، بين مراحل
هدوء ظاهري ، تجري خلالها محاولات غير مجدية للاستيعاب والحل ، تتراوح
من ستة الى عشرة أعوام .

الثالثة : اتساع رقعة البؤرة وتساعد أخطارها ، جغرافياً ونوعياً ،
ومحلياً ودولياً ، في أعقاب كل انفجار وذلك بالقياس الى رقعتها وأخطارها
قبله .

هل معنى هذا أن بؤرة الشرق الأوسط في ضوء هذه الحقائق الثلاث
وعلى أساس عدم توافر قدرة الحسم الاستراتيجي لدى أي طرف ، في الوضع
الراهن . بالنسبة لأطراف الصراع الآخرين ، لا مخرج سلمي لها . وإن علينا

بالتالى أن تتوقع الانفجار الخامس للبؤرة فى غضون العامين أو الثلاثة القادمة ؟

الجواب على هذا السؤال يحتل « نعم » و « لا » فى وقت واحد .

نعم : بمعنى أن يتجدد إنفجار البؤرة بمد أن تستوفى فترة الهدوء الظاهرى الراهنة أجلها التاريخى . وذلك إذا استمر تجاهل لب الصراع ، وهو القضية الفلسطينية . أو محاولة علاجها بطريق التآمر على ثورتها وكيانها الشرعى المتجسد فى منظمة التحرير . وإذا ظل التعامل الحلى والدولى مع مشاكل وأخطار البؤرة يتم بأسلوب الحرب الباردة من جانب أمريكا ، الطرف العالمى الأقوى وجوداً مع حلفائه المحليين بالمنطقة فى الوضع الراهن ، إزاء حقوق ومصالح الأطراف المحلية والدولية الأخرى . الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى الاصطدام الحتمى مع مجمل حركة التحرر الوطنى فى المنطقة من ناحية ومع حركة التعايش السلمى العالمية من ناحية أخرى . ويعجل بالتالى من الانفجار الخامس للبؤرة بأشكال مختلفة ، ستكون بالتأكيد أكثر خطورة ، نتيجة ما اكتسبته البؤرة بعد انفجارها الرابع من أبعاد جديدة .

أما الجواب بلا : بمعنى تفادى الانفجار الخامس ، فإنه يتطلب العمل الجماعى المسئول فى سبيل تهديد الأجواء للانتقال من حالة الهدوء الى حالة سلام واقعى . يتم خلاله معالجة مشاكل وأخطار البؤرة بأسلوب الانفراج الدولى . وهو الأسلوب الذى يحترم استقلال وسيادة دول المنطقة وحقوق وحرىات شعوبها ، بما فى ذلك الشعب الفلسطينى ، فى اختيار وبناء نظمها السياسية والاجتماعية . ويدفع الشرق الأوسط بحساسته الاستراتيجية الخاصة ، للتحول من ساحة مجاهبات عالمية الى ساحة تعايش دولى .

ويبدو من حركة الواقع اليوم أن « نعم الانفجارية » ترجح « لا الانفراجية » . فالحالة الراهنة لبؤرة الشرق الأوسط بأبعادها الجديدة ما تزال على تأزمها الملتهب ، بعد مرور أربعة أعوام كاملة على الانفجار الرابع . ورغم ضجيج الحل السلمى ورحلاته المكوكية وما بعد المكوكية ، فإن كل مايجرى

هو مجرد محاولات متابعة لمدة الهدوء الظاهري للبؤرة لأقصى مسافة
زمنية ممكنة وحسب ، وليس انفراجاً حقيقياً يقود الى سلام عادل وواقعي .

ويرجع هذا في الأساس الى سيادة منهج الحرب الباردة في التعامل مع
البؤرة ، وذلك من خلال الاحتكار الدولي الأمريكي الكامل لصياغة سلام
الشرق الأوسط من ناحية في مواجهة غالبية القوى الدولية . والاحتكار
الإسرائيلي الكامل لفلسطين من ناحية أخرى ، في مواجهة الشعب
الفلسطيني .

- ٦ -

من الطبيعي أن الدور الأساسي - في الجواب بنعم أو في الجواب بلا -
يظل منوطاً بأطراف الصراع المحليين . فهم الذين يملكون ٩٩ ٪ من أوراق
العبة .. لا غيرهم . ولكن للأطراف الدولية مع ذلك ، بحكم وزنها السياسي
والعسكري مصالحها في المنطقة ، دور هام في ترجيح اتجاه البؤرة الى الانفجار
أو الى السلام العادل المتكيف مع حقائق الواقع دون تزييف .

وهنا يبرز ، في تقديرنا ، دور أوروبا على وجه الخصوص . وخاصة بعد
تخلصها من سماتها الاستعمارية التقليدية ، وتجمعها الاقتصادي في وحدة سوقية
وتعزيز سياستها تجاه الانفراج الدولي وتحقيق الأمن والتعاون الأوروبي .

بمعنى أن أوروبا البحر الأبيض ، أوروبا السوق المشتركة ، أوروبا
هلسنكي ، أوروبا المستورد الرئيسي للبترول العربي ، أوروبا العميل الكبير
للسيولة النقدية العربية ، يهيمها بالدرجة الأولى قيام علاقات وطيدة ومستقرة
مع منطقة الشرق الأوسط . وليس من المتصور تحقيق ذلك بدون « سياسة
أوروبية عربية » جديدة تضع في اعتبارها وعلى مدى طويل المصالح
المشتركة النامية في الوقت الراهن والمستقبل المتطور بين الوحدة الأوروبية
والوحدة العربية بين السوق الأوروبية والسوق العربية ، بين التكنولوجيا
الأوروبية والبترول العربي وفوائضه المالية ، في عالم يتجه بإصرار نحو
التعايش السلمي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد . ويتطهر من الاستعمار

والعنصرية والنصرة القومية الضيقة الأفق .

بيد أنه لكي تكتسب هذه « السياسة الأوروبية العربية » قوتها الإيجابية لابد لها من أن تنطلق من موقع مستقل دولياً ، أقرب الى مفهوم الحياد وعدم الانحياز . وأن تتسلح ، خلقياً وعلمياً ، بروح هلسنكي والتعايش السلمي ، في التعامل مع المنطقة والحقائق المميزة لبؤرتها الملتهبة ومؤشرات حركتها الراهنة ، الأمر الذى يسهم في كسر كل من الاحتكارين الأمريكى والإسرائيلى ، والخروج ببؤرة الشرق الأوسط من عالم الحرب الباردة الى عالم الانفراج الدولى .

بتعبير ، آخر فإنه أمام أوروبا في الربع الأخير من القرن العشرين ، فرصة تاريخية للمساهمة في شق الطريق أمام سلام عادل وحقيقى له القدرة على الاستقرار والتطور ، يتكيف مع معطيات الواقع الحية ، محلياً وعالمياً ، في هذه البقعة الاستراتيجية الحساسة من العالم المعاصر .

كيف ؟

إن الترجمة الواقعية لهذا التعامل ، باننسبه للصراع العربى الإسرائيلى محور بؤرة الشرق الأوسط الملتهبة ، يضع جميع الأطراف المحليين والدوليين في مواجهة ثلاث مشاكل مترابطة .

المشكلة الأولى ، خاصة بالأرض العربية التى تحتلها إسرائيل في مصر وسوريا .

المشكلة الثانية ، خاصة بأمن ومستقبل الفلسطينيين ، شعباً ووطناً .

المشكلة الثالثة ، خاصة بأمن الإسرائيليين .

ثمة حلان عنصرىان يتنبهان الى عالم الحرب الباردة .

أحدهما عربى ، يتضمن بالإضافة الى تحرير الأرض المحتلة ، تصفية الإسرائيليين وإعادةتهم الى مواطنهم الأصلية في أوروبا وأمريكا وغيرها من القارات .

والثانى إسرائيلى يتضمن الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الأراضى العربية المحتلة وتصفية الفلسطينيين باستمرار تشريدهم خارج وطنهم .

وثمة حل ثالث ، ينبع من مفهوم الانفراج الدولى ، وخدمة لمساره وتطوره ، يقوم على أساس استرداد مصر وسوريا لجميع أراضيها المحتلة ، وفقاً لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة . وتأمين حق كل من الإسرائيليين والفلسطينيين ، دون تمييز ، فى الحياة مع « ذات الأرض » بمساواة ديمقراطية متحررين من الاستعمار والعنصرية العرقية والتعصب الدينى .

وفى تقديرنا أن هذا الحل مفتوح لصياغات مختلفة ومتعددة ولكن من غير المتصور أن يتبلور فى البداية إلا من حول بناء « الدولة الفلسطينية المستقلة » على جزء من أرض فلسطين .

إن فى قيام هذه الدولة ، كسرا للاحتكار الإسرائيلى الكامل لفلسطين . الأمر الذى يمكن أن تتحول معه المجاهدات العسكرية الى مجاهدات سياسية سلمية .

ولقد بات لهذا الحل قدرة واقعية نسبية . وذلك بعد قيام نواة قاعدة مشتركة سياسية - ديمقراطية - غير عنصرية من الفلسطينيين والإسرائيليين ، نتيجة للتحالفات الأخيرة التى انعقدت بين منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الديمقراطية والتقدمية فى إسرائيل . وهذا ما تحاول الولايات المتحدة بالتنسيق المتكامل مع إسرائيل وسياسة الخطوة خطوة أن تجهزه فى المهد .

وتستطيع أوروبا أن تساهم فى توسيع وتعميق هذه القاعدة الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة المعادية للعنصرية من خلال استثمار علاقاتها البناءة فى المنطقة .

إن نمو هذه القاعدة من شأنه أن ينقل بؤرة الشرق الأوسط الملتتهبة من مناخ الحرب الباردة الى مناخ الانفراج الدولى ، ويضعها بالتالى على طريق الحل الممكن واقعياً والصحيح تاريخياً طريق نزع فتيل الانفجار وتوظيف

الطاقات الاستراتيجية المهدرة للمنطقة في خدمة السلام والتقدم والتعايش
الانساني .

الورقة الثالثة

العالم العربي في عصر التقايس السامي
بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

ورقة من الملف العربي المعاصر ، طرحت للنقاش أمام « الندوة
الدبلوماسية » التي نظمتها وزارة الخارجية بدولة الامارات العربية ، بأبي
ظبي ، في مارس - ١٩٧٦ .

لم يبق على نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ، سوى أربعة وعشرين عاماً (*) .

وإذا ما راقبنا معدل سرعة الأحداث في العالم منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، فإننا نستطيع أن نستنبط معياراً زمنياً لهذه الحركة ، يتراوح بين ثلاثين وخمسة وعشرين عاماً ، يتم في مداره - على الأغلب - الانتقال من جيل الى جيل آخر ، ومن مرحلة نوعية في تاريخ الانسانية الى مرحلة نوعية أخرى .

ولعله يكفي للتدليل على صحة هذا القانون ، أن تتابع عملية الحركة بين عدد من الظواهر التاريخية . وذلك على مستوى العالم ومستوى وطننا العربي معاً .

في الإطار العالمي ، نلاحظ أن المسافة الزمنية الفاصلة بين الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ وبين الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، تبلغ خمسة وعشرين عاماً . في حين أن سبعة وعشرين عاماً كانت هي الوعاء الزمني لممارسة الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ، في أعقاب الحرب

(*) تاريخ هذه الورقة هو الثالث من مارس (آذار) ١٩٧٦ .

العالمية الثانية عام ١٩٤٥ . وذلك قبل أن تسرع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في تقنين سياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي من خلال اجتماع نيكسون - بريجنيف بموسكو في مايو ١٩٧٢ . ويمكن أن نضيف في هذا الوعاء ثلاث سنوات أخرى ليصبح حجمه ثلاثين عاماً ، إذا احتسبنا انعقاد مؤتمر هلسنكي للأمن الأوروبي في عام ١٩٧٥ ، بداية لعصر الحرب الباردة .

كذلك فإن تحول المركز القيادي في معسكر الامبريالية العالمية من دول الاستعمار القديم وخاصة بريطانيا وفرنسا الى الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد تم على مدى يتراوح بين سبعة وعشرين وتسعة وعشرين عاماً ، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الأولى في منتصف العشرينيات من هذا القرن حتى خضوع أوروبا للسيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية النووية للولايات المتحدة في نهاية الأربعينيات بمشروع مارشال ١٩٤٧ وإنشاء حلف الأطلسنطي في عام ١٩٤٩ .

ويستلقت الانتباه ، أيضاً ، أن الثورة الاشتراكية في العالم قد تحولت من ظاهرة البلد الواحد (الاتحاد السوفيتي) في عام ١٩١٧ الى الظاهرة العالمية التي تتكون من مجموعة البلدان (الديمقراطيات الشعبية في شرق أوروبا) عام ١٩٤٥ ، على مدى ثمانية وعشرين عاماً .

وفي الإطار العربي نلاحظ مرور حوالى ثلاثة وثلاثين عاماً بين الثورة المصرية ذات البعد الوطني التقليدي عام ١٩١٩ وبين الثورة المصرية ذات الأبعاد القومية والتقدمية عام ١٩٥٢ .

ويفصل بين الثورة العربية في فلسطين ضد الاستعمار البريطاني والغزو الصهيوني عام ١٩٣٦ وبين انطلاق ثورة التحرير الفلسطينية المعاصرة عام ١٩٦٥ ، تسعة وعشرين عاماً .

واستهلكت الحركة ، للانتقال بالعالم العربي من حالة أول هزيمة في الصدام العسكري مع إسرائيل والصهيونية ١٩٤٨ الى حالة أول نصر نسبي في

أكتوبر ١٩٧٣ ، خسة وعشرين عاماً .

وامتدت ثلاثين عاماً بين استقلال لبنان وبناء مجتمعه على أساس المجتمع الوطني بتوليافته الطائفية عام ١٩٤٣ ، وبين تفجير القوى الطائفية والانعرالية للحرب الأهلية وذلك بدءاً من ١٩٧٣ - ١٩٧٤ .

- ٢ -

في ضوء إدراكنا لهذا القانون الزمني لمعدل حركة الأحداث في القرن العشرين ، ويتوجب أن نضع في الاعتبار ثلاثاً من الحقائق الموضوعية .

الحقيقة الأولى . إن الوعاء الزمني لحركة الأحداث في منطقة إقليمية محددة ، كالعالم العربي أو العالم الاشتراكي أو العالم الرأسمالي ، مرتبط إيجابياً وسلباً ، بالوعاء الزمني بحركة الأحداث الدولية . وذلك بحكم التفاعل الطبيعي ، العفوي والإرادي ، بين أجزاء العالم المختلفة . وإن هذا التفاعل يزداد عمقاً وبسرعة على الدوام .

نلاحظ مثلاً ، إن هزيمة العرب وقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ ، جاء مرتبطاً بتحول المركز القيادي في المعسكر الامبريالي من الاستعمار القديم لبريطانيا وفرنسا الى الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٧ ، حيث الحرب الباردة في المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي متأججة وتعم العالم . ويكتل كل معسكر قواه في كل مكان ، وخاصة في المناطق الاستراتيجية من الكرة الأرضية ، في مواجهة المعسكر الآخر .

ونلاحظ أيضاً أن أول نصر عربي نسبي ضد إسرائيل في ١٩٧٣ جاء عشية بداية تقنين سياسة الانفراج الدولي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٢ . وعلى الرغم من التفسيرات الى أعطيت لعبارة « الاسترخاء العسكري في الشرق الأوسط » التي وردت في وثيقة الإعلان الأمريكي السوفيتي المشترك وقت ذاك .

ونلاحظ كذلك أن تحول الاشتراكية الى ظاهرة عالمية ، منذ ١٩٤٥ ،

جاء مواكباً لإحكام الولايات المتحدة قبضتها المسيطرة على العالم الرأسمالي في عام ١٩٤٩ .

خلاصة هذه الحقيقة أن الأحداث في عالمنا العربي أو في أى منطقة داخل وعائها الزمنى ، لا يمكن أن تنفصل عن حركة الأحداث - العالمية في ذات الوعاء الزمنى ، وأن وتيرة التأثير المتبادل بين الأحداث تتصاعد حجاً وتتلحق بسرعة ، كلما تقدم العصر .

الحقيقة الثانية ، إن الزمن - في الحياة الاجتماعية والسياسية ، الإقليمية والدولية - ليس تراكماً كليا للسنين يضيف إضافات ميكانيكية وحسب للعمر أو للتجربة ، ولكنه يتبع ديناميكية الحياة نفسها ، يتحول معها الكم الى نوع ، ويزيد من المعرفة الانسانية بالواقع . ويدفع دوماً بالحركة العامة في مجملها الى مزيد من التقدم . وتبقى مسئولية الانسان في هذا الوعاء ، أن يواكب ، مادياً ومعنوياً ، الحركة الديناميكية للزمن ولا يتخلف عنها ، ويستوعب ما تطرحه من معارف جديدة تكشف عن المناحي المجهولة من الواقع . وتدخل بإرادته ووعيه في عملية تحويل الكم المشتت الى نوع متكامل ، يحقق به تطوراً في مجتمعه وتقدماً لشعبه في اللحظة التاريخية المؤاتية ، وبذلك يصبح سيد الحركة وسيد مصيره معاً .

خلاصة هذه الحقيقة ، إن التعامل الميكانيكي للزمن ، هو وجود واجترار ذاتي للجهد دون ما طائل . في حين أن التعامل الديناميكي مع الزمن . هو الذى يدفع بحركة الانسان والمجتمع الى الأمام ويمكنها من قيادة حركة الأحداث واتجاهاتها ، بدلاً من أن يتحوला الى ذيلين مسحولين وراءها .

الحقيقة الثالثة ، إن العالم ، إذا كان قد شرع منذ عام ١٩٧٢ مرحلة جديدة تتجه باضطراد نحو الانفراج والتعايش السلمى ، فإن وطننا العربي قد بدأ أيضاً منذ ١٩٧٣ مرحلة جديدة من القدرة على ترشيد طاقته الاقتصادية والعسكرية والسياسية والبشرية ، في مواجهته للتحديات الصهيونية

والامبريالية والتخلف الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى والتفتت القومى .

وإذا جاز لنا أن نحدد - سلفاً - الوعاء الزمنى لهذه المرحلة فى تاريخ العالم وتاريخ وطننا العربى على نحو تقريبي ، فإننا نميل الى احتساب السنوات من ١٩٧٢ حتى نهاية القرن العشرين ، أى محجم ثمانية وعشرين عاماً .

ونستند فى تحديد زمنية هذا الوعاء أول ما نستند ، الى متوسط إيقاع قانون الحركة فى القرن العشرين ، الذى يتراوح بين ثلاثين وخمسة وعشرين عاماً .

هذا فضلاً عن أن السنوات الممتدة حتى نهاية القرن سوف تحسم على الأغلب - فى ضوء اقتصاد جانب كبير من نفقات التسليح المهولة ، وتراكم المزيد من الخبرة الإنسانية وعقلانية السلوك ، وتصاعد الاتجاه نحو استخدام نتائج ثورة العلم والتكنولوجيا فى الأغراض السلمية - قضايا ومشاكل القرن العشرين الجوهرية .

وتأتى فى مقدمة هذه القضايا والمشاكل . الآثار المحققة للمباراة التى شرعت تدور فى إطار الانفراج الدولى والتعايش السلمى بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى على مسائل الحرب والسلام والتغيرات القومية والايولوجية والاقتصادية والطاقة . والبحث عن صياغات أكثر عدالة لنظام اقتصاد دولى جديد . وتحول العالم بحكم الطفرات التكنولوجية . وخاصة فى مجال المواصلات والحاسبات الالكترونية والانسان الآلى ، من حدود الكرة الأرضية - كما عرفنا دوماً - الى رحابة الكون الواسع والمجهول . وتحول الكرة الأرضية - ذاتها المكتظة ببلايين من البشر الى مجرد قرية صغيرة ذات مصالح ، موحدة نسبياً ، فى مواجهة مخاطر مشتركة تتمثل فى تلوث البيئة وتبديد الموارد الطبيعية ، وغزو الفضاء والكواكب وأعماق البحار والمحيطات ، وسلبيات الحضارة الجديدة الوليدة . وما يتبع ذلك كله الى ذوبان الدول

والبلدان الصغيرة في كيانات إقليمية - بشرية - اقتصادية كبيرة ، ليتسنى لها البقاء والصدور والمشاركة في بناء القرن الواحد والعشرين .

وفي تقديرنا أيضاً أن العالم العربي يواجه خلال السنوات المتبقية من القرن العشرين حسم الكثير من القضايا القديمة المعلقة والقضايا الجديدة المثارة . وذلك حول وحدته القومية : كيف تكون ؟ وعلى أى أسس اجتماعية وسياسية ؟ وعلاقتها بمنطقة الشرق الأوسط والعالم ، والصراع المصيرى مع الصهيونية وإسرائيل . وتخطى مراحل التخلف ، التى تتراوح بين قرن الى قرنين ، عن مجمل العالم المتقدم ، ومصير البترول واستخداماته ، خاصة وأن احتمال نزوله عن عرش الطاقة الرئيسية للحضارة العالمية لن يتأخر ، كما تذهب غالبية التوقعات ، عن نهاية القرن العشرين .

خلاصة هذه الحقيقة ، أنه بمقارنه محتوى الحركة العالمية للوعاء الزمنى المعاصر بمحتوى الحركة العربية لنفس الوعاء ، يتكشف لنا بجلاء مدى الترابط بل والالتحام بين قضايا الوطن العربى وقضايا العالم ككل . وبالتالي لا فكاك أن نصبح جزءاً مؤثراً ومتميزاً في نفس الوقت من عالم الحاضر والمستقبل من أن تعامل مع الزمن الباقى من القرن العشرين بديناميكية الحياة المعاصرة وبمعدل سرعتها في التطور .

- ٣ -

إن المفتاح العالمى للمرحلة الزمنية - الديناميكية الأخيرة من القرن العشرين ، هو بلا شك سياسة الانفراج الدولى والتعايش السلمى .

وهى سياسة يتأكد رسوخها وتفاعلها الإيجابى مع متطلبات العصر واحتياجات الانسانية على خلاف مواقفها واتجاهاتها يوماً بعد يوم . وذلك باعتبارها البديل الوحيد الممكن والضرورى معاً ، لنشوب الحرب العالمية النووية ، الأولى والأخيرة ، بحكم طبيعتها التدميرية الشاملة للجميع .

وهذا يعنى أول ما يعنى تحولاً جوهرياً في كل من طبيعة مناخ العلاقات الدولية ووسائل التعامل - إيجاباً وسلباً - بين الدول ذات الأنظمة المختلفة .

وخاصة بين أمريكا ، الدولة الرأسمالية العملاقة ، وبين الاتحاد السوفيتي ، الدولة الاشتراكية العملاقة . وهما الدولتان اللتان يتوقف - بدرجة حاسمة - على نتائج التعايش والصراع بينهما ، حاضر ومستقبل العالم . وإن كانت تحاول الصعود الى مستواهما في التأثير الدولي اليوم دول وتكتلات أخرى ، هي الصين ومجموعة الدول الأوروبية الغربية واليابان . ويأتى أخيراً في الدرجة السادسة العالم العربي ، كإمكانية ، كشفت عنها حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ورصدتها جميع مراكز الدراسات والبحث الاستراتيجية في العالم الرأسمالي والعالم الاشتراكي على السواء .

والواقع أن بؤادر هذا المناخ الجديد ، الذي راح يبتعد عن حافة هاوية الحرب ويقرب من حافة سهول السلام ، قد تولدت ، منذ أنهى الاتحاد السوفيتي احتكار الولايات المتحدة للإسالة النووية في أواخر الحرب العالمية الثانية . وأمكن من الناحية الفعلية تحقيق توازن في القدرة النووية العسكرية بين الأمريكيين والسوفيت منذ أواخر الخمسينيات ، وتجسد ذلك - سياسياً - في إتمام أول زيارة يقوم بها مسؤول قيادي سوفيتي (خرتشوف رئيس الوزراء وقتذاك) الى الولايات المتحدة في ١٩٥٩ ، كما تجسد - علمياً وتكنولوجيا - في إطلاق أول صاروخ بمركبة فضائية (جاجرين) في تاريخ البشرية عام ١٩٦٠ .

وأكد تطور الأحداث ، تعاظم واستقرار هذا المناخ الجديد أمام كل الاختبارات والمصاعب والعوائق التي تعرض لها منذ أزمة البحر الكاريبي في كوبا ، وصعود المواجهة النووية الأولى المباشرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في عام ١٩٦٢ . حتى تفجر خطر المواجهة المباشرة الثانية بين الدولتين من حول حرب أكتوبر العربية الإسرائيلية في الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ .

بمعنى أنه أمكن ، دوماً ، في إطار التعايش السلمي وحفاظاً عليه ودعماً له ، تجنب الصدام ، وذلك بدرجات متفاوتة من الربح والخسارة لهذا الطرف أو ذاك ، إيثاراً للسلام .

هذا السلام ، الذى أصبح اختياراً واعياً عند البعض أو ضرورة لا مفر منها عند البعض الآخر ، هو موضوع إجماع الإرادة الإنسانية دون استثناء وهو يقوم فى الوقت الذى يموج العالم بالصراعات والمنافسات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية . هذا فضلاً عن الفروق الشاسعة فى مستوى الحياة بين الدول المتقدمة صناعياً ، وبين الدول الحديثة النمو . وهى فروق تهدد بالفعل أسس النظام الاقتصادى العالمى التى أرسيت منذ ما يزيد على قرنين .

من هنا ، هو سلام يعايش الصراعات والانقسامات والمنافسات والتحديات ، لا يلغيها أو يجمدها . على العكس يعمق من حدة بعضها بل ويثير أنواعاً جديدة منها .

نلاحظ فى هذا الصدد أن ثمة صراعات تتفاقم على نحو كلى ، مثل الصراع بين الاقتصاد الرأسمالى الاحتكارى وبين الاقتصاد الاشتراكى ، والصراع بين بلاد العالم الثالث المنتجة للمواد الخام وبين البلاد المتقدمة صناعياً .

كذلك تفرز ظروف التعايش السلمى صراعات جديدة لم تكن معروفة خلال عصر الحرب الباردة ، مثل الصراع حول أنماط الاشتراكية واتجاهاتها داخل المعسكر الاشتراكى . ومثل الصراع ، حول المصالح الرأسمالية القومية الجديدة داخل المعسكر الرأسمالى الذى دخل مرحلة الاحتضار التاريخى . ومثل الصراع حول طريق التحرر والتنمية بكيفية غير مسبوقه تاريخياً فى العالم الثالث .

وفى نفس الوقت يدفع مناخ التعايش السلمى ، كل القوى المتصارعة نحو مزيد من وضوح الرؤية حول بعض « المصالح ذات الطبيعة الانسانية المشتركة » ، والتى كان ضباب الحرب الباردة يضلل الأنظار عنها . الأمر الذى يؤدى الى تكثيف جميع القوى للمشاركة فى بذل الجهد من أجل حمايتها وحل قضاياها ومشاكلها . وذلك مثل تلوث البيئة وغزو الفضاء وأعماق البحار والمحيطات ، التى أقرت الأمم المتحدة أخيراً بأنها ملكية مشتركة

لل بشرية جمعاء ، وعلاج الأمراض المستعصية كالسرطان ، وصيانة الموارد الطبيعية من التبيد .

- ٤ -

هذا كله انتج مجموعة من الظواهر الجديدة . يزداد تحكمها - بدرجات متفاوتة - يوماً بعد يوم ، في مسار الحركة العالمية نحو تغيير نوعى شامل ، لم يألفه الانسان في تاريخه من قبل . بالتأكيد سوف يكون أكثر تقدماً . لكن له بالضرورة صراعاته ومشاكله الخاصة التى لا يمكن التنبؤ بها من موقعنا الراهن .

وغاية ما نستطيعه ، اليوم ، هو تحديد أهم هذه الظواهر الجديدة والاحتمالات الغالبة على اتجاهاتها . وفى هذا الإطار ، يمكن أن نتعرض لعشر ظواهر أساسية .

الظاهرة الأولى ، خاصة بتصفية بؤر الحرب الإقليمية فى العالم ، والتى يمكن أن تمتد منها شرارة الحرب الكونية وانفجار المواجهة الساخنة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى . وقد تم بالفعل تصفية بؤر الحرب الأوروبية خلال مؤتمر هلسنكى للأمن الأوروبى فى ١٩٧٥ . وكذلك بؤر الحرب فى آسيا من خلال إنهاء الحرب فى فيتنام وجنوب شرق آسيا فى ١٩٧٣ ، فضلاً عن عدد من البؤر الأخرى فى أمريكا اللاتينية وإفريقيا . بحيث يمكن القول أنه لم تعد هناك بؤرة حرب ساخنة تهدد بالخطر عالم اليوم ، إلا بؤرة الحرب فى الشرق الأوسط بسبب الصراع العربى الإسرائيلى .

الظاهرة الثانية ، تتمثل فى أنه على الرغم من أن الحروب الإقليمية عند اندلاعها تستقطب على كل جبهة من جبهتها - بالدعم السياسى والاقتصادى والعسكرى - إما الولايات المتحدة الأمريكية وإما الإتحاد السوفيتى ، فإن هناك اتفاق ضمنى بين الدولتين العملاقتين على العمل المشترك من أجل حصر نطاقها وإطفاء نيرانها بأسرع وقت ممكن وعدم السماح لها بأن تتورط كل منهما فى مواجهة مباشرة . وتهديد الطرق أمام أطراف الحرب لتسوية

النزاعات فيما بينها بالطرق السلمية . والجدير بالذكر أن هذه الظاهرة سجلت في الآونة الأخيرة نجاحاً في الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٧٢ ، وفي الحرب اليونانية التركية عام ١٩٧٤ ، إلا أنها لم تسجل غير نجاح جزئى صغير وغير مؤثر بالنسبة للحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣ .

الظاهرة الثالثة ، تتلخص في أن التعايش السلمى وإن كان يحول دون وقوع الصدام المباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وبالتالي اشتعال الحرب النووية الشاملة ، إلا أنه لم يستطع أن يسد الطريق على الحركات المسلحة الإقليمية بشقيها ، التحررى الوطنى ، والرجعى الاستعمارى .

ففى خلال الوعاء الزمنى المعاصر للتعايش ، استمرت أو وقعت ثورات وحروب التحرر الوطنى في فيتنام ولاوس وكبوديا وبنجلادش وموزمبيق وإنجولا والبرتغال والحرب العربية الإسرائيلية الرابعة .

واللافت للانتباه أن الحصيلة النهائية الإيجابية لهذه الحروب كانت من نصيب قوى الثورة والتحرر الوطنى .

كذلك فإنه خلال الوعاء الزمنى للتعايش ، استمرت أو وقعت الحروب الأهلية التى تثيرها القوى الرجعية بالتحالف مع القوى الامبريالية لتخريب أو تقويض حركة تحررية أو نظام وطنى تقدمى . وذلك كما حدث في قبرص وبنجلادش بعد استقلالها وتشيلي والعراق ولبنان والصحراء الغربية .

وإذا استثنينا النجاح الذى حققته القوى الرجعية والاستعمارية في تشيلي ، فإن الفشل الكلى أو الجزئى ما زال هو الطابع الغالب في المواقع الأخرى .

من هنا كانت الثورات وحروب التحرر الوطنى من جانب ، والثورات والحروب المضادة من جانب آخر ، هى المصدر الأساسى للصراعات الساخنة في عصر التعايش السلمى على المستوى العالمى بصفة عامة ، وعلى مستوى التضاد المباشر بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بصفة خاصة .

الظاهرة الرابعة ، تتركز فيما أصاب النظام الرأسمالى العالمى ، وخاصة فى قته الأمريكية ، من هزائم سياسية وعسكرية واقتصادية . وذلك نتيجة تفاعل عوامل عديدة ومتشابكة وفى مقدمتها التقدم الذى أحرزته كل من قوى الاشتراكية والتحرر الوطنى . وبروز المواجهة بين الدول النامية المنتجة للمواد الخام والدول الصناعية المتقدمة ، وأزمات الطاقة والتضخم المالى ، والنمو غير المتكافئ بين الدول الرأسمالية ، والتناقض الذى يزداد حدة بين ثورة العلم والتكنولوجيا وبين نظام وعلاقات الإنتاج الرأسمالية ، وتفاقم الصراعات الاجتماعية وما يصاحبها من اتجاهات اللامبالاة والعنف الدموى والجماعى ، والتغرب عن المجتمع ، الأمر الذى انعكس منذ بداية عصر التعايش السلمى ، فى صورة أزمة تعصف بأسس النظام الرأسمالى التقليدى . حيث يواجه حالة كساد اقتصادى لم يسبق لها مثيل . وتختلف جذرياً عما عرفه من الأزمات الدورية السابقة . وذلك من حيث طول مدتها وعمق أبعادها . (استهلكت ثلاث سنوات حتى الآن وما برحت مستحكة ، مع استمرار ارتفاع نسبة البطالة الى أرقام قياسية) ومن حيث اصطحابها بتضخم مستمر ومتصاعد دون توقف . حتى لقد صك الاقتصاديون لهذه الأزمة تعبيراً جديداً هو « الكساد التضخمى » . وقد طرح هذا الوضع للنقاش - لأول مرة منذ قرون - ضرورة تغيير هيكل وأسس النظام الاقتصادى العالمى الراهن . على نحو يحقق العدالة والتقدم لمجموع البشرية وحماية السلام العالمى . بدلاً من أن تستأثر القلة من الدول الصناعية المتقدمة بحصة الأسد من الدخل العالمى ، فى حين أن العالم الثالث الذى يحتضن ٧٠ ٪ من البشر ، لا يزيد نصيبه من الدخل العالمى ، بما فى ذلك الدول المنتجة للبترول ، عن ٣٠ ٪ . ويتدنّى وزنه الصناعى الى ٧ ٪ من مجموع الإنتاج الصناعى فى العالم .

ولهذا لم يكن من قبيل الصدف العابرة أن يبادر العالم الثالث ، من خلال المؤتمر الرابع لدول عدم الإنحياز ، الذى انعقد بالجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ ، قبيل شهر واحد من حرب أكتوبر ، الى شن الهجوم على النظام الاقتصادى العالمى الراهن . والدعوة الى نظام جديد ، وذلك وعياً منه بأن تقدم العالم

الصناعى الرأسمالى واستمرار رخائيه وقبضته على الاقتصاد الدولى ، كان وما يزال ، رهناً بما يقدمه العالم الثالث من الأسواق المفتوحة لمنتحاته الصناعية .

وكان قرار منظمة الأوبك ، التى تضم الدول المصدرة للبترول ، وكلها تنتمى الى العالم الثالث ، برفع سعر تصدير الخام حتى بلغ عام ١٩٧٤ خمسة أضعاف السعر الذى كان سائداً قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، هو أول قرار فى التاريخ الحديث ، يؤثر على الاقتصاد الدولى عامة والاقتصاد الرأسمالى خاصة ، لا يصدر عن أمريكا أو الدول الرأسمالية ، وإنما عن العالم الجديد النامى .

الظاهرة الخامسة ، تتحدد فى نمو الدول الاشتراكية ، اقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً ، على نحو مضطرد حتى فاق نصيبها من الإنتاج العالمى ٣٥ ٪ منه . كما نجحت فى أن تجنب اقتصادها عواصف التضخم والكساد وأزمات الطاقة والبطالة الأمر الذى رجع من كفتها نسبياً فى ميزان علاقات القوى الاقتصادية والسياسية لعصر التعايش بالنسبة لكفة الدول الرأسمالية . وإذا استخدمنا أسلوب المقارنة بين واقع الاتحاد السوفيقى وواقع الولايات المتحدة الأمريكية ، فى إطار السنوات الأولى للوعاء الزمنى الراهن للانفراج الدولى ، لرأينا أن الاتحاد السوفيقى قد قفز فى عام ١٩٧٤ الى نسبة ٨٠ ٪ من الإنتاج الصناعى الأمريكى بعد أن كان أقل من ١٥ ٪ فى عام ١٩١٧ ، فضلاً عن أنه أصبح الدولة الصناعية الأولى فى أوروبا كلها . كما تفوق على الولايات المتحدة فى ١٩٧٥ فى إنتاج البترول ، إذ بلغ إنتاجه ٤٩٠ مليون طن ، على حين بلغ الحد الأقصى من الإنتاج الأمريكى ٤٦٥ مليون طن . وهو الآن يحتل المكانة الأولى فى العالم فى إنتاج الفحم وفحم الكوك ، خام وسبائك الحديد ، الصلب ، الأسمنت ، الأسمدة الكيماوية ، الجرارات الزراعية ، القاطرات الكهربائية وقاطرات الديزل ، المنسوجات الصوفية ، الأحذية الجلدية .

الظاهرة السادسة ، تتجسد فى نمو القوى التأثيرية ، السياسية ..

الاقتصادية للعالم الثالث ، على مجرى الحركة العالمية .

ذلك أن العالم الثالث ، بعد اكتساب دوله المستقلة لعضوية الأمم المتحدة ، أصبح يمتلك أغلبية الأصوات في النظام السياسى الدولى الذى أسسته ودعت اليه الدول الكبرى التى انتصرت على النازية في الحرب العالمية الثانية . وظل لمدة تزيد على العشرين عاماً « الآداة الشرعية الدولية » الموظفة في خدمة المخططات الأمريكية بالذات . أما اليوم فإن العالم الثالث هو الذى يحدد ، بوزنه السياسى داخل المنظمة ، قرار الشرعية الدولية المعاصرة واتجاهاته .

وبعد حرب أكتوبر ، التى استخدم فيها ضمن ما استخدم سلاح البترول لأول مرة ، تدعّم هذا الوزن السياسى الذى امتلكه العالم الثالث ، بوزن اقتصادى مؤثر عالمياً . وذلك نتيجة أن البترول مصدر الطاقة الرخيصة نسبياً في السوق العالمى . يقع في حوزة العالم الثالث . هذا فضلاً عن الكم الغالب للمواد الخام ، التى ظلت الحضارة العالمية عامة والغربية خاصة تعتمد عليها . ويحتل الوطن العربى ، بثروته البترولية أساسياً ، المنتجة والاحتياطية ، مركز الثقل داخل العالم الثالث بوزنه النوعى الحديث .

الظاهرة السابعة ، على نحو لم يسبق له مثيل - كماً ونوعاً - ثورة العلم والتكنولوجيا . وما ترتاده على الدوام من مجالات ظلت طليماً مجهولاً أو تفتحه من آفاق مستقبلية لا محدودة . حتى قيل أن ما أنجزته هذه الثورة من مكتشفات واختراعات ، على مدى العشرين عاماً الأخيرة ، يفوق كل مكتشفات واختراعات العلم والتكنولوجيا في التاريخ الانساني كله .

ليس هذا فحسب ، بل أن الملاحظ اختصار المسافة الزمنية الى حد التلاشى أحياناً بين الاكتشاف العلمى الجديد وتطبيقاته التكنولوجية في عمليات الإنتاج المختلفة .

ومن هنا فإن قوة كل مجتمع - اليوم وفى المستقبل - أصبحت تقاس بمدى ما يجنده من جيش من العلماء والفنيين في حقل العلم والتكنولوجيا .

ولما كان تجنيد الحد الأدنى اللازم من هذا الجيش من العلماء يحتاج الى بيئة علمية وحضارية متفتحة ، يسندها تاريخ طويل من الخبرة المتوارثة .. وقاعدة مادية - اجتماعية واسعة ومتطورة ، فإن الدول الكبرى وحدها ، وخاصة الرأسمالية منها بحكم سبقها التاريخي - هي التي تحتكر اليوم معظم ثمار ثورة العلم والتكنولوجيا . والأخطر من ذلك أنها تشكل قوة جذب شديدة للعديد من العلماء والفنيين من أبناء العالم الثالث ، الذين تغريهم التسهيلات العلمية والامتيازات المعاشية والذاتية ، أو ينفرون من امتهان حقوق الإنسان وحرية البحث العلمى في مجتمعاتهم الوطنية .

والعالم العربى ، يتصدر العالم الثالث ، فى المعاناة من هذا النزيف لطاقاته العلمية والتكنولوجية ، فى وقت هو فى أمس الحاجة إليها .

الظاهرة الشامنة ، تبدو انعكاساً لانطلاق حركة التعايش السلمى العشوائية والمخططة فى جميع الاتجاهات . فع هذه الحركة الشاملة والتي لم تنضبط بعد وفق قواعد منهجية ، حدثت تغيرات وتبديلات فى المواقع والعلاقات على خريطة العالم القلقة . وأسفر ذلك عن تغيير ملحوظ فى أساليب ووسائل التعامل الدولى .

فالقوى الامبريالية كفت بعد هزيمتها النهائية فى فيتنام وجنوب شرق آسيا فى ١٩٧٣ ، عن التحرش المباشر أو غير المباشر مع دول المعسكر الاشتراكي . وركزت اهتمامها على العالم الثالث مصدر الطاقة والمواد الخام الرخيصة . ولكنها كفت عن التدخل بأسلوب الغزو العسكرى - الاقتصادى من الخارج ، وتبنت أساليب متعددة للغزو من الداخل . وذلك عن طريق العمل الطويل المدى والمرن من خلال قوى وطنية محلية . ذات وزن اجتماعى ، كما حدث فى تشيلى ولبنان وإنجولا مؤخراً .

والبلاد الاشتراكية وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى ، لم يعد يقصر تعامله على ما كان يسمى بالبلاد الوطنية التقدمية فى العالم الثالث . وإنما مع بروز الوزن السياسى - الاقتصادى للعالم الثالث ككل ، أخذ يوسع فى علاقاته

بحيث تشمل الجميع دون استثناء ودون اشتراط الطابع الاجتماعى التقدمى للنظام ، مثل ما يحدث اليوم فى إيران وتركيا والمغرب .

والبلاد الرأسالية الأوروبية ، راحت فى محاولة لصلب عودها وضمان وجودها ومستقبلها ، تتجه نحو نسج علاقات جديدة من تعاون اقتصادى - تكنولوجى - عسكرى مع بلدان العالم الثالث . وخاصة مع بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا . وذلك فى محاولة لبناء كتل أو سوق أوروبية - شرق أوسطية - أفريقية مشتركة . وهى جميعاً تتخذ من البلاد العربية وخاصة الواقعة فى حوض البحر الأبيض المتوسط والخليج العربى مفتاحاً رئيسياً لهذه السوق .

وإزاء هذا كله ، أصبح من المألوف أن تتواصل ، دون حرج أو فيتو من أى قوة ، علاقات كل دولة مهما كانت صغيرة ونائية ، مع كل من المعسكر الرأسالى وخاصة أمريكا ، والمعسكر الشرقى وخاصة الاتحاد السوفيتى ، فى وقت واحد .

الظاهرة التاسعة ، تفيد أنه مع تنامى الانفراج الدولى والتعايش السلمى ، أخذت الكيانات العنصرية - الاستعمارية التى زرعت كقواعد أمن عسكرية فى شكل دول لحماية المصالح الامبريالية فى إفريقيا وآسيا ، تفقد دورها التقليدى ، بل وقدرتها على الإستمرار والإستقرار . وذلك مثل جنوب أفريقيا وروديسيا فى إفريقيا وإسرائيل وآسيا .

وغدت بالتالى استثماراً خاسراً ينوء بحمله الاقتصاد الرأسالى العالمى الذى يعاني الإنهاك . ومن هنا تتجه النظرة الامبريالية لهد الدول العنصرية نحو دراسة إمكانية تحويلها - فى المدى المتوسط - الى قاعدة اقتصادية صناعية - تكنولوجية متطورة تكون امتداداً للرأسمال العالمى فى محيط العالم الثالث الغنى بموارده الطبيعية . « وتلعب دور المدينة المتقدمة » وسط « ريف متخلف » . وبذلك كى تحقق الرأسمالية العالمية ثلاثة أهداف :

الأول ، تقوية مركزها فى حلبة المنافسة مع الاقتصاد الاشتراكى ، التى

يشدد أوارها .

الثاني ، ضمان الحد الأدنى من استمرار العالم الثالث كمصدر للطاقة والمواد الخام الرخيص .

الثالث ، معالجة المشروع الاستعماري للدول العنصرية الذي بات خاسراً ، الى مشروع ناجح اقتصادياً ، قادر على تمويل وإعاشة نفسه بنفسه .

الظاهرة العاشرة ، تنبؤ بأن مستقبل التعايش السلمي واتجاه حركته الرئيسى وطبيعة القواعد والأساليب التى تحكمه ، سوف تقرر فى الشرق الأوسط ، حيث يحتل الوطن العربى فى مركز الثقل فيه .

وما نقصده ، بتعبير أكثر دقة ، أن الشرق الأوسط بمكوناته وصراعاته المعقدة ، سوف يكون هو مسرح الأحداث لمجموع القوى العالمية والمحلية التى تحدد نسبة الانفراج الدولى ونسبة الصراع فى سياسة التعايش ، والمعمل الذى تجرى داخله تجربة العديد من الأشكال والصيغ للتعايش ، حتى تتبلور واحدة منها ، فتفرض قواعدها على الجميع .

وتكتسب هذه الظاهرة قيمتها وأبعادها من واقع الشرق الأوسط هو موطن أعمق وأبعد يؤر الحرب الساخنة فى العالم المعاصر ، التى يجسدها الصراع العربى - الإسرائيلى بأبعاده العربية والإقليمية والدولية ، وهى بؤرة لا سبيل الى إطفاء نيرانها دون أن يحصل الشعب الفلسطينى من خلال حركة تحريره المسلحة على حقوقه الوطنية المشروعة ، وتسترد جميع الأراضى العربية المحتلة فى ١٩٦٧ . وليس لهذا من معنى فى نهاية الأمر إلا تصفية النظام الصهيونى وإقامة الدولة الديمقراطية فى فلسطين . هو أمر لا يمكن لإسرائيل أن تقبله وإلا حكمت على نفسها بالانتحار .

من هنا فإن انفجار الصراع ، بأسلحته القتالية والبيترولية . أمر متوقع ووارد فى حسابات كل الأطراف المحليين والعالميين . فضلاً عن احتمال استخدام الأسلحة النووية . بعد أن خرجت إسرائيل بالتهديد به من التليخ الى التصريح . وفى المؤتمر الخامس والعشرين من فبراير ١٩٧٦ ، قال « ليونيد

بريجينيف « : « ليس في الشرق الأوسط حرب الآن .. ولكن ليس فيه سلام أيضاً ناهيك عن الهدوء . ومن ذا الذي يتجرأ ويتكفل بألا تتشب العمليات الحربية من جديد » .

وفي السادس والعشرين من فبراير ١٩٧٦ ، طالب في واشنطن اثنان من كبار الخبراء العسكريين الاستراتيجيين الأمريكيين (ديل تومبان وروبرت براينر) الحكومة بمنح الأولوية للصراع في الشرق الأوسط على قضية المفاوضات للحد من إنتاج الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي .. « ذلك أن الإمكانيات الجديدة المتوفرة لدى الجانبين الإسرائيلي والعربي وخاصة مصر - على حد قولها - تجعل منطقة الشرق الأوسط أكثر المناطق صلاحية لأن تقوم فيها حرب نووية ، وأن يارس الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة صراعاً سافراً » .

وتزداد أهمية هذه الظاهرة باتصالها العضوي بقضية الطاقة البترولية في العالم التي تتفاقم أزمتها . وإذا كان العالم العربي قد أنتج عام ١٩٧٤ ، ٩٢٢,٢ مليون طن . فإن أقرب الاحتمالات أن تصبح منطقة الخليج بشقيها العربي والإيراني أغنى منبع بترولي منفرد في تاريخ العالم على نهاية عام ١٩٧٦ حيث يصل إنتاجها حوالى ١,٥ مليار طن . وبالتالي تغدو أهم مركز من مراكز التأثير الاقتصادي على أمريكا وأوروبا خاصة والعالم عامة . وبالتالي ذات وزن حاسم في تقرير مستقبل التعايش السلمي .

وإذا أضفنا الى ذلك الموقع الاستراتيجي للمنطقة ، كنقطة التقاء بين افريقيا وآسيا وأوروبا . فضلاً عن الصراعات المحتدمة من حول قبرص والبرتغال وأسبانيا رجل أوروبا المريض^(*) يتكشف لنا أنها منطقة البراكين الملتهبة في بداية عصر التعايش ، وللوطن المرشح تاريخياً لحسم اتجاهات الانفراج الدولي حتى نهاية القرن .

في ضوء هذه الظواهر العشر للوعاء الزمني المعاصر ، تتحدد أهمية

(*) كانت أسبانيا ، وقت كتابة الورقة ، ما تزال تحت حكم الجنرال فرانكو

وخطورة نفس الوعاء بالنسبة للوطن العربي ، حاضراً ومستقبلاً .

ونحن لا نغالي إذا قلنا بأنه لم يحدث - في تاريخ القرن العشرين أن توافر لأمة ذات تراث حضارى عريق ومتنوع تفتتت واحتلت وأصاها التخلف الشديد ، مثل هذه الظروف الموضوعية ذات الطابع الإستثنائي ، للانطلاق الحر بالإمكانات والطاقات الغنية - مادياً وبشرياً وجغرافياً - الكامنة فيها ، كما توافرت للأمة العربية في هذه السنوات الأخيرة من القرن العشرين التي بدأت منذ عام ١٩٧٢ . بحيث يمكن القول أن وعاءها الزمنى للمرحلة الراهنة يخترن ، بالفعل ، « وقتاً ذهبياً » . أو على الأصح « وقتاً بتروياً » بالمعنى التاريخى . وبالتالي ليس من حق أحد في أمة العرب ، أن يضع من هذا الوقت لحظة واحدة دون تقدم وتفاعل ديناميكى مع حركة الأحداث . وذلك من أجل السيطرة عليها وقيادتها .

ومع ذلك ، فإن الأمانة تقتضينا أن نسجل أننا بدأنا من « الوقت البترولى » ثلاث سنوات كاملة دون فائدة تذكر ، اللهم سوى تسديد ضربة أكتوبر الجزئية والهامة تاريخياً ضد اسرائيل في ١٩٧٣ . عدنا بعدها ، من جديد ، الى قوقعة الزمن الميكانيكى والإمساك السهل بحركة الأحداث . وإجتار تحليلات ما قبل التعايش السلمى وحرب أكتوبر والوقت البترولى . فى حين لم يبق لنا - بعد - غير أربعة وعشرين عاماً وحسب من رصيد الوقت البترولى التاريخى ، الذى تجمع التوقعات العالمية على استنفاده مع نهاية القرن العشرين .

الثابت من استقراء الأحداث أن بروز التعايش السلمى والانفراج الدولى ، بديلاً عن الحرب الباردة ، فى وقت تفاقمت أزمة الطاقة العالمية ، جنباً الى جنب ، مع أزمة الصراع المصيرى مع الصهيونية وإسرائيل قومياً ، قد ولد أفضل الظروف الموضوعية لخدمة القضية العربية بأبعادها المختلفة . وسلحها بقوة دفع هائلة وذات معدل سريع ، للتقدم النوعى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً وتكنولوجياً .

وفى هذا الإطار لا يغيب عن إدراكنا أربع وقائع تاريخية :

الواقعة الأولى ، إن إسرائيل زرعت بقوة الامبريالية والصهيونية في فلسطين . وأنزلت بالعرب ثلاث هزائم متلاحقة ، في عصر الحرب الباردة . وأن أول هزيمة تكتيكية أنزلها العرب بإسرائيل من خلال أول حرب عربية هجومية قد وقعت مع بداية عصر الانفراج الدولي والتعايش السلمي .

الواقعة الثانية ، إن البترول العربي ، اكتشف واستغل لغير صالح أصحابه من العرب ، من جانب الاحتكارات الأمريكية والأوروبية المسيطرة ، ظل هيمنة الحرب الباردة ، وأنه فقط مع بدايات عصر التعايش السلمي ، تمكن العرب من استعادة سيظرتهم - الكلية والجزئية - على بترولهم ، إنتاجاً وضخاً وتسعيماً . بل ولإستخدامه لأول مرة ، سلاحاً اقتصادياً مقاتلاً في حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فضلاً عن تكوين أضخم تراكم رأسمالي في زمن قياسي في التاريخ من حصيلة فوائضه .

الواقعة الثالثة ، إن حركة التحرير الفلسطينية المسلحة المعاصرة قد تم التخطيط والإعداد لكوادرها القيادية والمقاتلة الأولى في مناطق البترول مع نهايات عصر الحرب الباردة . واستمر نضالها العسكري والسياسي يتصاعد . كما وكيفاً ، مع سنوات الاتجاه المتزايد نحو الانفراج الدولي والتعايش السلمي . حتى فرضت وجودها الشرعي عالمياً في المجتمع الدولي ومنظّمته عام ١٩٧٤ من ناحية . وإدانة الصهيونية ، عالمياً ، كحركة عنصرية معادية لحقوق الإنسان وحرياته عام ١٩٧٥ من ناحية أخرى .

الواقعة الرابعة ، إن كل من الامبريالية الأمريكية والاستعمار الأوروبي القديم والجديد وإسرائيل ظلت - أساساً - تحتفظ بمواقع الهجوم في صراعها مع حركة التحرر العربي طوال عصر الحرب الباردة . ولم تكن تنتقل الى مواقع دفاعية إلا في حالات استثنائية . ولكن منذ بدايات عصر التعايش السلمي وانفجار حرب أكتوبر تبدلت الأوضاع . توافر لحركة التحرر العربي ، وفي قلبها الثورة الفلسطينية ، إمكانيات فعلية للتقدم الى مواقع الهجوم في حين تراجع الامبريالية والاستعمار وإسرائيل الى مواقع دفاع نسبية . ولاتلجأ الى الهجوم إلا في حالات استثنائية ومستترة سياسياً مثل

دبلوماسية الخطوة خطوة ، وإشعال نيران الحرب الأهلية في لبنان وبين الجزائر والمغرب في الصحراء الغربية ، وإنشاء وكالة الطاقة الدولية لمواجهة مخاطر السياسة البترولية العربية المستقلة . وذلك في محاولة لاستعادة القدرة على المبادرة من جديد . وتبديد إمكانيات حركة التحرر العربي لممارسة الفعل من مواقع الهجوم .

- ٥ -

إن استيعاب أبعاد هذه الوقائع الأربعة التاريخية المقارنة ، يكشف أبعاد التفاعل بين الوقت البترولي وعصر التعايش السلمى ، ومدى ما يولده من معطيات واقعية في وطننا ، لترسيد المجرى العام لحركة التطور نحو هدف محدد هو « تحويل الكم العربي غير المنتج وغير المؤثر » الى « كيف عربى منتج ومؤثر » .

وهنا بالدقة يكن المفتاح الرئيسى لحركة القومية العربية في عصر التعايش السلمى والوقت البترولى ، أى فى الأربعة والعشرين عاماً القادمة : الانتقال بالوطن كله - بلاداً ونظماً وطبقات - من مرحلة الكم الى مرحلة النوع .

كيف ؟

إن الصعوبة الجوهرية التى تواجه أى إجابة علمية وواقعية عن هذا السؤال تتركز - بتقديرنا - فى أربعة أبعاد .

البعد الأول ، إن هناك تناقضات سياسية واجتماعية لا جدوى من إنكارها داخل الوطن العربى داخل الوطن العربى . بين النظم الجمهورية والنظم الملكية . وبين البلاد التى تنتهج نهجاً تقليدياً ينحو نحو الرأسمالية ، وبين البلاد التى تنتهج نهجاً اجتماعياً تقديمياً لا رأسمالياً . بل إنه داخل مجتمع كل بلد تتور الصراعات الاجتماعية بين الطبقات والقوى والأحزاب .

البعد الثانى ، أنه مع صعود وزن البترول وتراكم فوائضه الهائلة حدث تمايز بمعيار جديد ، بين البلاد العربية الغنية بالبترول والبلاد العربية العارية

من البترول أو محدودة الإنتاج . وهذا التاييز أفرخ بالضرورة ما يمكن أن نسميه « بالعقدة البترولية الاجتماعية الإقليمية » ذات الآثار الانقصامية في الوطن العربي .

البعد الثالث ، هو في النمو غير المتوازن للبلاد العربية ، اقتصادياً واجتماعياً ، نتيجة سنوات القهر الاستعماري والاستبداد الإقطاعي والاستغلال الرأسالي البدائي أو العصري ، بدرجات وأزمان وموارد طبيعية وكيانات تنظيمية ، متفاوتة ومختلفة . مما ترك آثاره المتباينة على درجة التطور الصناعي والزراعي وتكوين الكوادر الفنية والمستوى الثقافي إلخ .. في كل بلد .

البعد الرابع ، إنه مع نهاية حرب أكتوبر ، تفجرت الصراعات بين النظم العربية ، وخاصة في بلاد المواجهة مع إسرائيل ، بالإضافة الى الثورة الفلسطينية ، حول أهداف وأساليب استثثار النتائج السياسية للحرب ، وحول اتجاه مسار الصراع المصيري مع الصهيونية والامبريالية . وما يتصل بذلك من العلاقات العربية من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وأوروبا الغربية بصفة خاصة .

- ٦ -

هذه الصعوبة بأبعادها الأربعة ، حقيقة واقعة ، لا مفر من الاصطدام بها عند حركة الانتقال بالوطن العربي من « الكم » الى « الكيف » .

إذن ما العمل ؟

العمل هو في مواجهة الصعوبة والتعامل معها مباشرة ، بمنهاج علمي موضوعي ذي نظرة شاملة ، مستقبلية وغير تقليدية ، وهذا المنهاج لا يتناول الصعوبة كشيء مجرد في الفراغ . وإنما كجزء متداخل عضوياً في تركيب قومي معقد واقعياً ، ويتسم بديمومة الحركة . وعلينا أن نستنبت من هذا التركيب « المصل السياسي والاجتماعي المضاد » لهذه الصعوبة .

وفي تحليلنا أن هذا « المصل » يتكون من مجموعة مترابطة من العوامل ،

التي تتصف ، بحكم تداخل عصر التعايش السلمي مع الوقت البترولي ، بفاعلية ديناميكية غير عادية . نلخصها في العوامل الخمسة التالية :

أولاً :

إن التحدي الإسرائيلي بأبعاده الصهيونية والامبريالية ما يزال يواجه ، لا الشعب الفلسطيني وحسب ، وإنما كل بلد عربي دون استثناء . ويكلفه ، مباشرة أو بطريق غير مباشر ، دماء وجهداً ووقتاً ونفقات تسليح ، فضلاً عن احتلال الأرض والتسلل الى منابع البترول والثروات الطبيعية . وهنا التحدي بطابعه القومي الشامل . الذي أكدته هزيمة ١٩٦٧ ، أصبح من الضروري حسمه ، خاصة وأن الظروف لذلك مهية تاريخياً دولياً وإقليمياً . وذلك من أجل توفير كل الطاقات المخصصة لذلك والتي تبتلع ما لا يقل عن ٣٠ ٪ من الناتج القومي العربي .

وإذا كانت الحركة التحررية الهجومية الأولى قد حققت نجاحاتها من خلال توفير حد أدنى من وحدة العمل العسكري والاقتصادى والسياسى للبلاد العربية على اختلاف اتجاهاتها ونظمها الاجتماعية ، فإن تكثيف هذه الحركة التحررية لتحقيق أهدافها فى أقصر وقت ، يستلزم رفع مستوى وحدة العمل العربى الى أقصى حد . وخاصة بعد أن استنفذت سياسة الخطوة خطوة طاقاتها على الحركة ، ووصلت الى طريق مسدود وخطر .

ثانياً :

إن من الآثار العالمية لحرب أكتوبر ، تزايد وزن البترول العربى وتأثيره على النظام الاقتصادى العالمى ، الذى ظلت القوى الاحتكارية الغربية تحكه وتسيره ، على مدى يزيد على قرنين من الزمان .

ونتيجة لهذا تحركت الاحتكارات الغربية بشراسة فى مختلف الاتجاهات وبأشكال متعددة لحصار هذا التأثير والتقليل من وزنه .

فعمدت الى التهديد باحتلال منابع البترول بالقوة المسلحة ، غير عابئة بعلاقات الصداقة التقليدية التى بين دولها وبين بعض البلاد العربية المنتجة

للبنترول . وأنشأت وكالة الطاقة الدولية ، التي نجحت حتى الآن ، جزئياً ، في بعض عمليات تخفيض الأسعار العادلة الى قررتها الأوبيك للبنترول . وهي تواصل الجهد بعد هذا النجاح الجزئي ، من أجل مزيد من خفض الأسعار وإعادة السيطرة الكاملة على عمليات الإنتاج والنقل والتسويق .

وفي نفس الوقت تنتهج أسلوب الغزو من الداخل ، بعد أن تعذر عليها ممارسة أسلوب الغزو من الخارج ، ضد مجمل الوطن العربي ، وذلك بإشعال نيران الحرب الأهلية والفتن في جميع أجزائه ، لتفجير صراعات عربية - عربية ، من ناحية ، وإهدار طاقاته ، من ناحية أخرى ، لسد الطريق عليه نحو التقدم .

بدأت بلبنان في ١٩٧٥ ، ثم في الصحراء بين الجزائر والمغرب وموريتانيا في ١٩٧٦ . وكانت قبل ذلك قد فجرت الصراعات السياسية بين أعضاء حلف أكتوبر : مصر وسوريا والثورة الفلسطينية منذ ١٩٧٤ .

وأغلب الاحتمالات - في ضوء استقرار حركة الأحداث - أنها تخطط ، بعد ذلك ، لإشعال النار في الصومال وجنوب السودان ، وفي الخليج العربي حيث يتراكم أكبر مخزون بترول في العالم نسبياً .

وبذلك يتهدد الخطر كل أجزاء الوطن العربي دون استثناء بنيران مشتعلة في القلب وعلى الأطراف الغربية والشرقية والشالية والجنوبية .

ومن هنا تبرز المصلحة القومية المشتركة للوطن العربي في التصدي الجماعي لعملية الحريق التخريبية الشاملة .

ثالثاً :

إن الخليج العربي بثروته البترولية الهائلة قد تحول ، في نظر الاحتكارات والقوى التوسعية غير العربية الجديدة (إيران الشاهنشانية) في المنطقة ، إلى ما يمكن أن يسمى في قاموسنا السياسي « بفلسطين البترولية » أو « أرض الميعاد البترولية » للقوى الاحتكارية والتوسعية . وبالتالي فهناك خطر

محتل ، أن يحاصر الجزء الآسيوي من العالم العربي بين « إسرائيل صهيونية » في الغرب و « إسرائيل البترولية »^(٥٦) في الشرق .

وذلك من أجل تقوية وصلب عود إسرائيل الصهيونية التي تعاني بدايات مرحلة الانهيار منذ ضربة أكتوبر ١٩٧٣ والضربات العسكرية السياسية المتنامية القوة من الثورة الفلسطينية . فضلاً عن سلب منبع من أهم منابع الطاقة في العالم العربي ، وتشديد حواجز الفصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه .

وهذا العامل - في حد ذاته - يبلور محوراً من أهم محاور المصلحة القومية العربية المشتركة .

رابعاً :

إن البترول ، منبع الثورة العربية المعاصرة ، هو بطبيعته مورد غير متجدد . وسأبقى زمن تحف آباره . وإن ما يجري الآن بالنسبة للبلاد العربية المنتجة للبترول هو في حقيقته تبادل أصول عينية بأصول مالية . وأن هذه الأصول المالية تخضع في النهاية لسيطرة الدول المستوردة ونظمها المالية وما تعانيه من تضخم . والأمر المؤكد - ديناميكياً - من أجل تعويض الجفاف البترولي المحتمل ، وابتلاع التضخم لنسبة كبيرة من عائداته . وذلك بالقيام بعملية تنمية ، صناعية زراعية ، سريعة وواسعة النطاق ، لتضمن إستمرار وتقدم الحياة الإنسانية لشعبها . خاصة وأن البترول الخام اليوم يمثل ما بين ٩٠ ٪ الى ٩٥ ٪ من إيرادات التصدير لهذه الدول .

وهذا النوع من التنمية الإقلبية المطلوبة ، كفضية حياة أو موت بالنسبة لكل دولة ، ليس من الممكن أن تتم بمعزل عن العالم العربي بطاقاته المتعددة وكوادره العاملة والفنية ، أو حتى كسوق على الأقل .

ومن هنا كان لا مفر من أن تتخذ التنمية طابعاً قومياً يشمل كل الوطن

(٥٦) المقصود « إسرائيل البترولية » هي إيران تحت حكم الشاه .

العربي ، يتم خلالها الأخذ بنظام تقسيم العمل العربي وتنسيق التكامل الاقتصادي المشترك بين جميع الأجزاء . وتوظيف الفوائض العربية البترولية الهائلة ، والتي تتراوح التقديرات العالمية لها بين ١١٠ مليار دولار (تقرير جيمس اتكنز خبير الطاقة الأمريكي) وبين ١٨٠ مليار دولار (تقدير الفاينانشال تايز) في عام ١٩٨٠ ، توظيفاً رشيداً ومنتجاً ومضموناً في الوطن العربي ، تجنبها بلوعات التضخم والهزات المالية والاقتصادية والاجتماعية للنظام الرأسمالي العالمي ، وقمة مجالات بكر ورحبة ، دون حدود ، في العالم العربي ، صالحة للاستثمار ورفع المستوى المعيشي العام للإنسان العربي والنتائج القومية ، نذكر منها على سبيل المثال ، الحديد في بلدان المغرب العربي والواحات المصرية . والفوسفات في المغرب والأردن ومصر ، والكبريت في العراق ، والنحاس والكروم والمنازيم والجص والفروريت والاورانيوم والمعادن النادرة في شبه الجزيرة العربية وسيناء . والمساحات الشاسعة غير المستغلة زراعياً في سوريا والعراق ولبنان والمغرب والسودان والصومال . هذا كله فضلاً عن استثمارات الغاز الطبيعي في الوطن العربي ، والتي تقدر طاقته مبدئياً بـ ١,٠٠٠ مليار متر مكعب ، والطاقة الشمسية الواسعة الثراء في بلادنا .

خامساً :

في العصر الراهن ، وفي المستقبل ، التقدم ومواصلة التقدم ، يرتئنان بالكتل الاقتصادية الكبيرة ذات العمق الانتاجي مثل السوق الأمريكية والسوق الأوروبية وسوق الكيكون الاشتراكي . ولا حياة للأسواق الصغيرة والهامشية . ومعيار السوق الكبير - اليوم - هو حجم بشرى اجتماعي موحد لا يقل عن مائة مليون نسمة ، ففي هذا الإطار فقط تتوافر القدرة على الإنتاج الكبير والمتنوع الجيد ، وعلى التحديث ، وعلى استيعاب وتطوير ثورة العلم والتكنولوجيا ، سواء ذاتياً أو بالتبادل الكفاء مع الغير .

ومن هنا تبرز المصلحة القومية المشتركة لكل بلد عربي ولكل طبقة اجتماعية ، في ضرورة العمل على بناء كتلتها الاقتصادية العالمية الكبيرة .

ذلك أن كيانات من مليون أو خمسة أو عشرة أو حتى أربعين مليوناً ، لم تعد قادرة بمفردها على الحياة ، ليس بمستوى المستقبل المنظور وحسب . بل أيضاً بمستوى الواقع الراهن .

- ٧ -

وهكذا ، يمكن يأسلوب حقن الصعوبة ذات الأبعاد الأربعة : بالمصل ذي العوامل السياسية والاجتماعية الخمسة ، أن نتوصل الى « الصياغة الممكنة واقعياً لحياة وتقدم الوطن العربي » في عصر التعايش السلمي والوقت البترولي . وهذه الصياغة تتحدد في إطار جدلي هو « التعايش القومى مع إستمرار حيوية الصراع الاجتماعى والسياسى » .

بمعنى أن التعايش الذى تستلزمه ، طبيعة الظروف التاريخية الاستثنائية ، يستند الى المصالح القومية المشتركة في بناء الكيان الاقتصادى القومى الموحد ، الذى ينقل العرب من حالة « الكم » المهمل الفاقد الحيوية - رغم ثراء طاقاته - الى حالة « الكيف » المنتج والمؤثر على حركة الأحداث في المنطقة وفي العالم .

بيد أن هذا التعايش ، لكي يستقر ويتطور سلبياً ، لا يجب أن يصادر حق جميع النظم والطبقات في العالم العربي في الصراع الفكرى والسياسى والاجتماعى فيما بينها ، وصولاً الى أكثر الأوضاع تقدماً وحرية وعدالة للانسان العربى في نهاية القرن العشرين .

الورقة الرابعة

اللائحة اللاهنية في حركة التحرر العربي

ورقة من الملف العربى المعاصر ، طرحت للنقاش فى مؤتمر الخريجين العرب - الأمريكان الذى انعقد بمدينة دويترويت بالولايات المتحدة فى أكتوبر - تشرين أول ١٩٧٨ .

تعانى الحركة التقدمية العربية ، بصفة عامة في الوقت الراهن ، موجة جزر ذات مدى أوسع وأقوى نسبياً . بالقياس الى كل موجات الجزر التي اصطدمت بها الحركة ، من حين لآخر ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ١٩٤٥ وإنشاء إسرائيل في ١٩٤٨ .

واللافت للانتباه ، أنه تحت ضربات هذه الموجة ، أخذت الحركة التقدمية تفتقد ، بشكل ملحوظ ، قدراتها على الهجوم والمبادرة التي ظلت تتمتع بها ، بدرجات متفاوتة ، ومنذ أوائل الخمسينيات حتى منتصف الستينيات . وهي اليوم تتراجع بشكل عام ، الى مواقع دفاعية ، تتراوح فيها حركتها بين « الدفاع السلبي » كما هو في حالات مواجهة صعود ظاهرة الهيمنة البترولية المعادية للتقدم في العالم العربي وما يرتبط بها من نمو طبقة رأسمالية طفيلية كومبرادورية موحدة المصالح في غالبية البلدان العربية ، وبين « الدفاع الايجابي » الذي يتمثل في مقاومة سياسة الخطوة خطوة الأمريكية بأشكالها وصيغاتها المتعددة ، الرامية الى تحويل الصراع العربي الإسرائيلي الى صراع عربي مع الثورة الفلسطينية .

بل يلاحظ ، في بعض الحالات الحادة والمواقع الاستراتيجية ، أن الحركة التقدمية أجبرت على التوقع والانكفاء . وذلك بهدف حماية كواردها

وتنظيماتها من خطر التدمير والفناء . وذلك كما حدث للقوى التقدمية اللبنانية ، إثر اقتحام قوات الردع السورية ، تحت ضغط تغلب التناقضات الفرعية العربية على التناقضات الرئيسية مع العدو ، ساحة الصراع الدامى بلبنان فى يونيو ١٩٧٦ ، بكثافة ٣٥ ألف جندى ودعم مشترك من دول المواجهة العربية القتالية والبترولية ، أكدته مقررات قى الرياض والقاهرة .

- ٢ -

غنى عن البيان ، أن هذا الرصد لواقع الحركة فى اللحظة الراهنة ، لا يعنى - سواء فى التحليل النظرى أو التعامل التطبيقى - نزع « هذه اللحظة » من سياقها التاريخى المترابط والممتد . ماضياً وحاضراً ومستقبلاً . أو عزل هذه الموجة من موجات الجزر عن مجمل التفاعلات الديناميكية فى وطننا وعالمنا ، التى تتشابك وتتداخل فيها دوى انقطاع موجات الجزر وموجات المد ، بدرجات متفاوتة من التعقيد فى المكان والزمان وفى العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية للقوى التقدمية . وإنما المقصود بالدقة ، هو الاقرار « بالطابع الغالب الذى يسيطر فى اللحظة الراهنة من مسار التاريخ على الحركة التقدمية العربية » واتخاذ مدخلاً واقعياً للتحليل والفعل . وذلك بهدف استكشاف الطرق والوسائل التى تعيد للحركة التقدمية العربية قدراتها على المبادرة والانتقال الى مواقع الهجوم مرة أخرى .

- ٣ -

يحسن ، بادىء ذى بدىء ، أن نحدد - كنقطة أولى - ماذا نعنى بالحركة التقدمية العربية فى الوضع الراهن ؟ وأن نحدد - كنقطة ثانية - ماذا نعنى بالوضع الراهن للحركة التقدمية العربية ؟

نحن ننتلق - بالنسبة للنقطة الأولى - من المقولة العامة التى ترى الحركة التقدمية ، تياراً يضم جميع القوى الاجتماعية والسياسية التى تستهدف وفق مقدراتها المادية وأفاقها الأيديولوجية ، التقدم بمجتمعها خطوات كمية أو خطوة نوعية ، عما هو قائم من بنيات ثقافية واجتماعية واقتصادية ، لم يعد

يلبي مصالح واحتياجات وآمال الغالبية العظمى من الشعب . وذلك بمعايير مستدة من خصوصية مرحلة التطور التاريخي التي يمر بها هذا المجتمع ، دون ما تجاهل أو انفصال عن عمومية روح العصر ومتغيراته الدولية .

بيد أن هذا يظل تحديداً عاماً يتسم ، بالتبسيط ما لم نعمل ترجمته على ترجمة قومية ، متكيفة مع الظروف الخاصة والسمات المميزة لمجتمعنا العربي في مرحلته التاريخية المعاصرة .

وفي تقديرنا ، أنه طالما أن الشعب في مختلف بلدانه بالوطن العربي ، ما برح يناضل - كخط عام من أجل استكمال تحرره السياسي والاقتصادي .. وتنمية اقتصاده الوطني بما يرفع مستوى معيشته .. وتطوير نظامه السياسي على نحو ديمقراطي بما يضمن له حرياته الأساسية وحقوقه في المشاركة في وضع القرارات المتعلقة بمصيره .. فإن المرحلة الراهنة من تاريخ المجتمع العربي تبقى في إطار الثورة الوطنية الديمقراطية ، ومحكومة بقوانينها وأهدافها .

ويعمال هذه القوانين والأهداف ، فإن وعاء القوى التقدمية مفروض أن يتسع ليشمل البرجوازية الوطنية بفئاتها المختلفة والفلاحين والعمال أيضاً فضلاً عن المثقفين الوطنيين بحكم دورهم المتميز المنشط للحركة التقدمية في البلدان النامية .

غير أن الثورة الوطنية الديمقراطية ، في الواقع العربي ، تواجه ظروفاً خاصة تتولد عنها تعقيدات رئيسية أدت الى اكتساب هذه الثورة ، في حركتها سمات وأبعاد متميزة . الأمر الذي ينعكس - بالضرورة - على مضمون ومكونات وعاء القوى التقدمية العربية الراهنة .

كيف ؟

باختصار ، يمكن أن نرصد الظواهر السبع التالية بالنسبة الى حركة الثورة الوطنية الديمقراطية وتفاعلاتها مع القوى التقدمية .

الظاهرة الأولى ، تتمثل في امتداد المساحة الزمنية لمرحلة الثورة

الوطنية الديمقراطية العربية على نحو غير عادى . حتى أنها تبلغ في بعض البلاد ، كصر ، حوالى قرن من الزمان . بدأت بالثورة العراقية عام ١٨٨١ . وماتزال ماضية لإنجاز مهامها ، مارة بثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ . وفى بلاد أخرى مثل سوريا والعراق وفلسطين بدأت في أوائل القرن العشرين وعشريناته وثلاثيناته وما برحت مستمرة بحلقات متعاقبة .

وقد نتج عن هذه الظاهرة ، التى لم يشهد التاريخ الإنسانى سوى حالات نادرة منها ، تغيير دائب ومتنوع لقوادها وقياداتها وأساليبها بل وأعدادها . فضلاً عن مواجهتها لمواصف المتغيرات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين .

وإذا كان هذا الأمر يم ، من ناحية ، على ضخامة حجم الطاقة الثورية المحتزنة في الواقع العربى ، إلا أنه يكشف في نفس الوقت ، بحكم طابع الهبات الجماهيرية المتقطعة التى تميز بها مسار الثورة ، عن أزمة حادة ، تكاد تكون مزمنة ، في القدرة الموضوعية والذاتية للقيادة . وفى مسألة تنظيم الطاقة الجماهيرية بفاعلية ذات نفس طويل .

- ٥ -

الظاهرة الثانية ، تتعلق بالدور المتعاضم الذى أخذته البرجوازية الصغيرة ، على وجه الخصوص ، تقوم به في مسار الثورة الوطنية الديمقراطية في العالم العربى . وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية بمتغيراتها الدولية . والتي كان أبرزها ظهور العالم الاشتراكي ، قطباً قادراً على إدارة الصراع الايدولوجى والسياسى مع العالم الاشتراكي ليشمل كل المجتمع الدولى ، وقيام إسرائيل بقوة السلاح ، وعلى نحو أوقع ، الهزيمة التاريخية بالبرجوازية العربية الكبيرة ، وكشف عدم قدرتها على الاستمرار في قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية وتحدياتها .

ولعل أخطر ما في هذه الظاهرة يتبلور في أمرين :

الأول ، تعاضم حجم البرجوازية الصغيرة في الواقع العربى ، المتخلف

اقتصادياً واجتماعياً ، بمعدلات كبيرة ، وذلك بالقياس الى الطبقات الاخرى وخاصة الطبقة العاملة . ثم تحول هذا « الحجم » الى « كيف نشط » ، وذلك بحكم التناقضات التي اخذت تزداد حدة بين مصالح هذه البرجوازية الصغيرة وبين النظام الاجتماعى والسياسى الذى سيطرت عليه البرجوازية الكبيرة وبات اعتمادها على الاستعمار كاملاً . هذا فى الوقت الذى كانت فيه البرجوازية الصغيرة هى المصدر الأساسى لغالبية المثقفين ولغالبية الكوادر التى تركزت بالمواقع الدنيا والمتوسطة من مختلف أجهزة الدولة التى جرى بناؤها . أو تدعيمها إثر حصول كل بلد على استقلاله .

وهكذا غدت البرجوازية الصغيرة ، فى غياب طبقة عاملة مؤثرة كما وكيفاً ، هى القاعدة الاجتماعية الأساسية ، لكل الحركات النضالية والتنظيمات والأحزاب السياسية بما فى ذلك الأحزاب والحركات الأكثر جذرية للأحزاب الاشتراكية والشيوعية . وإن كانت هذه الأحزاب الثورية ، بدرجاتها المختلفة ، قد أسهمت بدورها فى إخصاب البرجوازية الصغيرة ببذورها ، الأمر الذى أفرز من داخل هذه الطبقة قوى واتجاهات ذات بعد اجتماعى ثورى ، وقدرة على التصدى القيادى لإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية .

الثانى ، قيام بعض العناصر الثورية فى الطبقة البرجوازية التى تركزت فى المواقع الدنيا والمتوسطة من القوات المسلحة ، بتحويل الجيش الذى جرى تكوين هيئة ضباطه ، بعد الاستقلال السياسى ، من أبناء الطبقة البرجوازية الصغيرة فى الأساس ، من أداة قمع فى يد البرجوازية الكبيرة الحاكمة الى أداة تفجير انقلابات سياسية واجتماعية تتراوح فى درجاتها الثورية . بمعنى أن الطبقة البرجوازية الصغيرة استعاضت بجهاز الجيش المنظم والمسلح والقادر على الحركة المنضبطة ، عن التكوين الفعلى للحزب السياسى الثورى فى أحضان المجتمع . وهكذا عندما تمكنت البرجوازية الصغيرة ، بطلائعها الأكثر ثورية ، من أن تتسلح بالجيش ، أقدمت على إحداث الانقلاب والاستيلاء على السلطة ، والانتقال بالثورة الوطنية الديمقراطية الى مرحلة أكثر تقدماً .

سواء في المواجهة مع الامبريالية والاستعمار الجديد والخطر الصهيوني المتجسد في إسرائيل . أو في التصدي لقضايا التخلف الاقتصادي والاجتماعي ومحاولات بناء الاقتصاد الوطني المتطور والمستقل ، والتحرر الاجتماعي للإنسان العربي من الاستغلال الرأسمالي التقليدي . وإن بقيت الحركة محكومة ، غالباً وفي جميع اتجاهاتها ، بمصالح البرجوازية الصغيرة وتطلعاتها وتذبذباتها ، غير أن هذا النهوض البرجوازي الصغير أحدث ، موضوعياً ، تغييراً جوهرياً ، لأول مرة في التاريخ العربي والعالم الثالث ، من طبيعة الدور التقليدي المستقر للجيش كأداة قمع لمصالح البرجوازية الكبيرة الحاكمة ، ومن انقلاباتها كحركات عسكرية رجعية ذات طبيعة فاشية معادية للجماهير الشعبية .

ولعل هذا هو « جوهر الناصرية » نظرياً وعملياً . فقد كان عبد الناصر هو القيادة الأولى الناجحة لهذه العملية التاريخية الجديدة ، في إطار الثورة الوطنية الديمقراطية في الوطن العربي والعالم الثالث ، إذا وضعنا في الاعتبار حركة « عرابي » العسكرية في مصر أيضاً عام ١٨٨١ . وقد تلى تفجير يوليو ١٩٥٢ ، تفجيرات سياسية واجتماعية « للبرجوازية الصغيرة المسلحة بالجيش » . متفاوتة النجاحات ، في عدد من البلدان كالعراق وسوريا . وذلك جنباً الى جنب مع تفجيرات أخرى لم يتحقق لها النجاح في الأردن والسعودية والمغرب وتونس .

ومنذ ذلك الوقت (عام ١٩٥٢) ، غدا الجيش في العالم العربي بوصفه أخطر وأهم المؤسسات المركزية المنظمة والمسلحة ، يغلب عليه طابع ومصالح البرجوازية الصغيرة ، يمتلك ثقلاً خاصاً ، لا يمكن إغفاله أو تجاوزه ، عند تحديد مسار وماهية القوى التقدمية العربية المعاصرة .

- ٦ -

الظاهرة الثالثة ، تتحدد في اليقظة القومية المعاصرة التي شملت كل أجزاء الوطن العربي ، وراحت تطرح بإلحاح متزايد على كل القوى وفي مقدماتها القوى التقدمية ، قضية الوحدة العربية بأفكار وصياغات متعددة

وأحياناً متصادمة . بمعنى أن القومية العربية غدت ، منطلقاً فكرياً وعلماً
لحركة كل فصل من فصول القوى التقدمية . وكان مما أذكى ذلك ، فضلاً عن
الرصيد المتراكم تاريخياً من الأسس القومية المشتركة بين البلدان العربية من
أرض وشعب ولغة وتكوين نفسى وثقافى ومصالح اقتصادية ، ثلاثة عوامل
رئيسية حديثة التكوين نسبياً :

أولها : التحدى الإسرائيلى ، بعد احتلاله واستيطانه لفلسطين ، لمصر
كل بلد عربى دون استثناء ، وبالتالي للعروبة ككل لا يتجزأ .

ثانيها : اكتشاف مصر ، من خلال ثورة ١٩٥٢ بصورة خاصة ،
لعروبتها . وبأن لا مستقبل لها خارج دائرة الانتماء العربى : وأنه بقدر حجم
ونوعية دورها فى الساحة العربية ، بقدر ما تكتسب من وزن مؤثر محلياً
وعالمياً ، يعود عليها بالتالى بمنافع ذاتية على درجة كبيرة من الأهمية .

وبالمقابل فإن الالتحام المصرى بالعروبة ، منح الجسد العربى ، العمود
الفقرى اللازم للنهوض والحركة الإيجابية .

ثالثها : نمو الوعى العربى العام ، خلال وبعد الحرب العالمية
الثانية ومتغيراتها الدولية ، بالأهمية المتزايدة للمنطقة العربية ككل موحد فى
حساب الجغرافيا السياسية العالمية . وذلك سواء بحكم الموقع الجغرافى
الاستراتيجى للمنطقة الممتد فى قارعى آسيا وإفريقيا أو بحكم ما بات معروفاً
على وجه اليقين منذ أواخر الثلاثينيات من أنها موطن أكبر مخزون احتياطى
للمطاقة البترولية . وكان طبيعياً أن تتبادل هذه الیقظة القومية العربية
الحديثة ، التأثير والتأثر ، بالثورة الوطنية الديمقراطية المستمرة بمقلقاتها
المتتابعة .

وهكذا اكتسبت القومية العربية الحديثة ، مضموناً ثورياً ديمقراطياً ،
يميزها عن القومية العربية التقليدية التى ظلت طويلاً أسيرة المفاهيم
الطوباوية والتنازع العرقية الى حد كبير . وفى نفس الوقت اكتسبت الثورة
الوطنية الديمقراطية - بالمقابل - أبعاداً وأهدافاً وحدوية قومية . ونتج عن

ذلك أنه لم يعد ممكناً في الواقع الحي ، اعتباراً أو تصوراً قوة في بلد عربي ، مهما كانت درجة ثورتها الفكرية ، في عداد القوى التقدمية الفاعلة ، إذا بقيت خارج دائرة القومية العربية وحركة النضال من أجل الوحدة .

- ٧ -

الظاهرة الرابعة ، تتحدد في أن الثورة الوطنية الديمقراطية تحت قيادة الفئات الثورية من البرجوازية الصغيرة ، في محاولاتها دعم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي ، ودفع عجلة التنمية للاقتصاد وخاصة في مجال الصناعة بأسلوب مخطط وإعادة توزيع الدخل القومي على نحو يرفع نسبياً من مستوى معيشة الطبقات الشعبية الكادحة ، اصطدمت خلال معارك متعددة ، بلغت حد العنف الدموي ، بالامبريالية والاحتكارات والاستعمار الجديد (شركة قناة السويس في مصر وشركات البترول العالمية في العراق والجزائر وليبيا إلخ) وذلك بالإضافة الى الإقطاع وكبار ملاك الأراضي والرأسمالية الكبيرة .

وفي مناخ هذه المعارك التي اشتعلت من حول قضايا الاستقلال الاقتصادي والتنمية ، أقدمت البرجوازية الصغيرة من خلال سيطرتها على جهاز الحكم أساساً ، على اتخاذ عدد من الإجراءات ذات الطابع التقدمي كالإصلاح الزراعي ، الذي بلغ حد الثورة الزراعية كما حدث في الجزائر ، ودعم الحركة التعاونية في الريف وتأميم عدد من المؤسسات الاحتكارية الأجنبية والمملوكة للرأسمالية الكبيرة المحلية وإنشاء قطاع عام يقود عملية التنمية وخاصة الصناعية على أساس مبدأ التخطيط القومي ، ومنح العمال حق المشاركة في الإدارة والأرباح وإقرار نسبة الـ ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين في المجالس الشعبية المنتخبة ، ومجانبة التعليم وكسر احتكار التعامل الاقتصادي والتجاري مع السوق الرأسمالي والانفتاح على السوق الاشتراكي .

وعلى الرغم مما شاب هذه الإجراءات من سلبيات ونواقص ، واستئثار

البيروقراطية بعمليات تطبيقها بمعزل عن رقابة شعبية فعالة ، إلا أنها منحت - موضوعياً - مضموناً اجتماعياً متقدماً راح يتجه في بعض نقاطه الى آفاق اشتراكية .

وقد تولد عن هذا الالتحام التاريخي بين مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ومهام الثورة الاجتماعية ذات الافاق الاشتراكية ، تغيير أساسى في بنية القوى التقدمية العربية . إذ انسلخت عنها الشرائح العليا والمتوسطة من البرجوازية الوطنية حتى ولو كانت وحدوية الاتجاه عربياً . وتبلورت ، في نفس الوقت ، مجموعة قوى اجتماعية جديدة مرتبطة ارتباطاً ثورياً ، لم يسبق مثيل ، بعملية الإنتاج والتطور . وبالتالي منحت الحركة العامة للقوى التقدمية العربية طاقات ذات عمق غائر في البنى التحتية للواقع العربى . ونعنى بهذه القوى الاجتماعية الجديدة ، على وجه التحديد ، فلاحي الإصلاح والثورة الزراعية وعمال القطاع العام ، والمتعلمين من أبناء العمال والفلاحين بفضل إقرار مجانية التعليم .

- ٨ -

الظاهرة الخامسة ، تدور من حول تعاضم التحدى الإسرائيلى ، وخاصة فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، الى حد تجاوز فلسطين والبلدان العربية المجاورة ، الى كل الوجود العربى ، مشرقاً ومغرباً ، وأمنه وقدراته على التطور والتقدم .

وجاء انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة فى ١٩٦٥ وتصديها الفدائى للتحدى الإسرائيلى رغم مناخ الهزيمة ، منفردة حتى اشتعال حرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس فى عام ١٩٦٩ ، ليقوم بدور التجميع والحشد الديناميكي لمقاومة التحدى الإسرائيلى ، على المستوى القومى الشامل للوطن العربى .

الأمر الذى خلق الظروف الموضوعية ، لأول مرة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى . لبناء حد أدنى من وحدة عمل عربى مشترك ذى طابع

هجومى ضد التحدى الإسرائيلي ، أمكن معه استقرار الصمود ثم تفجرت حرب أكتوبر ١٩٧٣ المحدودة . وإذا كانت هذه الحرب قد أسفرت عن إحراز انتصارات تكتيكية عربية ، إلا أنها كشفت عن مفاجأة استراتيجية أساسية وهى شجاعة وقدرة المقاتل العربى الذى تربى وتكون فى أحضان الثورة الوطنية الديمقراطية بأبعادها الوجدانية وأفاقها الاشتراكية .

يبد أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، لم تحسم الصراع مع التحدى الإسرائيلى . والانتصارات التكتيكية التى حصل عليها المقاتل العربى ، لم تستثر استثماراً جيداً . بل ، جرت وماتزال ، محاولات لحصارها وإهدار أثارها . وتجمعت كل قوى الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والرجعية المحلية فى تحالفات جديدة متعددة ذات وسائل وأساليب مختلفة . تتراوح بين الضغط السياسى والاقتصادى عامة والبترولى خاصة ، وبين العنف وتفجير الحروب الأهلية (لبنان) والانفصالية (الأكراد فى العراق) ومنازعات الحدود (ليبيا ومصر) . وذلك بهدف تصفية ، أو على الأقل سلب فاعلية الحركة الوطنية الديمقراطية . مع التركيز على المقاومة الفلسطينية وتحالفها مع القوى التقدمية اللبنانية .

وذلك باعتبار أن الساحة « الفلسطينية - اللبنانية » أصبحت تمثل جبهة الصدام الأمامية للثورة العربية ببعدها الوجدانى وأفاقها الاشتراكية .

وباعتبار أن المنتصر فى هذه الساحة ، أو على الأقل غير المنهزم سوف يملك ، القدرة ، على المضى فى تحقيق وحماية مصالحه ، ومحاصرة وضرب مصالح الطرف الآخر ، استراتيجياً على مدى المستقبل المنظور . هذا المستقبل الذى يمكن أن نميه بمصر البترول الذهبى ، والممتد وفقاً لأغلب التوقعات ، حتى نهاية القرن العشرين .

ومن هنا تعمق أكثر فأكثر ، فى وجدان الشعب العربى ووعى القوى التقدمية ، أن معركة المصير للمستقبل المنظور ، تتكشف فى المواجهة الجذرية مع التحدى الإسرائيلى بكافة أبعاده الامبريالية والاستعمارية الجديدة والرجعية

المحلية المدعومة بالطاقة البترولية ،

وبالتالى ، فإن القضية الفلسطينية ، بخصوصيتها وعموميتها ، إنتقلت كفيفاً ، بفعل تراكم حركة الأحداث المعقدة منذ حرب الأيام الستة فى ١٩٦٧ حتى الحرب الأهلية فى لبنان ، مروراً بحرب أكتوبر ١٩٧٣ وسياسة الخطوة خطوة الأمريكية وتفاقم السلبات السياسية والاجتماعية للقوة البترولية العربية وارتباطاتها الاحتكارية ، من مركز « بند من بنود » جدول أعمال الحركة التقدمية العربية ، أو على المستوى القومى . بتعبير آخر تكثفت كل صراعات الحركة فى « البؤرة الفلسطينية » . وتبلور عن هذا التكثيف التاريخى ، معيار واقعى لقياس حقيقة ومدى تقدمية كل قوة عربية فى الواقع المعاصر ، وتقصد به معيار « الفلسطنة » الذى يعنى تحديداً المشاركة فى النضال لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق أرض تتحرر من فلسطين كمرحلة أولى وضرورية نحو بناء الدولة الديمقراطية العلمانية لكل فلسطين .

وكشفت « الفلسطنة » فى الواقع العربى عن منابع اجتماعية - سياسية خاصة أثرت - بدورها - الحركة التقدمية العربية قوى استراتيجية جديدة هى فدائى الثورة الفلسطينية ومقاتلى حرب أكتوبر .

وهذه قوى من شأن تلاحمها الحتى مع مجموعة قوى فلاحى الإصلاح والثورة الزراعية وعمال القطاع العام والمتعلمين من أبناء العمال والفلاحين التى أفرزتها المنابع الاجتماعية لمسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية نحو آفاق اشتراكية ، أن تحدث على المدى المتوسط والبعيد ، تغييراً جذرياً فى موازين القوى المتصارعة فى المنطقة لصالح التقدم والثورة .

- ٩ -

الظاهرة السادسة ، تبدو فى إغراق العالم العربى حتى الثالثة فى بحر متلاطم من الأفكار والفلسفات والقيم الغيبية ، واستغلال « الدين » « مدفعية ثقيلة » ضد القوى التقدمية العربية وثورتها الوطنية الديمقراطية ببعدها الوحوى وأفاقها الاشتراكية ومحورها الفلسطينى .

ويتجسد هذا الاستغلال في صياغات متعددة ، تستهدف جميعها « إخصاء » قدرة الإنسان العربي على تغيير واقعه والسيطرة على مصيره ، وفي هذا المجال تتنوع حملات التأويلات المشوهة للتراث الديني والروحي العميق الجذور في المنطقة . هذا التراث الذي كان قوة دافعة للتحرر والتقدم للإنسان العربي ، وذلك في عصر المحاض للثورة الوطنية الديمقراطية في أواخر القرن التاسع عشر ، بمشاركة قيادات دينية مستنيرة تواصلت ، قومياً وتاريخياً ، منذ الطهطاوى ومحمد عبده في المشرق العربي حتى عبد الحميد بن باديس في المغرب العربي . وحملات التكفير لكل فكر تقدمى أو حتى عصرى ، والدعوة الى السلفية واعتبار كل من ينادى بالاشتراكية والقومية العربية والصداقة مع البلدان الاشتراكية ، قوى جاهلية يتوجب ، دينياً إهدار دمها بالعنف الارهابي .

الأمر الذى أدى الى إفتعال معارك وهمية عن الحلال والحرام في الثقافة والتعليم والمأكل والملبس ، وعلاقة الرجل بالمرأة . تستنفذ الطاقة والجهد فيما لا طائل من ورائه إلا تزييف الوعي الجماهيرى العام . وصرف النضال ضد الأعداء الحقيقيين وتبديده في محاربة طواحين هواء .

وجرى هذا كله جنباً الى جنب مع إشعال نيران الصراعات بين الأديان وتأجيج الفتن الطائفية بهدف تفتيت التوحد القومى للشعب الى كيانات طائفية متنازعة . كما حدث في لبنان على نطاق دموى واسع وكما حدث على نحو أضيق ، ولكنه يحصل نفس المخاطر ، في كل من العراق وسوريا ومصر والجزائر .

وفي هذا المناخ تولدت قوى واتجاهات دينية تقدمية تستلهم الروح النضالى للتراث الإسلامى والمسيحى ، تربط بين التعاليم الدينية التى تدين بها الغالبية العظمى من الجماهير وبين قضايا التحرر السياسى والاجتماعى التى تطرحها الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة .

ولأول مرة ، منذ الأربعينيات . تحالفت هذه القوى الدينية التقدمية

تنظيماً وسياسياً ، بوزن مؤثر وفعال ، مع الحركة التقدمية العربية بكل فصائلها بما في ذلك الماركسيين ، وذلك على أساس برنامج عمل مشترك . وتم ذلك في عدد من المواقع الرئيسية بالواقع العربي ، في مقدمتها التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في مصر والحركة الوطنية التقدمية في لبنان وحزب جبهة التحرير الجزائرى وحزب البعث العربى والجبهة الوطنية التقدمية في العراق وسوريا والتنظيم الثورى الموحد باليمن الديمقراطى .

إن أهمية هذه الظاهرة ، أنها تطرح علمياً ، ولأول مرة منذ تفجر الثورة الوطنية الديمقراطية ، امكانية بروز قوى تقدمية من ذات المحيط الدينى تقوم بقطع الطريق على الامبريالية والصهيونية والرجعية في استغلالها للدين ضد الحركة التقدمية العربية التى تمارس نضالها وسط جماهير مؤمنة يسودها التدين العميق والمؤثر - بالضرورة - تأثيراً بالغاً على مواقفها واختياراتها السياسية والاجتماعية .

- ١٠ -

الظاهرة السابعة ، تتلخص فى أن المنبت التاريخى والأساسى لغالبية القوى التقدمية العربية الراهنة هو البرجوازية الصغيرة ، وذلك على اختلاف اتجاهاتها الفكرية وأحزابها السياسية من قومية الى شيوعية .

وإذا كان هذا لا ينفى بروز عناصر تقدمية من منابع اجتماعية اخرى كالبرجوازية الوطنية بل والكبيرة فى بعض الأحيان والطبقة العاملة ، إلا أن البرجوازية الصغيرة تظل هى المنبع الغالب والأقوى .

وهذا يعنى أن التعدد فى منابع القوى التقدمية ، يأتى دائماً على مستويين ، اجتماعى وايدىولوجى ، الأمر الذى من شأنه أن يولد ، بالضرورة ، بحكم تمايز النظرات الايدىولوجية والأصول الطبقيه ، صراعات جانبية ، فيما بينها ، رغم وحدة مسارها النضالى فى إطار الثورة الوطنية الديمقراطية . وتصبح القضية المطروحة بالحاح فى هذا المجال هى كيف يمارس الصراع صحياً مع استمرار الحفاظ على وحدة الفعل بين مختلف فصائل

وأحزاب القوى التقدمية العربية .

هذا وجه واحد من هذه الظاهرة .

أما الوجه الثانية ، فيمكن في أنه لما كانت القوى التقدمية العربية بأحزابها وتنظيماتها وشخصياتها ، قيادتها وكوادرها قد نشأت - غالباً - في أحضان البرجوازية الصغيرة . فلا مفر جديلاً من أن تظل هذه القوى التقدمية ، بدرجة أو بأخرى وبقدر أو آخر من الزمن ، متأثرة بقيم وطبيعة البرجوازية الصغيرة التي تنسم دوماً بعدم الاستقرار والتذبذب . وذلك بحكم أن أوضاعها غير المتجانسة في عملية الانتاج ، يخضعها لتقلبات انقسامية عديدة تصعد ببعضها الى دنيا البرجوازية المتوسطة والكبيرة وتهبط ببعض اخر الى مراتب البروليتاريا .

والواقع أن هذا الطابع الاجتماعي الوراثةي الغالب ، للقوى التقدمية العربية الراهنة يتفاعل سلبياً مع عدد من العوامل الهامة مثل غياب طبقة عاملة ذات وزن قيادي في الواقع العربي ، أو عدم توافر الظروف الموضوعية والذاتية لإحداث القدر الضروري من التلقيح والاختصاص بين المثقفين الثوريين والقوى الاجتماعية المؤهلة بطبيعتها للثورة ، فضلاً عن سيادة الأمية وقيم المجتمع الزراعي المتخلف والضغط اليومي للفقر الكاسح .

وتحت وطأة التفاعل بين مجمل هذه العوامل ، يتضخم على نحو مرضي لقيادة الفردية العربية التقدمية في حركة التاريخ ، وتتاح الفرصة بـ « الذاتية » على « الموضوعية » و « الشلية » على التنظيم و « الانقسام . لتفتت » على « الوحدة الجماعية »

من هنا شهدت الحركة التقدمية العربية ، وما تزال الى حد مقلق ، ظواهر انقسام وتشرذم قواها وأحزبها باستمرار ، يستوي في ذلك ، مع اختلاف الدرجات ، الحركة الناصرية والتنظيمات القومية وحزب البعث العربي الاشتراكي والأحزاب الشيوعية ، والمقاومة الفلسطينية . كما شهدت

محاولات متباينة على مستويات مختلفة ، لاستئثار كل قوة - منفردة - بالسلطة أو فرض ذاتها في مركز القيادة قسراً في التحالف الجبهوى ونفى وجود الآخرين إلا على أساس شكلى ذيل . واستسهلت القوى التقدمية العربية عند استيلائها على السلطة ، اتخاذ قراراتها للتطوير والتغيير ، علوياً وبيروقراطياً ، دون مشاركة الجماهير لها . وفضلت الدعم الجماهيرى للشارع غير المنظم على دعم جماهيرى من خلال تعبئة تنظيمية دائمة . الأمر الذى جعل العديد من النظم التقدمية العربية تقع بين متناقضين خطرين من ناحية علاقاتها العضوية مع الجماهير : إما الطوفان المقتد لأى توجيه أو تنظيم وإما الفراغ الموحش والقاتل أحياناً .

وفي مثل هذا المناخ ظلت تتناقض الى درجة خطيرة فرص الحوار الديمقراطى وتعدد الآراء بين مختلف القوى التقدمية على أرضية النضال المشترك . وتصاعدت ، على العكس ، نزعات التعامل غير الديمقراطى بين فصائل القوى التقدمية بعضها ببعض . وتعرضت للانتهاك الخطير لحقوق الإنسان العربى وحرياته الأساسية في التعبير وممارسة دوره في المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بمصيره . الأمر الذى رسب في الجماهير انطباعات خاطئة ومدمرة بقيام تناقض بين التقدم السياسى والاجتماعى وبين الديمقراطية واحترام حقوق الانسان .

في ضوء هذه الظواهر السبع الرئيسية التى تحكم طبيعة وحركة الثورة الوطنية الديمقراطية في الواقع العربى وتعامل القوى التقدمية معها ، نستطيع أن نحدد هوية هذه القوى في الخطوط الخمسة التالية :

الخط الأول : القوى التقدمية العربية الراهنة هى جماع الجسد الحى والممارس للثورة الوطنية الديمقراطية ببعدها الوجدوى وأفاقها الاشتراكية ومحورها الفلسطينى .

الخط الثانى : تعدد المنابع الاجتماعية للقوى التقدمية العربية . وإذا كانت البرجوازية الصغيرة ، مازالت هى المنبع الاجتماعى الغالب . فقد

تفتحت منابع اجتماعية جديدة متميزة وأكثر ثورية ، خلال تطور مسار الثورة الوطنية الديمقراطية . وتتحدد في فلاحى الإصلاح الزراعى والثورة الزراعية ، عمال القطاع العام والمتعلمين من أبناء الفلاحين والعمال ، مقاتلى حرب أكتوبر ، فدائى الثورة الفلسطينية .

الخط الثالث : تعدد المنابع الفكرية والتنظيمات السياسية للقوى التقدمية العربية فى الحركة الناصرية والتنظيمات القومية التقدمية وحزب البعث الاشتراكى والأحزاب الشيوعية ، وفصائل الثورة الفلسطينية .

الخط الرابع : بروز قوى دينية تقدمية كجزء منظم من مجمل القوى التقدمية العربية تواجه على نحو فعال القوى الدينية الرجعية والسلفية المتحالفة مع الامبريالية والاستعمار الجديد .

الخط الخامس : استمرار معاناة الحركة التقدمية العربية ، بدرجات متفاوتة ، لأمراض الانقسامية والتشردم والشللية والعلاقات غير الديمقراطية وتضخم دور القائد على حساب الحركة الجماهيرية المنظمة .

- ١٢ -

نتنقل الآن الى النقطة الثانية فى محاولتنا لتحديد طبيعة مرحلة الجزر المعاصرة وهى : ماذا نعنى بالوضع الراهن للحركة التقدمية العربية ؟

نحن ننطلق أيضاً فيما يتعلق بهذه النقطة من مقولة عامة ترى فى ٦٦ - ١٩٦٧ عام الانكسار ، ليس فقط بالنسبة للقوى التقدمية العربية : حركات ونظماً ، بل وحركة العالم الثالث ككل .

كان تفجر ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر ، بوزنها العربى والافريقى والآسيوى ، النابع عن تركزها الحضارى والمؤثر تاريخياً بمنطقة الشرق الأوسط ذات الحساسية الاستراتيجية دولياً ، ذات قدرات إشعاعية هائلة فى آسيا وافريقيا . وراحت بمسارها المعادى للامبريالية والاستعمار الجديد والعنصرية والتخلف الاقتصادى والاجتماعى تزواج بين مهام التحرير السياسى

ومهام التحرر الاجتماعى بأفاق الاشتراكية ، على درجات متباينة .

وأمكن لهذه النظم التى تخضعت عنها الثورة ، وفى إطار صراعات الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى فى تلك المرحلة ، أن تفرض نفسها على ميزان القوى الدولية ، كقوة ثالثة مترابطة ومستقلة تنهج طريق الحياد الإيجابى وعدم الانحياز . وتلج على احترام مبدأ التعايش السلمى بين الدول على اختلاف نظمها وأحجامها ودون ما تدخل لأى دولة فى شئون الآخرين . وانبثقت هذه القوة الدولية الثالثة الجديدة من خلال مؤتمر باندونج الذى انعقد عام ١٩٥٥ . وراحت وفاء لمبادئها ومصالحها تنسج علاقات اقتصادية وتجارية وعسكرية وثقافية مع الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية ، على نحو واسع ومؤثر على العلاقات الدولية والنظام الاقتصادى العالمى ، وذلك منذ الحصار الذى ظلت تفرضه القوى الامبريالية والرأسمالية على الاتحاد السوفيتى عند قيامه فى عام ١٩١٧ وعلى مجموعة البلدان الاشتراكية التى توالى تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية .

وكان كل كسب سياسى أو اقتصادى تحققه ثورات العالم الثالث ، هو انتقاص خطير من رصيد المصالح الاحتكارية والاستعمارية ، وإضعاف لوزن المعسكر الرأسمالى الذى تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، فى صراعه مع المعسكر الاشتراكى الذى كان يترعاه الاتحاد السوفيتى .

وتضافرت مجموعة من العوامل الموضوعية الجديدة التى تخلقت فى الحياة الدولية بفعل موجة المد العارمة لحركات التحرر الوطنى والقوى الاشتراكية الى دفع العالم الرأسمالى الى مواقع الدفاع والتأزم . وذلك على مدى المسافة الزمنية الممتدة من أوائل الخمسينيات حتى أواسط الستينيات نذكر منها : التأميمات الكلية والجزئية ، التى شملت العديد من المشروعات والمصالح الاحتكارية فى العالم الثالث ، مثل تأميم قناة السويس ومزارع الشاى والكاكاو ومناجم الحديد والفحم ، التحالف دولياً بين حركة كل من الدول الاشتراكية والعالم الثالث والقوى العالمية والديمقراطية فى أوروبا الغربية ، كسر الاتحاد السوفيتى

للاحتكار الأمريكي للأسلحة الذرية والنووية ، قيام الصين الشعبية ، زيادة حجم التصنيع في دول العالم الثالث بما يضيق من رقعة السوق العالمى أمام الصناعة الرأسمالية ، تصفية القواعد العسكرية الأمريكية والأوروبية في مواقع متزايدة من العالم الثالث بما هدد تهديداً خطراً حلف الأطلسى وحلف جنوب شرق آسيا ومجموعة الدول العنصرية والعميلة في افريقيا (جنوب افريقيا) وآسيا (فيتنام وكوريا ولاوس وإسرائيل) . الهزائم المتوالية للدول الاستعمارية التقليدية بريطانيا (في مصر منطقة شرق السويس) وفرنسا (في مصر والجزائر وفيتنام) . امتداد الثورة الى أمريكا اللاتينية وتجرها في كوبا على بعد ٩٠ ميلاً من الولايات المتحدة وتحولها الى الاشتراكية .

بيد أن تراجع العالم الرأسمالى بزعمامة الولايات المتحدة الأمريكية الى مواقع الدفاع لم يكن يعلن أنه استسلم للواقع الجديد . وفقد الأمل والقدرة على مواجهته ومحاولة تغييره بالقوة ، دفاعاً عن مصالحه من ناحية وإعادة التوازن للملازم له ، من ناحية أخرى . في علاقات القوى الدولية وصراعه مع كل من الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية والعالم الثالث .

على حين أن العالم الثالث وخاصة مستوياته القيادية الحاكمة ، أصيب نتيجة ، لما حققه من نجاحات كبيرة لم تكن متوقعة بهذا القدر من السرعة ، بمرض الافتتان بقوة الذات الذى أعمى البصيرة عن نواقص وسلبيات البناء الداخلى من ناحية ، وعن أن الصراعات التى دبت داخل المعسكر الاشتراكى الحليف بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية قد راحت تبذر بدور الشقاق في وحدة العمل النضالى لحركة التحرر الوطنى العالمية من ناحية ثانية ، وعن أن الامبريالية لم تلحقها بعد شيخوخة الموت التاريخى وأن ثورة العلم والتكنولوجيا قد شحنت الجسد الرأسمالى العالمى بدماء وقدرات تمكنها من استمرار حركتها العدوانية بطرق وأساليب جديدة .

وهكذا بدأت الولايات المتحدة والقوى الحليفة لها تخطط لهجوم مضاد ولكن كيف ؟ كان العالم الثالث قد تحول الى كتلة عريضة مترامية الأطراف

في القارات الثلاث ، افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . بحيث تعجز واشنطن عن مواجهتها بهجوم شامل على مدى اتساع الجبهة . هذا فضلاً عن أن الهجوم بطريق الغزو المباشر من الخارج لم يعد متاحاً وإلا عرض الولايات المتحدة لمخاطر المواجهة النووية مع الاتحاد السوفيتي من ناحية ومخاطر المواجهة القتالية البشرية مع الصين في الساحة الآسيوية الملتهبة ، وذلك في وقت بلغت فيه الحرب الباردة الذروة . وخاصة بعد أزمة البحر الكاريبي وصواريخها السوفيتية في عام ١٩٦٢ ، وزيادة التورط الأمريكي المباشر في الحرب الفيتنامية .

ومن هنا خططت الولايات المتحدة على أساس تركيز هجومها ضد رموز قيادية أساسية تحتل مواقع استراتيجية في خريطة العالم الثالث السياسية . يكون من شأن تخطيطها وكسرها ، في فترة زمنية محدودة ، إرهاب العالم الثالث وخنق موجة المد التاريخي فيه والانتكاس بها الى موجة جزر عامة ، وابتكرت لمجومها تكتيكات ووسائل جديدة ، تتنوع بين الحروب الإقليمية المحدودة والحاطفة في سرعتها ، تشعلها قوة ضاربة متركزة في منطقة الهدف تدعها الترسانة العسكرية الأمريكية . وبين عمليات غزو من الداخل تقوم بها جيوب اجتماعية وسياسية ذات مصالح قوية معادية لحركة التحرر مستكنة داخل كيان الهدف نفسه وتلك قدرات مادية ومعنوية بحكم تركزها بأجهزة الدولة القابضة وخاصة الجيش .

وبحيث يبدو الأمر في النهاية إما في صورة حرب إقليمية بين دول صغيرة متجاورة أو صراعات داخلية ، يتعذر معه تدخل الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية سواء بسبب الطابع الخاص الذي تتخذه العمليات بسبب الوقت الضيق الذي تنجز خلاله .

وبالفعل اختارت الولايات المتحدة بدقة كما دلت حركة الأحداث ، الرموز القيادية التي شنت عليها هجومها . وذلك في ثلاثة مواقع استراتيجية . بدأت في فبراير ١٩٦٦ بالهجوم الأول ضد « غانا » التي كانت قد تحولت

الى قاعدة نشطة لحركات التحرر والوحدة الافريقية المعادية للامبريالية في قلب افريقيا السوداء . واستخدمت في ذلك أسلوب الغزو من الداخل ، أساساً ، عن طريق البيروقراطية في الجيش الغاني . وانتهت بتصفية النظام التقدمي وإسقاط حكم الرئيس الراحل قوامي نكروما .

وانصب هجومها الثاني ضد « أندونيسيا » موطن المؤتمر التأسيسي للعالم الثالث ، وإحدى قواعد الدعم الرئيسية لحركات التحرر في اسيا . وذلك بأسلوب الغزو من الداخل أيضاً . وكانت وسيلتها في ذلك تحريك التحالف الذى قام بين البرجوازية الكبيرة والبيروقراطية العسكرية ضد الجبهة الوطنية التقدمية بزعامة الرئيس الراحل سوكارنو الى درجة الوصول الى حافة الحرب الأهلية . وذلك منذ أكتوبر ١٩٦٥ . حتى إذ ما نضج الموقف للإجهاز على النظام الوطنى التقدمى بعد إرهاب سوكارنو وعزله سياسياً واجتماعياً . أعطى الضوء الأخضر لإزاحته نهائياً وإسقاط النظام وتصفية معظم كوادر قادة القوى التقدمية على اختلاف اتجاهاتها بمذابح واسعة النطاق . وتم ذلك بالفعل في مارس ١٩٦٦ .

أما الهجوم الثالث فقد وقع في يونيو ١٩٦٧ بأسلوب الحرب الإقليمية المحدودة ضد حركة التحرر العربى عامة ومصر عبد الناصر خاصة تحتل مركز الثقل في حركة التحرر الوطنى العالمية وحركة القوى التقدمية العربية خاصة . وهو الهجوم الذى عرف باسم « حرب الأيام الستة » . وكانت القوة الضاربة فيه هى القاعدة العسكرية الاستعمارية العنصرية القائمة فى المنطقة فى شكل دولة إسرائيل .

واستغلت امريكا فى ذلك ما كان يشوب النظام الوطنى التقدمى فى مصر من تقاطع ضعف جوهري ناجمة عن صعود ما سمي بالطبقة الجديدة التى تكونت سرطانياً داخل النظام والمجتمع من تحالف البيروقراطية المدنية مع البيروقراطية العسكرية . وراحت تعمل فيه بالتخريب حاية لمصالحها التى تبلورت فى تناقض مع مصالح الجماهير والقوى التقدمية من حول أهداف

الآفاق الاشتراكية والقومية العربية والتي كانت تحكم مسار ثورة يوليو بوضوح منذ أوائل الستينيات .

وينجاح الولايات المتحدة في ضرب هذه الرموز القيادية الرئيسية للعالم الثالث ، في عام ٦٦ - ٦٧ ، حدث الانكسار الرئيسى لحركة التحرر الوطنى العالمية وقواها التقدمية . ومع هذا الانكسار انحسرت موجة المد العارمة لتبدأ موجة جزر عاتية . ما يزال العالم الثالث ، وفى قلبه العالم العربى ، يعانى من قيودها وضغوطها المعقدة . ولم تتمكن مقاومة القوى التقدمية بعد ، أن تحقق انتصاراً استراتيجياً يبدد فعل وآثار هذه الموجة ، وإن كانت قد أحرزت ، من وقت لآخر ، عدداً من المكاسب التكتيكية المتفاوتة القيمة .

والواقع أن متابعة حركة الصراع الضارى بين موجة الجزر وبين القوى التقدمية العربية . الممتدة منذ عام ٦٦ - ٦٧ ، حتى لحظتنا الراهنة تبرز أمامنا مجموعة من الحقائق الموضوعية التى تميز الوضع الراهن . نرصد أهمها فى الظواهر السبع التالية :

الظاهرة الأولى : تتعلق بالتواصل لموجة الجزر الراهنة وامتدادها لمسافة زمنية طويلة نسبياً (حوالى عشر سنوات حتى الآن) وذلك بالقياس الى أعمار موجات الجزر التى واجهها العالم العربى بعد الحرب العالمية الثانية .

ولعل استطالة موجة الجزر الراهنة دون ما حسم ، سواء لصالح القوى التقدمية العربية أو لصالح القوى الإمبريالية والصهيونية الرجعية ، ترجع الى ثلاثة عوامل مرتبطة هى :

الأول ، ضخامة القوة المصدرة للموجة ، وما تتمتع به من قدرات مادية وعسكرية ، ونعنى بها الولايات المتحدة ، فضلاً عن حليفاتها وأداتها الضاربة لإسرائيل . وفى نفس الوقت ضخامة المستهدف من هذه الموجة وهو إعادة السيطرة على المنطقة العربية ، وضمان كل من المصالح الأمريكية ذات الطبيعة الاستراتيجية فى البترول العربى ، وتعزيز أمن ووجود إسرائيل ، المتوسع جغرافياً والمتضاعف سكانياً ، بحيث تتمكن من أن تقوم لحساب

الصهيونية والاستعمار الجديد ، في المنطقة ، بدور المدينة الصناعية المتقدمة وسط الريف العربي المتخلف .

الثاني ، تنافس الصراعات العربية الجانبية بين النظم المختلفة الى حد الصدام المسلح . وفقدان القدرة على الوصول الى إتفاق حول حد أدنى ، من موقف قومي مشترك إزاء إسرائيل والعلاقات الدولية . مع زيادة نفوذ الدول العربية البترولية ذات الارتباط الوثيق مع الولايات المتحدة والغرب عموماً بالقياس الى نفوذ الدول العربية التقدمية سواء أكانت غير بترولية أم نصف بترولية . وما يصاحب هذا كله من انعكاسات سلبية على حركة القوى التقدمية في هذا البلد أو ذاك .

الثالث ، المقاومة الدفاعية التي تمارسها القوى التقدمية من خلال المعركة الجماهيرية بأشكال متعددة ، وبقدر متفاوت من الحجم والنوع والتنسيق والتنافر فيما بينها . وعلى الرغم من ضغوط دول البترول الرجعية والحفاظة والصراعات العربية الجانبية ، الأمر الذي يجعل قوى موجة الجزر تحاول الالتفاف من حول هذه المقاومة أو الدخول معها في مواجهات صريحة مما يستهلك بالضرورة احتياطي كبير من الوقت لدى جميع الأطراف .

- ١٤ -

الظاهرة الثانية : تتكشف من واقع أنه ، ولو أن موجة الجزر العامة لا تزال هي السائدة في الواقع الراهن . إلا أن ثمة موجات مد جزئية لصالح القوى العربية التقدمية تراجها في تتابع لا ينقطع ، بهدف محاولة إضعاف وكسر شدتها .

بمعنى أن هناك باستمرار تداخل صراعي بين موجات مد وجزر ، تحول موضوعياً دون حسم الموقف ، استراتيجياً ، لصالح أى من الأطراف المتصارعة .

ونلاحظ أنه مع احتلال إسرائيل لسيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة ، كان هناك الصود الجماهيري التاريخي ضد الهزيمة وحركة

المقاومة الفلسطينية وإنفجار ثورات العراق وليبيا والسودان . ومع ضرب إسرائيل لأعناق مصر وسوريا في محاولة لكسر الصود العربي والمقاومة الفلسطينية ، كانت هناك حرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس . ومع تصفية ثورة السودان في ١٩٧١ كان هناك بناء الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية من جميع الأحزاب والتنظيمات والقوى التقدمية العربية في أول صياغة جبهوية من نوعها ، ومع الحصار والضغط الاقتصادية ومحاولات الارتداد عن الآفاق الاشتراكية للثورة الوطنية الديمقراطية ، كان هناك التأميم الكلي والجزئي لشركات البترول الاحتكارية في الجزائر والعراق وليبيا والحركات الجماهيرية والعالية دفاعاً عن القطاع العام في مصر وسوريا وتطوير الإصلاح الزراعي في الجزائر الى ثورة زراعية . ومع فرض حالة اللاحرب واللاسلم على الصراع العربي الإسرائيلي واحتلال الأرض العربية ، كان هناك حرب أكتوبر ١٩٧٣ بانتصاراتها التكتيكية واستخدامها سلاح البترول لأول مرة في الصراع . ومع تفجير الحرب الأهلية في لبنان كان هناك التحالف بين القوى الوطنية التقدمية اللبنانية وبين المقاومة الفلسطينية . وهو التحالف الذي حول لبنان من فسخ منصوب لاصطياد الثورة الفلسطينية والحركة الجماهيرية اللبنانية الى ساحة مواجهة مع إسرائيل والامبريالية والرجعية العربية .

وهذا يعنى أن « الفعل » و « الزمن » في موجة الجزر ليسا مطلقي السراح وإنما محكومين ، دوماً ، بقوى رد « الفعل » في ذات « الزمن » من جانب القوى التقدمية العربية وجماهيرها .

صحيح أن ذلك يظل في دائرة الدفاع . وربما يكون رد الفعل ، أيضاً أقل مستوى أو فاعلية من الفعل ومتأخراً قليلاً أو كثيراً عن اللحظة التاريخية الملائمة داخل الوعاء الزمني ، إلا أنه يؤكد حقيقة جوهرية وهي عدم تمكن موجة الجزر من امتصاص حيوية حركة القوى التقدمية وخصوبتها النسبية على النضال والعتاء .

الظاهرة الثالثة : تتبدى في أن موجة الجذر ، أفرختها ظروف عصر دولى كان طابعه الحرب الباردة . ولكنها تتواصل ، اليوم ، في ظروف عصر دولى مختلف طابعه الانفراج الدولى وإن كان مازال قلقاً وغير مستقر .

غير أنه يضع - بالضرورة - قيوداً وحدوداً على قدرات موجة الجذر على الحركة بنفس المعدل السابق ، سواء من حيث السرعة أو كمية العنف المستخدم . كذلك فإن الموجة انطلقت في أعقاب نصر كامل لإسرائيل في حربها الثالثة مع العرب ، ولكنها تتحرك اليوم أعقاب هزيمة جزئية - لأول مرة - في الحرب الرابعة ، وما خلفته من آثار سلبية على كيان إسرائيل ووزنها التقليدى الطامح دوماً للقيام بدور الشريك الأصغر للامبريالية في المنطقة .

بتعبير آخر ثمة « تغيير ما » يعتل في الظروف الراهنة المحيطة بحركة موجة الجذر ، ليس في صالح أمريكا وإسرائيل في المستقبل المنظور . إلا أنه مما يحذر - عريباً - من امكانية الاستفادة من هذا التغير بالسرعة والعمق المطلوبين ، الغياب الإيجابى للاتحاد السوفيتى نتيجة تردى علاقاته العربية بصفة عامة والمصرية بصفة خاصة ، وأيضاً التردد في استثمار السلبات التى عصفت بالكيان التقليدى لإسرائيل بعد حرب أكتوبر بالعمل على تكوين جبهة عربية إسرائيلية فى الأرض المحتلة تناضل سياسياً ضد المشروع الصهيونى وتطرح بديلاً له مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية .

الظاهرة الرابعة : على عكس الظاهرة الثالثة تكشف عن اكتساب موجة الجذر عناصر قوة جديدة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر . وتتركز أساساً فى خمس نقاط .

الأولى : غياب « جمال عبد الناصر » الشخصية القيادية التاريخية ذات الثقل القومى القادرة ، فى ظروف تضخم دور الفرد التاريخى ، على تجميع

القوى التقدمية نحو اتجاه موحد ، في لحظات الخطر العام وذلك مهما كانت الخلافات بينها وبين بعض . أو ملاحظاتها النقدية على قيادته .

الثانية تحول الظاهرة البترولية العربية ، بطاقتها وفوائدها المالية الضخمة ، الى رصيد قوة للجانب التقليدى والمحافظ من النظم العربية والمتحالف مع الولايات المتحدة ، على حساب الجانب التقدمى . وخاصة بعد قيام التحالف المصرى السعودى .

الثالثة قيام حركات الرفض ، ذات طابع سلبى فى داخل الثورة الوطنية الديمقراطية . وعلى الرغم من طبيعتها التقدمية فإنها لم تستجب لمحاولات القوى التقدمية العربية الغالبة للاتفاق على برنامج عمل فى إطار استراتيجية واحدة وتكتيكات مرنة متعددة . الأمر الذى أضعف من قوى الصدام التقدمية ككل مع موجة الجذر .

الرابعة : استمرار الصراعات الذاتية بين قيادات وأحزاب القوى التقدمية سواء على الاستئثار المطلق بالسلطة أو القيادة ، وتحويل الآخرين الى كم تابع ، الأمر الذى أحدث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان العربى وحرياته وحقوقه الديمقراطية ، وأضعف بالتالى من حصانة وحيوية الحركة الجماهيرية . وصادر فى أحيان عديدة ، مبادراتها على التصدى والفعل المؤثر الطويل النفس .

الخامسة : تبلور مصالح أمريكية مركزية فى العالم العربى منذ السبعينيات ، على أساس استراتيجاتها الخاصة بالطاقة حتى نهاية القرن ، ذات طابع مستقل ، وأحياناً متناقضة ، بدرجات متباينة مع مجموعة المصالح التقليدية الأمريكية الإسرائيلية المشتركة . الأمر الذى أتاح للولايات المتحدة أن تبدو « بوجه صديق » فى المنطقة يختلف عن وجهها العدائى المعروف فى الحسينيات والستينيات ، المنحاز بصراحة لإسرائيل . الأمر الذى يسهل على القوى المحافظة الرجعية « بيع أمريكا الجديدة » الى الجماهير العربية على أساس أن هذه « الامريكا » هى احدى إنجازاتها الكبرى لخدمة القضية القومية .

الظاهرة الخامسة : تتصل بتزايد وزن ومواقع الأجنحة اليمنية في الثورة الوطنية الديمقراطية في الوضع الراهن . وذلك نتيجة عوامل عديدة تأتي في مقدمتها قيام تناقضات بين مسار الثورة بأفائها الاشتراكية وبين مصالح هذه الأجنحة اليمنية ، بعد صعودها الطبقي من مرتبة البرجوازية الصغيرة الى مرتبة البرجوازية المتوسطة من خلال تركزها بالسلطة وتوثيق علاقاتها مع البيروقراطية والرأسمالية الطفيلية وأغنياء الريف . وساعد على تهديد المناخ المواتي لذلك ، تفاقم الانقسامات بين القوى التقدمية بالإضافة الى ضغوط التهديدات وإغراءات الثراء التي راحت تتعرض لها من الاستعمار الجديد والرجعية البترولية ، الأسر والعناصر المحيطة بالقيادات المتذبذبة التي تسيطر على مراكز حساسة في الأبنية الفوقية من النظم الوطنية التقدمية ، أو تتولى مهام رئيسية داخل أحزاب وتنظيمات تقدمية .

الظاهرة السادسة ، حديثة الظهور ، بل لعلها مازال تمر بمرحلة التبلور . ذلك أن ما تعبر عنه من « واقع » ما برح في طور التكوين الجنيني ، ويتعرض لعمليات تجريب متعددة . ونعني بهذه الظاهرة محاولة قوى موجة الجزر ، وخاصة الصهيونية منها القيام بما يمكن أن نطلق عليه اسم « صهينة العصر العربي الراهن » . بمعنى خلق ظروف جديدة في المنطقة من شأنها أن تجعل مفتاح « الحل الممكن » لازمة المنطقة وحروبها الدامية وصراعاتها المتعددة ، ليس في إفشال أو حتى إيقاف الاتجاه التوسعي لمشروع الصهيوني الجسد منذ عام ١٩٤٨ في إسرائيل . وإنما على العكس ، هو في تعميمه على مستوى العالم العربي أى في تحويله من مجرد حالة استثنائية خاصة باليهود الى قاعدة عامة تشمل جميع السحيين والمسلمين على اختلاف مذاهبهم في المنطقة . بمعنى أن ينقسم العالم العربي الى دويلات صغيرة تقوم كل منها على أساس طائفي ديني محدد .

وقد طرح بالفعل ، على المستوى النظرى والتطبيقى ، مشروع بناء « وطن قومى للمسيحين الموارنة » فى لبنان خلال الحرب الأهلية . ويقوم الانعزاليون اللبنانيون اليوم ، بممارسات عملية ومتعددة لوضع أسس هذا الوطن القومى المسيحى مستقلاً بشعبه وأبنية الاقتصادية والسياسية والعسكرية ومرافقه وعلاقاته الدولية . وفى هذا المجال تقوم إسرائيل ، علناً ، بمد قادة المشروع الصهيونى فى لبنان بالخبرة الفنية والدعم المادى والعسكرى .

ويتردد فى الوقت نفسه ، ولكن بدرجة أقل ، طرح مشروعات « متصهينة » أخرى مشابهة خاصة بطوائف مسيحية أو مسلمة أخرى فى سوريا والعراق والسودان والمغرب .

ومن الواضح أن موجة الجزر اتخذت هذا الاتجاه ، فى البداية ، كنوع من التهديد العام للقومية العربية ، ولكنها ما لبثت أن تنته كخط استراتيجى مع اشتعال نيران الحرب الأهلية فى لبنان ، وإغراق العالم العربى فى بحر الصراعات الدينية والطائفية ، ونشوء قوى طائفية انعزالية مسلحة قادرة على الحركة الإرهابية ، وتلقى سنداً ودعماً من القوى الرجعية والحفاظة فى العالم العربى فى حربها ضد القوى التقدمية العربية والثورة الفلسطينية .

إن القوة العاملة وراء هذه الظاهرة ، تنطلق من زاوية محددة وهى أنه إذا كان العصر الراهن فى المنطقة وفى العالم ، هو عصر البترول ، وكانت القوة العربية البترولية المؤثرة واقعة أنياً تحت سيطرة العناصر الحفاظة والرجعية فى العالم العربى ، إلا أن هذه السيطرة مهددة بالزوال بفعل عوامل التعرية الاجتماعية والسياسية فى المنطقة . وبالتالي فإنه لضمان استمرار هذه السيطرة دون أن تستوعبها كلياً - أو جزئياً - حركة القوى التقدمية العربية ، يتوجب « صهينة » العصر البترولى فى العالم العربى ، وإجراء ما يتطلبه ذلك من عمليات جراحية فى خريطة المنطقة .

- ١٩ -

الظاهرة السابعة : تتجلى فى كون منطقة الشرق الأوسط بغالبيتها

العربية ، في الوضع الراهن ، تشكل بصراعاتها الساخنة المتعددة وموقعها الاستراتيجي وطاقتها البترولية ، بؤرة الخطر الدولي العام في الربع الأخير من القرن العشرين . ولعل هذه السنوات الأخيرة من القرن ، هي في الوقت نفسه ، الوعاء الزمني الذي يتخلق داخله وسط تناقضات ضاربة ومعقدة ، جنين نظام عالمي جديد ، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتكنولوجياً . الأمر الذي يرشح المنطقة لأن تكون « الساحة التاريخية في عصر الانفراج الدولي القلق » التي يتقرر فوقها مصير قضايا إنسانية كلية . ومن هنا تبرز المسؤولية القومية الدولية ، التي تتحملها بالضرورة ، القوى التقدمية العربية في تحديد اتجاه حركتها واختيار تحالفاتها العالمية .

بمعنى أنه أياً كانت ما تعانيه هذه القوى من صعوبات قاسية في وضعها الراهن ، فإنه بقدر طاقاتها على الصمود لموجة الجندر ومواصلة السير لإنجاز مهام ثورتها الوطنية الديمقراطية ، بقدر ما تنجذب الى صفوفها مع تراكم الوقت والأحداث - قوى التقدم والحرية الانسانية التقدمية في العالم . الأمر الذي يحاول معركتها في النهاية من معركة إقليمية قواتها فيها محاصرة تلتزم حدود الدفاع الى معركة عالمية رحبة تنتقل فيها الى مواقع الهجوم .

- ٢٠ -

على ضوء هذه الظواهر السبع الرئيسية التي تحكم طبيعة الوضع الراهن للقوى التقدمية العربية نستطيع أن نحدد سمات هذا الوضع في الخطوط الثلاثة الآتية :

الخط الأول : الوضع الراهن في الواقع العربي هو انعكاس للوضع الراهن في العالم الثالث الذي بدأ انكسار موجة المد الثوري فيه مع عام ١٩٦٧ - ٦٦ . وبالتالي فإنه بقدر ما توثق القوى التقدمية العربية صلاتها النضالية من جديد بالقوى التقدمية في العالم الثالث وبإنسانية التقدمية ككل ، وتمارس مسؤولياتها الدولية في اتجاه بناء النظام الدولي ، بقدر ما تتمكن من قهر موجة الجزر الراهن واستعادة زمام المبادرة .

الخط الثاني : بروز نوعيات جديدة من التحديات غير المسبوقة تاريخياً ، في وجه الحركة التقدمية العربية . وذلك بفعل التدخلات المعقدة التي تقع بدرجات متفاوتة في الوضع الراهن ، بين مصالح القوى النفطية ذات الهمنة في « العصر البترولي » بالتحالف مع الأجنحة اليمينية المتصاعدة في الثورة الوطنية الديمقراطية ، وبين مصالح قوى « العصر الصهيوني » ، القائمة والمكتلة في المنطقة .

الخط الثالث : التتابع السريع الإيقاع لموجات الجزر والمد الجزئية في إطار موجة الجزر العامة والموقف الدفاعي للقوى التقدمية ، عصف بالاستقرار الكلي للوضع الراهن . وأوقعه بصفة دائمة تحت ضغوط عديدة ومتنافرة . وقد أتاح هذا الوضع - وما يزال - للقوى الجانبية والهامشية من كل الاتجاهات حرية حركة واسعة تثير عديداً من المفاجآت غير المحسوبة ، إزاء القوى الرئيسية المتصارعة في الساحة ، وخاصة التقدمية منها . الأمر الذي يثقل كاهلها بمزيد من الأعباء . وذلك الى درجة تتخطى حدود الإمكانات الفعلية ، جهداً ووقتاً . حتى لتصل بها في بعض الأحيان الى وضع قريب من «مهلك سر» . بل وإلى التفوق والإنكفاء .

- ٢١ -

هذه الرؤية الجدلية لحركة القوى التقدمية العربية ، وبظواهرها العامة وخطوطها المميزة ، في خضم الصراعات الهادرة بالمنطقة تبلور - في تقديرنا - خمسة وجوه خاصة ، تتسم بها الأزمة التاريخية التي بلغتها هذه القوى في الوضع الراهن . بعد صعود فئات البرجوازية الصغيرة الى السلطة والقيادة ، واتخاذها لمجموعة الإجراءات والمواقف التقدمية الشهيرة في الخمسينيات وأوائل الستينيات . ضد الاستعمار والإقطاع والرأسمالية الكبيرة والقوى الرجعية

- ٢٢ -

الوجه الأول يتصل بالتكوين الذاتي للقوى التقدمية . والذي جاء - بالضرورة - نتاجاً لنوعية التركيب الاقتصادي والاجتماعي للواقع العربي

المتخلف . الذى ما برح يغلب عليه طابع الإنتاج الزراعى . يتحكم فيه ثقافة تقليدية غيبية أسنه تمتاز برواسب ثقافية استعمارية ، ويتعاطم فيه ، بعد الاستقلال ، حجم ودور البرجوازية الصغيرة فى الثورة الوطنية الديمقراطية وخاصة بعد تسليحها بجهاز الجيش ، ثم وفاقها مع البيروقراطية وأحياناً مع أغنياء الريف الجديد بدرجات متباينة .

وقد انعكس هذا ، بقدر أو بآخر ، على غالبية أحزاب وتنظيمات القوى التقدمية فى سلسلة من الانقسامات والانشقاقات المستمرة . وإغراق قيادتها فى تناقض درامى بين نزوعها التحررى التقدمى - على الصعيد الفردى - وبين واقعها - على صعيد السلطة وصنع القرار - سجينة الأفق البرجوازى الضيق ، وتوالى عمليات التصفية الفردية فى القمة بين القيادات كوسيلة لحسم أو كبت الصراعات الاجتماعية والسياسية . وتضخم دور الفرد القائد على حساب الحركة الجماهيرية المنظمة والفعالة ، ودور البيروقراطى بولائه لشخص القائد على دور المناضل بولائه الموضوعى لحركة التقدم . وإيثار الأمن البوليسى على الأمن السياسى فى المجتمع والحزب والتنظيم . بما يتولد عن ذلك من انتهاكات لمديمقراطية على مختلف مستوياتها . ومقاومة انطلاق وصعود الطبقات لشعبية وقبها الثورية فى المجتمع الى مستوى المشاركة فى القرار وتحديد اتجاهه ، وإفراغ التحالف معها من مضمونه الاجتماعى ومناخه الديمقراطى . وذلك بفبركة طبقة فلاحية من برجوازي الريف الصغار بديلاً عن طبقة فقراء الفلاحين الحقيقية ، وطبقة عاملة من برجوازي المدينة الصغار بديلاً عن الطبقة العاملة الحقيقية . وذلك بمعايير قانونية علوية لا اجتماعية سياسية . الأمر الذى تنامت معه الاتجاهات السلبية وسط الجماهير الشعبية ، وتعمقت عزلة النظام أو الحزب أو التنظيم عن القواعد الاجتماعية الضرورية لاستمرار حركة التقدم فى تطورها التاريخى .

وهنا تكمن نقطة الضعف الجوهرية فى التكوين الذاتى للقوى التقدمية فى وضعها الراهن ، نظماً وأحزاباً . حيث أنها ظلت فى الغالب أسيرة التجمع والحركة من حول محور البرجوازية الصغيرة ومثقفها ، وهو محور كان

ضرورياً للتقدم عند الانطلاق في الحسينيات وحتى أواسط الستينيات . لكنه فقد الجانب الرئيسى من تقدميته وقدرته على النضال والعباء منذ عام الانكسار فى ٦٦- ١٩٦٧ .

وهكذا ، مع أواسط الستينيات ، وصلت حركة القوى التقدمية العربية تحت القيادة المنفردة للبرجوازية الصغيرة وما تراكم داخلها من بيروقراطية عسكرية ومدنية ، الى حد خطير من التفكك والصراع العلنى أو المكتوم بين فصائلها ، على المستوى الإقليمى والمستوى القومى على السواء . وأهدر المناخ غير الديمقراطى الذى ساد ، إمكانيات المشاركة الإيجابية من الجماهير التى تزايد ارتدادها نحو السلبية . بحيث أنه لم يعد متوافراً الحد الأدنى الضرورى من قوة جماهيرية منظمة قادرة على حماية ما نشأ من نظم تقدمية أو ما تم إحراره خلال مسار الثورة الوطنية الديمقراطية من مكاسب وإنجازات .

من هنا ، يطرح هذا الوجه من وجوه الأزمة بالحاح ، على الحركة التقدمية المعاصرة ، منذ عام الانكسار فى ٦٦ - ١٩٦٧ ، قضية القيادة البديلة ونعنى بها قضية التغيير ، المطلوب تاريخياً ، فى التكوين الذاتى للقوى التقدمية ومحور تجمعها وأفاق قيادتها وصياغات وآساليب حركتها .

- ٢٣ -

الوجه الثانى : يرتبط بالازدياد المضطرد فى وزن الأجنحة اليمنية فى الثورة الوطنية الديمقراطية ، داخل السلطة وخارجها . حيث بلغ هذا الازدياد - فى الوضع الراهن - حداً تمكنت معه الأجنحة اليمنية ، فى عدد من المواقع الاستراتيجية ، من السيطرة على زمام القيادة الفعلية . ومن سلب الأجنحة التقدمية قدرتها على الفعل المؤثر ، ودفعها الى مأزق العجز التسيى الخطير .

والملاحظ أن الأجنحة اليمنية ظلت تتخلق فى الأجواء غير الديمقراطية التى عانت منها حركة القوى التقدمية ، وتقتات من سلباتها حتى إذا ما وقعت هزيمة ١٩٦٧ ، أسفرت عن نفسها وشرعت تعمل بلا هوادة للاستئثار

بالسلطة والقيادة او على الأقل إخضاعها لنفوذها وهيبتها . وبلغت الذروة غداة حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تحقق فيها بفضل المقاتل العربي الذى أعدته وكونته القوى التقدمية ، من مكاسب تكتيكية فى صالح العرب لأول مرة فى تاريخ صراعهم مع إسرائيل .

وصاغت الأجنحة اليمينية ، نظريتها التى تقول بأن هزيمة ١٩٦٧ هى من صنع القوى التقدمية وحركتها الإلحادية ذات الآفاق الاشتراكية المادية الدكتاتورية والصداقة مع الاتحاد السوفيتى . فى حين أن انتصار ١٩٧٣ هو من صنعها ، ووفق خطها الذى يرفع شعارات العودة الى اشتراكية مؤمنة وتضامن عربى إسلامى لا قومى . والانفتاح على العالم الرأسمالى وإقامة توازن تنافسى بين القطاع العام والقطاع الخاص تغلفه حيلة ديمقراطية فى إطار دستور من وضعها .

وقد ساعد على غو هذه الأجنحة اليمينية ، فضلاً عن سلبات الحركة التقدمية ، مجموعة من العوامل والظروف الموضوعية . مثل وجود علاقات تاريخية كامنة بين بعض عناصر هذه الأجنحة وبين قوى الاستعمار الجديد ذات المصالح الحيوية بالمنطقة ، واكتساب « الطبقة الجديدة » التى تولدت فى أحضان سلطة وقيادة البرجوازية الصغيرة للثورة الوطنية الديمقراطية نفوذاً بيروقراطياً مؤثراً . وتراكم الثروات لديها من خلال استحلاب القطاع العام وعمليات المضاربات والاستيراد والتصدير والاتجار غير المشروع والرشوة . وذلك الى حد يتعدى حدود البذخ والإنفاق الترفى الى إدراك المصلحة الطبقية فى الضغط من أجل تقرير وحماية حرياتها فى استثمار رأس مالها .

ومع تشابك العلاقات المصلحية والاجتماعية والأسرية للطبقة الجديدة مع قوى البيروقراطية وأغنياء الريف الجدد والعناصر الرجعية القديمة ، تخلقت ، اجتماعياً واقتصادياً ، شريحة من الرأسمالية الطفيلية الشرهة الى الثراء الفاحش . تسلفت جسد الاقتصاد الوطنى وسلبت عافيته فى صورة عمولات ومضاربات ومشاريع وهمية أو استهلاكية غير منتجة . وألحقت بذلك الضرر

بجمل عملية التنمية والاستقلال الاقتصادى والمواجهة المخططة للتخلف وراحت تلتهم ليس فقط مكاسب وحقوق الجماهير العاملة بل مصالح وفرص حياة البرجوازية المنتجة المستنيرة .

وتدعم هذا كله ، بالتحرك النشط « للظاهرة البترولية العربية » يهيئتها المالية والسياسية فى الواقع العربى ، وخاصة بعد تضاعف قوتها منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

واللافت للانتباه أن الأجنحة البينية تستمر فى ممارسة نشاطها تحت نفس الرايات والشعارات العامة لحركة القوى التقدمية ومسار الثورة الوطنية الديمقراطية وخاصة فيما يتعلق بالآفاق الاشتراكية والوحدة العربية والقضية الفلسطينية . ولكن بمضون مغاير تماماً .

من هنا يطرح هذا الوجه من وجوه الأزمة ، على الحركة التقدمية المعاصرة قضية إعادة تحديد دقيق لطبيعة المرحلة الاجتماعية القومية الراهنة من الثورة الوطنية الديمقراطية وقواها وأهدافها المحددة . وما يتصل بذلك من بناء الجبهات الضيقة والواسعة للنضال على طول المدى فى هذه المرحلة .

- ٢٤ -

الوجه الثالث : يتعلق بذلك الإعصار البترولى العاتق ، مادياً وسياسياً ، الذى تتحكم فى مساره واتجاهه على نحو مركز منذ السبعينيات ، مجموعة القوى الأكثر محافظة أو رجعية فى الواقع العربى . الأمر الذى اختلت معه موازين القوى التى كانت قائمة ، حتى الستينيات فى العالم العربى ، بين قوى التقدم وبين القوى المحافظة والرجعية بصفة عامة . وساعد على ذلك مجموعة من العوامل الذاتية (سقوط عبد الناصر وصعود الملك فيصل) والعوامل الموضوعية (التنسيق السياسى بين مصر والسعودية ، غياب الدور التقدمى المركزى لمصر فى الساحة العربية ، اشتدت حدة الأزمات الاقتصادية بدرجات متباينة فى النظم التقدمية ، محاصرة الثورة الفلسطينية ومحاولة استنزاف قواها دورياً فى لبنان) .

وقد رافق هذا الاختلال في موازين القوى ، تعقيدات شتى . ففى الوقت الذى تشكل فيه القوى العربية البترولية جبهة هجومية مقتدرة ضد حركة القوى التقدمية ، فإن هذه القوى البترولية لا غناء عنها ، قومياً ومن وجهة النظر التقدمية ، فى المعركة ضد الاحتلال الإسرائيلى والتوسع الصهيونى وفى أى محاولة جادة لتنفيذ خطة تنية شاملة ومتكاملة نسبياً فى العالم العربى ، تطلبها مصالح الجميع الحيوية ، بغض النظر عن الاتجاهات السياسية والاجتماعية .

وهكذا لم يعد من الممكن ، واقعياً ، التعامل المبسط الأحادى الجانب مع القوى العربية البترولية على أساس طابعها الرجعى أو المحافظ وحسب . بل أصبح الوضع الراهن يواجه معطيات سلبية وإيجابية فى وقت واحد للظاهرة البترولية . وبالتالي فيقدر ما تحتمه المعطيات السلبية من صراعات ، بقدر ما تفرض المعطيات الإيجابية ضرورة إرساء حد أدنى من التنسيق والتعايش حول المصالح القومية الجوهرية المشتركة .

من هنا يطرح هذا الوجه من وجوه الأزمة على الحركة التقدمية المعاصرة قضية التوصل الى صياغة جديدة وبمكنة واقعياً للتعامل مع الظاهرة البترولية العربية بوجهيها الإيجابى والسلبى . بحيث تتسع للصراع والتعايش معاً .

بمعنى أن السؤال المركزى فى هذه القضية هو : كيف يمكن أن يتواصل الصراع الاجتماعى والسياسى فى الوضع الراهن للعالم العربى ، دون أن يصادر ذلك القدر اللازم تاريخياً من التعايش قومياً بين جميع الأطراف العربية المتصارعة ؟

- ٢٥ -

الوجه الرابع : يتجسد فى العلاقة ذات التأثير المتبادل بين الوضع العربى والوضع الدولى . صحيح أن هذه العلاقة لم تعد مفتقدة بين الوضع الدولى وبين وضع أى واقع إقليمى ، أياً كان موقعه أو حجمه على خريطة

العالم ولكن العلاقة العربية الدولية بالذات ظلت تتمتع ، تاريخياً بأهمية غير عادية ، واخذت هذه الأهمية تتضاعف دوماً منذ تفجر ثورة أكتوبر في روسيا القيصرية وقيام الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧ عند بطن الجسد العربي ثم قيام مجموعة البلاد الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية . وما تولد بعد ذلك من سياسات عالمية متتابة . من حافة الحرب الى الحرب الباردة الى بدايات الانفراج الدولى . وكان لها - بالتالى - تأثيرها على الوضع العربي ، كما كان الوضع العربي - بدوره عاملاً من عوامل التأثير في هذه السياسات العالمية . وتميزت مصر بالذات بمركز خاص في هذه العلاقات العربية - الدولية . وذلك بحكم أن عدم انخيازها أو انخيازها - قهراً أو اختياراً - لسياسة من السياسات أو لكتلة من الكتل المتصارعة كان له حسابه في موازين العلاقات الدولية (مصر محمد على في القرن التاسع عشر وحركة موازين القوى العالمية بين الامبراطورية العثمانية وامبراطوريات الاستعمار الأوروبي القديم . ومصر جمال عبد الناصر في القرن العشرين وحركة موازين القوى العالمية بين العالم الرأسمالى والعالم الاشتراكى عامة وبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى خاصة) . وباختصار فإن العلاقة العربية الدولية ، يحكمها اليوم ، الموقع الجغرافى الاستراتيجى للعالم العربى ، ووزنه المؤثر ، سلباً أو إيجاباً ، فى حركة التحرر العالمى والعالم الثالث والتحول الانسانى العام نحو الاشتراكية بطريق أو بآخر . فضلاً عن كونه فى ذات الوقت ساحة صراع من نوع فريد عالمياً هو الصراع العربى الإسرائيلى ، مصدراً أساسياً من مصادر الطاقة البترولية فى العالم وخاصة بالنسبة لأوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة .

لهذا كان الحرص من جانب كل قوة من القوى العظمى العالمية فى كل عصر ، على ضمان وجود العالم العربى فى كفة ميزان علاقاتها وصراعاتها الدولية . أو على الأقل ضمان استقلاله أو حياده . وذلك وفقاً لطبيعة وسياسة وظروف كل قوة عظمى . ومنذ الخمسينيات اخذت غالبية القوى التقدمية الاساسية فى العالم العربى تقود شعبها فى صدام جذرى مع العالم الرأسمالى ،

وتقترب من العالم الاشتراكي ولكن من موقع الحياد وعدم الانحياز : وظل هذا الخط يتصاعد الى درجة العداء العام لأمريكا من ناحية والصداقة العامة مع الاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى ، بيد أنه منذ السبعينيات وعلى أثر التغيرات التي وقعت في العالم العربي عامة ومصر خاصة تحول العداء لأمريكا الى صداقة عامة ، وتحولت الصداقة مع الاتحاد السوفيتي الى عداء عام .

وتواكب هذا التحول مع خط معاكس دولياً إذ أخذ الوفاق الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يحل محل الحرب الباردة وينتشر بمناخه في العالم كله . ويسهم في حل أو بلورة مشروعات حلول ممكنة لعديد من المشاكل الدولية المستعصية المتخلفة من عصر الحرب الباردة وآخر مراحل الغزو الاستعماري المباشر كشكلة كوبا وفيتنام والدولتين الألمانييتين والأمن الأوروبي الخ ... غير أن المنطقة العربية بقيت بصراعاتها ومركزها الاستراتيجي ووزنها البترولي أقرب الى أن تكون ساحة من ساحات الحرب الباردة منها الى ساحة من ساحات الوفاق الدولي . وغدت بالتالي الميدان المرشح تاريخياً للمعركة الفاصلة بين بقايا الحرب الباردة وطلائع الانفراج الدولي والتعايش السلمي ، وبين الاستعمار الجديد بوسائله العصرية المتجددة وبين حركة التحرر العالمية والتزوع الانساني العام نحو الاشتراكية ، بين مستهلكي البترول من الدول الصناعية المتقدمة وبين منتجي البترول والمواد الخام من الدول الصناعية النامية . بين الغنى وبين الفقر على مستوى العالم العاصر . بين النظام الاقتصادي الدولي الراهن وبين الطموح الى نظام جديد أكثر عدلاً .

من هنا يطرح هذا الوجه من وجوه الأزمة على الحركة التقدمية العربية المعاصرة ، قضية تحديد مواقفها وعلاقاتها الدولية في إطار هذه المرحلة الانتقالية العالمية ذات الحساسية الشديدة والتي يستحيل معها ، موضوعياً - تجاهل أيأ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، رغم اختلاف الطبيعة السياسية والاجتماعية والايدولوجية لكل منها كقوة عظمى .

الوجه الخامس : يتحدد في أنه على الرغم من أن ما حدث من

تغييرات ذاتية وموضوعية في علاقات القوى المتصارعة في العالم العربي منذ عام الانكسار ٦٦-١٩٦٧ لم يكن - بصفة عامة - في صالح الحركة التقدمية ، إلا أن الملاحظ، أن هذا التغيير لم يتحول بكامله لحساب قوى الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والرجعية . حيث يمكنها من حسم الصراع لصالحها استراتيجياً ، ومظهر ذلك ، فشل محاولاتها المتكررة في هذا الشأن في أكثر من موقع والتي حشدت فيها كل قواها الرئيسية والاحتياطية .

وكشفت حركة الأحداث عن حقيقة أساسية . وهي أنه إذا كانت القوى التقدمية قد فقدت ، في الوضع الراهن ، القدرة على فرض قانونها وإرادتها على حركة الصراع ، إلا أنها ظلت تملك القدرة على منع الآخرين من فرض قانونهم وإرادتهم على نحو مستقر وآمن .

ويعنى هذا ، بالتحديد ، أن الصراع في واقعه الراهن مستقبلي المنظور ، أصبح يدور موضوعياً - على مستوى تكتيكي لا استراتيجي - ، من حول محاولة كل طرف من الأطراف تحقيق الحدود الدنيا من أهدافها وحسب . ليتخذ بعد ذلك منها ، قاعدة انطلاق نحو غاياته الاستراتيجية . بتعبير آخر ، فإن القانون الذي يحكم حركة هذا الصراع في الوضع الراهن هو قانون التغييرات الكمية لا الكيفية .

من هنا يطرح هذا الوجه من وجوه الأزمة على الحركة التقدمية العربية المعاصرة ، قضية بلورة برنامجها الواقعي للوضع الراهن ومستقبله المنظور على أساس إنجاز مجموعة التغييرات الكمية اللازمة لإيقاف موجة الجزر العامة والتحرر من خناق الأزمة .

أمام ما تطرحه الوجوه الخمسة لأزمة الجزر العامة ، من مهام في المرحلة الراهنة بمستقبلها المنظور ، نسمح لأنفسنا بأن نعرض للنقاش بعض النقاط التي نتصور صلاحيتها كفاتح للعمل الثوري في هذا المجال . مسترشدين بالقاعدة الأصولية ، التجربة تاريخياً ، والتي تؤكد على أن العمل الثوري ليس في التناطح المغامر مع المستحيل . وإنما هو ، أساساً ، فن تحقيق الممكن

والانطلاق منه لتطويع المستحيل .

وأخذين في الاعتبار ، أن مهام الحركة التقدمية في مرحلة الجزر ، التي استطالت زمنياً الى مدى غير عاды ، دون أن يقدر أى من الأطراف ، سواء بقواه الذاتية أو من خلال تحالفاته المحلية والدولية ، على حسم صراعاتها استراتيجياً ، تقع - أساساً - في دائرة التغيرات الكمية لا التغيرات الكيفية . وهى الدائرة التي مازال يحكمها التذبذب غير المستقر في موازين القوى ومناخ الانفراج الدولى المتقلب .

وكثال لتوضيح ما نقصد ، نقول أن ما يجرى منذ عام الانكسار في ٦٦ - ١٩٦٧ حتى اليوم ، من حول ما يسمى « بأزمة الشرق الأوسط » . لم يحقق حسماً استراتيجياً للصراع ، لصالح أى من أطراف الصراع رغم المحاولات المتكررة والمتعددة الأشكال ، ذلك أن القوى التقدمية العربية لم تبلغ حد الضعف الذى يمكن معه أن تسحق . كما أن قوى الامبريالية والاستعمار الجديد والرجعية المحلية لم تصل الى حد القوة التي يمكن لها معه أن تسيطر بلا منازع . ولهذا لم يحسم الصراع لصالح إسرائيل والولايات المتحدة بعد حرب الأيام الستة في ١٩٦٧ . ولم يحسم - أيضاً - لصالح العرب عامة بما في ذلك القوى التقدمية والمقاومة الفلسطينية ولصالح الاتحاد السوفيتى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ولم يحسم كذلك ، لصالح قوى عصر البترول العربى أو قوى العصر الصهيونى وحربها الأهلية في لبنان رغم تحالفها المشترك مع الولايات المتحدة التي غدت تقوم بدور « الحكم » بين الأطراف منذ صعود الرئيس كارتر الى البيت الأبيض عام ١٩٧٧ .

وإذا كان هذا الحسم الاستراتيجى ، الذى يغير كيفياً من الوضع الراهن ، مازالت الظروف الموضوعية غير ناضجة له من ناحية .. ومازال ، من ناحية أخرى ، فوق القدرة الذاتية لجميع الأطراف سواء بحرب عدوانية ماحقة من جانب ، أو بحرب تحرير شاملة من الجانب الآخر ، فليس معنى هذا توقف الصراع أو تجمده . وإنما هو يتيح أمام الأطراف بدرجات

متفاوتة من وضوح الرؤية ، المجال لحسومات تكتيكية حول جزئيات وتفصيلات متعددة . منها ما يتخذ الطابع العسكري مثل العمليات الفدائية وإشعال حرب أهلية في لبنان . ومنها ما يتخذ الطابع السياسي ، مثل النشاط السياسي الدولي حول ما يسمى بالتسوية والحل السياسي لأزمة الشرق الأوسط .

والملاحظ ، أن القوى التقدمية العربية ، ظلت في غالبيتها لا تتأثر أو تستنكف خوض معارك الحسومات التكتيكية ذات الطابع العسكري . في حين أنها تتردد ويتعفف بصفة عامة عن خوض الحسومات التكتيكية ذات الطابع السياسي .

وفي تقديرنا أن هذا يكشف عن قصور في النظرة وفي القدرة على إدارة الصراع بشمول وثورية والتعامل مع الواقع الحى بغيره وحلوله وتعقيداته المختلفة . والواقع الحى هو الواقع الكائن خارج الذات الثورية . وليس هو الواقع المتصور داخل الذات الثورية . والواقع الحى لا ينفصل فيه الطابع العسكري عن الطابع السياسي للصراع . سواء في مستواه التكتيكي أو في مستواه الاستراتيجي . وبالتالي فإن تجاهل ما يسمى « بالتسوية والحل السامى » أو العزوف عن التعامل الثورى معه لا يلغى وجوده الحركى ، ولا يفشل المخططات الاستعمارية والرجعية تلقائياً . خاصة وأن القوى المعادية لا يفتر لها جهد هذا السبيل . بالتعاون مع الأجنحة اليمينية في الثورة الوطنية الديمقراطية العربية .

غير أنه يبدو أن الخبرات المتجمعة من تجارب حرب أكتوبر ٧٣ وما تداعى عنها من تحركات سياسية واتفاقيات فصل القوات في سيناء والجولان . من تجارب الحرب الأهلية في لبنان وما صاحبها أيضاً من تحركات سياسية وعسكرية مختلفة وخاصة فيما يتعلق بالجنوب اللبناني ، فقد أنضجت الى حد ملموس النظرة الفكرية والممارسة العلمية للصراع لدى القوى التقدمية العربية عامة والمقاومة الفلسطينية خاصة .

ومن هنا نرى إقدامها المتنامى على اقتحام ميدان التسوية والحل السامى
فى مواجهة القوى المعادية بهدف إحراز بعض الحسم التكتيكى لعدد من
الجزئيات والتفصيلات ، فى إطار الأفق الاستراتيجى البعيد المدى .

وهكذا أفرز الواقع الراهن - أخيراً - حركة متميزة للقوى التقدمية العربية
وخاصة الفلسطينية فى مواجهة حركات الأطراف الأخرى على أرض
« التسوية والحل السامى » . حيث تركز جهودها على إحداث مجموعة من
التغييرات الكمية فى الواقع الحى ، تستهدف تحصين وتقوية مواقعها إزاء مواقع
الآخرين وما يحققونه بالفعل فى تغييرات كمية مضادة .

يتجسد ذلك - على سبيل المثال - فى تحرك المقاومة الفلسطينية المحاصرة
على الأرض العربية - محلياً ودولياً - للحصول على أرض خاصة بها عن طريق
إقامة الدولة المستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وذلك فى مواجهة تحرك
إسرائيل لتأمين حدودها مع دول المواجهة العربية ضد اختراق الثورة
الفلسطينية . فضلاً عن الحصول على أرض خاصة بها فى جنوب لبنان عن
طريق التحالف مع القوى الانعزالية ذات الطابع الفاشى فى لبنان .

إن هذا النوع من « التحرك التكتيكى » لا يعنى أن أياً من إسرائيل أو
المقاومة الفلسطينية قد تنازل عن هدفه الاستراتيجى فى مواجهة الآخر ، وإنما
يعنى - بالدقة - أن كل طرف يتحرك فى حدود إمكانياته الفعلية وحقيقة
علاقات القوى القائمة ، نحو الاقتراب من الهدف الاستراتيجى ويعمل على
توفير الظروف المناسبة له للتغيير الكيفى وبقدر ما ينجح أحدها أكثر من
الآخر ، فى الاقتراب وترسيخ أقدامه فى الموقع الجديد بقدر ما يزد من
طاقته ويعمل من ميزان القوى لصالحه .

- ٢٨ -

فى ضوء هذا الفهم ، لمرحلة التغييرات الكمية الراهنة ، تتحدد فى
تقديرنا ، المفاتيح الأربعة الآتية - للعمل الثورى المنوط بالحركة القومية
والتقدمية العربية وللخروج من الأزمة .

المفتاح الأول : التصدى للمشاكل وسلبيات التكوين الذائق الراهنة ومحو تجمعها وآفاق قيادتها وصياغات وآساليب حركاتها . ونقطة البدء في هذا التصدى تنطلق من إدراك انتهاء الدور التاريخي الثوري للبرجوازية الصغيرة كطليعة للقوى التقدمية العربية ومحو لتجمعها ، وذلك منذ هزيمة ١٩٦٧ . وهو الدور الذى انبثق في الخمسينيات مع ثورة يوليو ١٩٥٢ . وأخذ في الارتداد والتراجع مع بروز الطبقة الجديدة بيروقراطيتها المدنية - العسكرية ورأسالياتها الطفيلية وتمكين لأجنحتها البيئية من السلطة والقيادة . وتفاقم العجز عن الاستمرار في عملية التنمية والتقدم الاجتماعى وحماية الاستقلال الاقتصادى إزاء الهجمة الحديثة للاستعمار الجديد أو طرح الحلول الجذرية ذات النفس الطويلة والنظرة الشاملة لمشاكل احتلال الأرض والديمقراطية والوحدة العربية .

وإذا كان هذا لا يتطلب - موضوعياً - اقضاء الفئات التقدمية من البرجوازية الصغيرة من تجمع القوى التقدمية ، إلا أنه أصبح يستلزم العمل على تحيئتها عن أن تكون بمثابة محور التجمع . وهذا يعنى ضرورة العمل على بناء المحور الجديد من حول العمال وخاصة عمال القطاع العام والفلاحين الفقراء وخاصة التعاونيين منهم ومثقفهم وهذه عملية فكرية وسياسية اجتماعية ، على قدر كبير من الصعوبة والتعقيدات . ليس فقط بسبب كثافة المطلوب من تغييرات الكمية في هذا الشأن ، بل وأيضاً بسبب جدة التجربة ، النابعة من ظروف واقع خاص ، لم يسبق ممارستها أو دراستها نظرياً في الاديبيات المعروفة للفكر العملى الثورى .

يبد أن هذا ليس إلا التحدى الثورى التاريخى للحركة التقدمية العربية ، والذى من شأنه أن يفجر طبقاتها للابداع وإثراء التراث الثورة الإنسانى .

وفى تقديرنا أن المدخل الأساسى لهذه العملية هو فى قيام المثقفين الثوريين . وفقاً لبرنامج مشترك يتولد عن اختيارات فكرية وسياسية

أساسية ، بعملية تلقيح وإخصاب مركزة للقوة الفاعلة والتقدمية بطبيعة مراكزها في عملية الانتاج والقضية القومية ، والتي افرزتها الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة في واقعنا العربى وهى على التحديد ، عمال القطاع العام وفلاحو الاصلاح الزراعى والمتعلمون من أبناء الفلاحين والعمال ومقاتلو حرب أكتوبر . والفدائيين الفلسطينيين .

بمعنى أنه لن يأتى - فى تقديرنا - بلورة القوة التقدمية فى الواقع العربى الراهن ، والوصول بها الى نقطة التفجير والتغيير الثورى ، من خلال التقييد بحرفية « القاعدة العامة » التى تقوم على إجراء عملية التلقيح والإخصاب بين المثقفين الثوريين والطبقة العاملة بالمفهوم البروليتارى وحدها ، ذلك أن مثل هذه البروليتاريا ليست متوافرة بعد ، بالقدر والحجم المؤثرين فى الحركة السياسية والاجتماعية . إن بلداً ، كـ مصر ، وهى أكثر البلدان العربية تطوراً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بالقياس الى البلاد العربية الأخرى . لم يصل حجم الطبقة العاملة البروليتارية فيها بعد ، الى أكثر من ٧٦٠ ألف عامل فى خضم تعداد سكانى يفوق الثمانية والثلاثين مليوناً من البشر . هذا فضلاً عن سيادة مفهوم النضال الاقتصادى دون النضال السياسى على غالبية التجمعات المالية العربية فيما عدا بعض طلائع عمال القطاع العام .

كذلك أوضحت التجربة فى الواقع العربى السلبات الخطيرة علاوة على قصر النفس ، بالنسبة لعمليات التلقيح والإخصاب التى وقعت بين المثقفين الثوريين وبين كل من الجيش والفلاحين والعملية الثورية لا يمكن لها - أولاً - أن تنتظر طويلاً الى أن تتطور الطبقة العاملة العربية الى المستوى المناسب ، كما وكيفا . ولا تستطيع - ثانياً - أن تتعاضد عن استيعاب ظروفها الخاصة وما ينشأ فيها من قوى ثورية متميزة ومتعددة المنابع بحكم مركزها فى عملية الانتاج مما يعوض موضوعيا ، الغياب النسبى الكبير للطبقة العاملة . ولا تقدر - ثالثاً - أن تتجاهل التداخل المصيرى بين المستوى الإقليمى وبين المستوى القومى للعمل الثورى والذى ازداد تعمقاً تحت العمومية الشاملة

لقضايا التحدى الإسرائيلى والبترولى والشركات العملاقة المتعددة الجنسيات للاستثمار الجديد .

من هنا ، كان على القوى التقدمية ، أن تبتكر « قاعدتها الخاصة » فى التلقيح والإخصاب بين المثقفين الثوريين وبين قوى التقدم الاجتماعى والسياسى المتدفقة بالحياة فى شرايين مجتمعاتها الراهنة .

- ٢٩ -

المفتاح الثانى : المواجهة الايجابية للخطط المكثفة التى تقوم بها الرجعية والاستعمار والصهيونية ، فى الوقت الراهن ، وتستهدف إغراق العالم العربى فى هوة المنازعات الطائفية ، وإفراغ التراث الدينى والروحى للشعب العربى من قيم التحرر والجهاد الإنسانى الدائب نحو حياة أفضل وعزل الدين عن الواقع الاجتماعى وصراعاته ووضعه فى موضع التناقض الهجومى مع التقدم وحركة الجماهير الديمقراطية .

هذا وضع « شاذ » فى تاريخ الواقع العربى . ذلك أن التعارض بين الدين والتقدم هو فى الحقيقة مشكلة أوروبية يحته لم تشهد بلادنا مثيلاً لها . ذلك أن الكنيسة فى أوروبا ارتبطت فى العصور الوسطى بالنظام الاقطاعى . وكان لها مصالح اقتصادية ونفوذ سياسى بحيث يتحتم استمرار النظام الاقطاعى للمحافظة عليها . ولهذا رفضت القيادات الكنيسية فى أوروبا كل تطور نحو الرأسمالية ثم من بعدها الى الاشتراكية . فى حين لم يشهد الوطن العربى مثل هذا الوضع ، ولم يكن للكنيسة فيه مثل هذا الدور الاقتصادى أو السياسى المتخلف . على العكس كانت الكنيسة فى مجملها العام قوة وطنية تحررية حتى ضد القوة الغازية والاستعمارية التى تلفت بالرايات المسيحية . ولقد مهدت المسيحية لتطور حضارى مشهود فى تاريخ العالم العربى ، وخاصة مصر منذ القرن الرابع الميلادى . كما انتقل الاسلام بالوطن العربى الى مرحلة حضارية جديدة كانت لها إشعاعاتها المضيئة فى العالم كله .

من هنا ، فإن التحدى الذى يواجه الحركة التقدمية العربية فى الوضع

الراهن ، وقد اغتنت بقوة دينية مناضلة ومستنيرة ، أن تد
الدين « من أيدي القوى المعادية . وتحوله بمفهومه النضالي
طاقة للتقدم في الواقع العربي المتميز بخصوصيته في هذا الشأن .
من حقيقة أساسية وهي أن شعبنا العربي ، شعب مؤمن متدي
هو صانع الحياة وتقدمها وبالتالي فلا يمكن تصور الانطلاق بالحري
في مسالك متناقضة مع الايمان الشعبي العام . وأكثر من ذلك
الفكرى الثورى يرى في إيمان الجماهير وتدينها ما يعطى
الدينية قوة مادية في الحركة ، يستحيل - بدون احترامها وتحي
التقدم - التحرك بفاعلية نحو مجتمع أفضل .

- ٣٠ -

المفتاح الثالث : التعامل برؤية قومية جدلية مع الظوا
العربية وفوائضها المالية .

إن هذه الظاهرة قد منحت القوى المحافظة والرجعية - دون
قوة غير عادى في صراعها التاريخى مع القوى التقدمية . بيد أن
يقع في بؤرة صراعات ساخنة ، ليس فقط على المستوى الا
والقومى ، وإنما أيضاً على المستوى السياسى بين الدول الغنية
العارية من البترول وما بينها من دول أخرى نصف بترولية . و
مهدد دوماً بالتفجر . بل هو ذاته أداة اشتعال . ولعل المشكلة ل
في هذه الظاهرة أنهم لا يستطيعون استنزاف ثروات الآبار دفعة و
فترة زمنية قصيرة . ولهرب بها من الواقع العربى الى حيث الأمر
وإنما هم مضطرون للبقاء والاستمرار على الأرض العربية وفي مواج
اجتماعية وسياسية متجددة ذات طابع إقليمى وقومى على السواء .
بالتالى - بدافع الأمن الذاتى - من التعامل مع هذا الواقع بحد أدنى
والتعقل الذى يقوم على إيجاد أرضية بترولية من المصالح القوم
حتى مع القوى التقدمية ذلك أن هذه القوى كائنة بجدوره

العربية ، قد يمكن الحد من طاقاتها لحظة أو لحظات من التاريخي . لكن ليس من المستطاع اقتلاع جذورها أو حتى الحد من استمرار نموها وتطورها على الدوام .

وفي نفس الوقت ، فإن البترول العربي بفوائضه المالية الضخمة ، هو من الناحية سلاح أساسى من سلاح معركة التحدى القومى مع الصهيونية وتحدى قيود واستغلال النظام الاقتصادى الدولى الراهن وهو من ناحية أخرى الطاقة المادية الجوهرية للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية المشتركة للعالم العربى . وذلك فى ظروف تاريخية مواتية ليس لها سابقة . ولا يحتمل تكرارها فى المستقبل بعد زوال عصر الطاقة البترولية على نهاية القرن العشرين . خاصة وأن العالم يتجه منذ أواخر الخمسينيات من الأسواق الضيقة الصغيرة الى الأسواق الموسعة ذات الطابع الدولى المتجانس سياسياً أو قومياً .

ويجبرى هذا كله وسط تقسيم فرضته الطبيعة على العالم العربى ، بين دول غنية بالبترول وفقيرة فى عنصر العمل البشرى ، ودول عارية من البترول وغنية نسبياً بالعمل البشرى ، مما يوجد ، موضوعياً ، ضرورة التنسيق بينها .

من هنا يفرض « العصر البترولى العربى » على الحركة التقدمية ، مجتمع لا منفردة ، الوصول الى صياغة جديدة تضمن الحد الأدنى والضرورى لوحدة عمل عربى تتعايش فيه كل القوى على اختلاف اتجاهاتها على أساس « العا. والمشارك من المصالح القومية بمفهوم عصرى » ، دون أن يخل ذلك باستمرار حركة الصراع الاجتماعى والسياسى الحتمية فى الواقع العربى بمعنى أن تتخذ حركة الصراع أساليب ووسائل لا تصادر إمكانية التعايش الدولى الحضارى . وأن لا يتحول هذا التعايش - بدور - الى تجمد الصراع أو كبته أو إفراغه من مضمونه الحى . ولعل الضمان الجوهرى لذلك هو وصول الحركة التقدمية لهذه الصياغة بقوة تجمعها الموحد تكتيكياً واستراتيجياً .

وفى هذا الإطار نعيد طرح ما سبق أن اقترناه من ضرورة أن تجتمع القوى التقدمية العربية - بعد حوار ديمقراطى فيما بينها - حول خطوط

أساسية لنقاط التعايش وتقاط الصراع في هذه المرحلة من تاريخ الوطن العربي . وعلى الجانب الآخر تجمع القوى المحافظة (وهى فى الواقع متجمعة الى حد كبير) حول خطوط أساسية مماثلة لنقاط التعايش وتقاط الصراع من وجهة نظرها . ثم بعد ذلك يلتقى الجانبان ، حيث أن موقف كل منهما صار مكشوفاً للآخر على نحو شبه كامل . وذلك منذ تحطم الوحدة المصرية السورية عام ١٩٦١ حتى نيران الحرب الأهلية فى ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، فى مؤتمر سياسى يرتفع الى مستوى مسئولية هذا الظرف التاريخى الاستثنائى من حياة الوطن العربى للاتفاق على صيانة مرحلية لحركة التعايش والصراع فى العصر البترولى . إن هذا قد يبدو جديداً وغير مألوف على تاريخ العمل السياسى فى الوطن العربى بالفعل كذلك الى حد ما . لكن المهم هنا ليس الجدة أو عدم الألفة . وإنما فى أن هذا التحرك ينبثق فى معطيات موضوعية جديدة فى واقعنا وعالمنا المعاصر على السواء . وليس من فراغ أو محاولة لتوفيق والترقيع الآلى بين متناقضات . ولدينا أمثلة عالمية معاصرة تؤكد واقعية هذا الأسلوب وخاصة فيما يتعلق بالتعايش والصراع بين القوى التقدمية والقوى المحافظة فى أوروبا فيما يتعلق بالسوق الأوروبية المشتركة و سوق الكوميكون والأحلاف والأمن الأوروبى الذى تجسد أخيراً فى مؤتمرى هلسنكى وبلغراد . بل لدينا الى حد ما - فى عالمنا العربى - سوابق متواضعة فى ما يسمى بمؤتمرات القمة .

- ٣١ -

المفتاح الرابع :القيام على ضوء حصيلة الإيجابيات والسلبيات المجتمعة على مدى خمسة وعشرين عاماً منذ انطلاق مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة البرجوازية الصغيرة المسلحة فى أوائل الخمسينيات ، واستشرافاً لمهام المرحلة الراهنة من الثورة فى امتدادها الزمنى المنظور ، ببلورة « برنامج عمل » يتعدى حدود الشعارات العامة الى حسم مجموعة اختيارات اجتماعية وسياسية بل وفكرية فى بعض الحالات سواء فيما يتعلق بواقعها أو فيما يتعلق بعلاقاتها الدولية ،الأمن العدى يرسى عدداً من الخطوط والأولويات

الجوهرية ، التى يمكن أن تتطور من خلال الممارسة العملية الى « نظرية للتغيير والتقدم » فى الواقع العربى ، بعصره البترولى الذى هو جزء من الواقع العربى الذى يغلب عليه اتجاه الانفراج الدولى تضع فى اعتبارها العلاقة الجدلية بين « الخطر العام العالمى » المتمثل فى الاستعمار الجديد وشركاته العملاقة المتعددة والقوميات ، والخطر العنصرى العدوانى الخاص المتجسد فى إسرائيل الصهيونية . وبين ما هو « قومى عام » وبين ما هو « إقليمي خاص » ، وذلك على مستوى القوى التقدمية فى حد ذاتها ثم على مستوى علاقات التعايش والصراع مع القوى الأخرى . وصولاً - بالتالى الى تحديد جدول « بالأولويات القومية » ، تتدرج فى إطاره جداول « بالأولويات الاقليمية » للحركة التقدمية فى كل بلد .

وتتحمل المسؤولية فى هذا المجال ، مجموعة محددة لها وزنها المؤثر فى الحركة التقدمية وهى الأحزاب والتنظيمات الحاكمة فى النظم المعروفة باتجاهاتها التقدمية ، جنباً الى جنب مع حزب البعث العربى الاشتراكى والتنظيمات الناصرية ، والأحزاب الشيوعية والأحزاب التقدمية وفصائل الثورة الفلسطينية . إذ عليها أن تبادر الى عقد سلسلة من الندوات والاجتماعات النوعية ، تنتهى « بمؤتمر قومى تقدمى » يتخض عنه « برنامج العمل الموحد » للحركة التقدمية العربية .

إن التحرك فى هذا الاتجاه ، يصل الحاضر والمستقبل بتجربة أولى فى هذا المسار ، بادرت بها قيادة حزب جبهة التحرير الجزائرية فى مايو ١٩٦١ تحت اسم « مؤتمر الاشتراكيين العرب » . الذى كان أول تجمع قومى تقدمى من نوعه فى تاريخ العرب الحديث . وكان من المنتظر أن يأخذ هذا المؤتمر مدارا وينعكس ايجابياً على مجمل الحركة ، إلا أن هزيمة يونيو فى عام الانكسار جرفت هذه التجربة ضمن ما جرفته فى دوامة واحدة الجزر العامة .

الورقة الخامسة

ملحوظات حول الثورة الفلسطينية المعاصرة
وعلاقتها بالأحزاب والقوى القومية
على الساحة العربية

ورقة من الملف العربى المعاصر ، طرحت للنقاش أمام ندوة « الحر
التقدمية العربية » التى نظمها مشروع المستقبلات العربية البدر
(جامعة الأمم المتحدة بالاشتراك مع منفذى العالم الثالث) عقدت بمد
نيون بسويسرا فى الفترة من ٢٠ - ٢٣ مارس ١٩٨٥

الثورة الفلسطينية المعاصرة التى انطلقت منذ يناير ١٩٦٥ ، وماتزال هى امتداد للتاريخ النضالى للشعب العربى الفلسطينى من أجل التحرر الوطنى ضد الاستعمار البريطانى والحركة الصهيونية منذ أوائل القرن العشرين . ويجدر بنا أن نسجل سبعة ملاحظات تاريخية بشأن علاقة الثورة بحيطها العربى عامة والقوى والأحزاب التقدمية فيه ، خاصة .

الملاحظة الأولى

تتحدد فى أن الانتفاضات الشعبية والثورات المسلحة التى تفجرت خلال تاريخ ما قبل الثورة المعاصرة ، اتسمت بالنفس القصير نسبياً . وذلك بالقياس الى الثورة المعاصرة التى تخطت اليوم عامها العشرين . فقد منيت هذه الانتفاضات والثورات بالإجهاض بعد شهور من قيامها ، واحدة بعد أخرى ، نتيجة مجموعة متداخلة من الأسباب والعوامل الذاتية والموضوعية المتعددة . منها ما يرتبط بطبيعة القوى الثورية وتنظيماتها التى غلب عليها الطابع العشائرى ، والتضارب فى خطها السياسى بشقيه الاستراتيجى والتكتيكى ، وضعف إمكانياتها . ومنها ما يرتبط بقضية حلفاء الثورة فى الوطن العربى والعالم الإسلامى ، ومدى مشاركتهم الحقيقية وقدراتهم ، وأيضاً طبيعة علاقات القوى القائمة وقتذاك فى داخل فلسطين والوطن العربى والعالم ، حيث كان الاستعمار القديم والأمبريالية فالاستعمار الجديد ، فى وضع

المهينة على المنطقة والساحة الدولية .

وعلى الرغم من بروز الاتحاد السوفيتي في الساحة الدولية كقوة اشتراكية منذ عام ١٩١٧ ، فإن فاعليته ظلت محدودة الى حد كبير في دعم حركات التحرر الوطني . وذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . ويرجع ذلك الى انشغاله بحالة الحصار والحرب الاستعمارية التي شنت ضده ومنح بناء القوة الذاتية للدولة الاشتراكية الوحيدة الأولية القصوى من ناحية ، وعدم وضوح القضية الفلسطينية - وقتذاك - ، باعتبارها حركة تحرر وطني وخاصة فيما يتعلق بصراعها مع الحركة الصهيونية لاستيطان فلسطين ، من ناحية أخرى ، وذلك نتيجة للتعاطف العالمي الإنساني مع اليهود الذين عانوا من الاضطهاد العام والعنصرية النازية فيما بعد . كما أن القبضة الاستعمارية على الوطن العربي - من ناحية ثالثة - حالت دون مد الجسور مع الاتحاد السوفيتي .

الملاحظة الثانية

تركز في أنه في مقدمة العوامل للأسباب التي أدت بتلك الانتفاضات والثورات الفلسطينية الى ما قبل الثورة المعاصرة للانهيـار هو التدخل المباشر من جانب البلاد العربية التي كانت ماتزال خاضعة للاحتلال والاستعمار ، بدرجة أو بأخرى .

واتخذ هذا التدخل شكلين رئيسين :

الأول ، الضغط على القيادات الفلسطينية لإنهاء الانتفاضات والثورات ، وذلك بحجة إتاحة الفرصة للعمل السياسي من جانب البلاد العربية مع بريطانيا وغيرها من الدول العظمى لحل القضية حلاً سلبياً يقوم على حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وإيقاف أو الحد من الهجرة اليهودية الصهيونية الى فلسطين .

الثاني ، وهو ما تجسد في حرب عام ١٩٤٨ ، إثر انسحاب بريطانيا من فلسطين وقيام إسرائيل ، بالتدخل العسكري المباشر من القوات المسلحة للبلاد

العربية دون تنظيم أو مشاركة حقيقية من الشعب الفلسطيني وطلاتها
الثورية .

وهذا يعنى أن القرار بشأن فلسطين فى هذه المرحلة كان فى الأساس
عربياً ، وليس فلسطينياً ، وذلك على الرغم من التضحيات الجسدية التى ظل
الشعب الفلسطينى وقياداته الوطنية يقدمانها دون توقف .

الملاحظة الثالثة

تتلخص فى أن القضية الفلسطينية ، فى المفهوم العربى الرسمى بما فى ذلك
ما اصطلح على تسميته بالدول الوطنية التقدمية كصر وسوريا والعراق ، بعد
قيام إسرائيل وحتى عام ١٩٦٤ وانعقاد أول مؤتمر قمة عربى الذى تمخض عن
قيام منظمة التحرير الفلسطينية فى صيغتها الأولى ، ظلت تمارس فعلياً على
أساس أنها من ناحية قضية لاجئين ، ومن ناحية أخرى قضية حدود بين
إسرائيل والبلاد العربية المتاخمة لها ، تتصل بالأمن القطرى لكل منها حتى
بالرغم من عدوان ١٩٥٦ الثلاثى ضد مصر بسبب تأمين قناة السويس ، وذلك
فى إطار عدم الاعتراف بإسرائيل ومقاطعتها اقتصادياً ، الى الدرجة التى ثبت
فيها خلال مؤتمر القمة العربى الأول أنه ليست هناك خطة قومية لتحرير
فلسطين وأنه ينبغى العمل المشترك على وضع مثل هذه الخطة ، فى الوقت
الذى كانت فيه الأجزاء التى لم تحتل من فلسطين بعد ، تحت الحكم المصرى
(غزة) أو تحت الحكم الأردنى بعد ضمها للمملكة (الضفة الغربية) . وظلت
الحكومات العربية - على اختلاف اتجاهاتها - تلاحق أى نشاط وطنى أو
ثورى يصدر عن الفلسطينيين الذين هاجروا إليها من أجل تحرير بلادهم ولم
يعد فى إمكان الفلسطينيين إلا الانضواء تحت لواء عدد من الأحزاب القومية
والتقدمية ، كالبعث والقوميين العرب والأحزاب الشيوعية فى البلاد التى
نزحوا إليها ، يناضلون على أساس البرامج الوطنية والقومية لهذه الأحزاب
التي ركزت على الاستقلال السياسى والاقتصادى والديمقراطية والعدالة
الاجتماعية أو الاشتراكية والوحدة العربية . وكان النضال يشمل الصهيونية

باعتبارها مجرد أداة للاستعمار . وأن إنجاز أهداف برامج هذه الأحزاب في أقطارها يعني في النهاية تحرير فلسطين . بمعنى أن تحرير فلسطين لم يكن ، في ذلك الوقت - جزءاً عضوياً مخططاً له ، باعتباره هدفاً تحريراً في حد ذاته يمثل مهمة فضائية ملحة . وبالتالي لم يكن مطروحاً على الأحزاب القومية والاشتراكية والشيوعية في البلاد العربية مهمة الإسهام في تنظيم قوى الشعب الفلسطيني في سبيل تحرير الوطن المحتل ، فضلاً عن أنه كان أمر يندرج تحت طائلة العقاب باعتباره تهديداً لأمن الدولة من جانب جميع النظم العربية ، أياً كان اتجاهاتها .

الملاحظة الرابعة

تتمثل في أنه مع منتصف الستينات راحت تتبلور ظاهرتان :

الظاهرة الأولى ، بلوغ تراكم الخطر الإسرائيلي على الوطن العربي درجة نوعية جديدة . وذلك بالتوسع المستمر في الأرض العربية من خلال التهام المناطق المنزوعة السلاح وتحويل روافد نهر الأردن ونفى وجود الشعب الفلسطيني ، وتزايد الحشود العسكرية الإسرائيلية على الحدود العربية .

الظاهرة الثانية ، بروز تنظيمات فلسطينية جنينية من بين أحضان الشعب الفلسطيني في الشتات العربي والدولى ، تقوم على أساس أن للقضية الفلسطينية خصوصيتها الوطنية بجانب عموميتها القومية . وأن شق الطريق نحو تحرير فلسطين لن يأتى إلا من خلال وضع حد لغياب وتغيب الشعب الفلسطيني واستعادة حضوره كطرف رئيسى . وبذلك توضع القضية وضعا الصحيح كقضية تحرير وطنى وليست مجرد نزاع على الحدود أو قضية لاجئين . وفى هذا المجال صدرت في لبنان صحيفة « فلسطيننا » عام ١٩٥٩ لسان حال لحركة فتح التى لم تكن قد أعلنت عن نفسها رسمياً بعد . وركزت الصحيفة على حتمية « بعث الكيان الفلسطينى » وانتهاج « الثورة سبيلاً لتحرير فلسطين » كما ظهرت جبهة تحرير فلسطين (ج . ت . ف .)

وتأسس الاتحاد العام لطلبة فلسطين عام ١٩٥٩ والاتحاد العام لعمال فلسطين عام ١٩٦٣ .

وراحت هاتان الظاهرتان تستقطبان اهتمام الأحزاب والتنظيمات الناصرية والبعثية والقومية والشيوعية ، بدرجات متفاوتة ، وخاصة في مناخ صعود حركة التحرر العربي بقيادة جمال عبد الناصر التي تدعت قومياً بعد تأميم قناة السويس وفشل عدوان ١٩٥٦ سياسياً ، وانتصار ثورة الجزائر عام ١٩٦٢ .

واستهدف هذا الاهتمام أمرين :

أولهما ، محاولة تصحيح وضع القضية الفلسطينية دولياً مع تصاعد النزاع العربي الإسرائيلي حول تحويل روافد نهر الأردن ودخوله دائرة الاهتمام العالمية . وفي تقديرنا أن ما دفع أساساً لهذا التصحيح هو ما أثر خلال اجتماع باندونج ١٩٥٥ ، الأول من نوعه ، عن القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين ، يتوجب على العرب حلها في إطار إعادة توطينهم بالبلاد العربية . وقد تصدى العرب بقيادة جمال عبد الناصر لطرح القضية باعتبارها من قضايا التحرر الوطني . ورغم ذلك فإنها ظلت من الناحية العربية - قضية مؤجلة أو على الأقل غير حالة . وإن كان العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ ومسألة تحويل نهر الأردن قد أخذت تدفع بالقضية الى هذا المستوى ، عربياً ودولياً .

وثانيهما ، مبادرة النظم العربية لاستيعاب حركة الجماهير الفلسطينية الرامية الى تنظيم صفوفها باستقلالية ، في داخل البلاد العربية ، أيأ كانت اتجاهاتها ، وذلك خشية تأثيرها على الساحات السياسية والاجتماعية القطرية من جانب ، واحتال أن تورطها ، من خلال عمليات ضد إسرائيل ، في حرب هي إما غير قادرة على خوضها وإما راغبة أصلاً فيها ، من جانب آخر .

وراحت النظم الرجعية والحفاظة العربية تترجم هذا الاستيعاب في إيجاد فرص عمل للفلسطينيين المهاجرين إليها ودمجهم في مجتمعاتها على نحو يوفر لهم

مصالح اقتصادية واجتماعية تكون حاجزاً ضد انخراطهم في التنظيمات الفلسطينية الناشئة .

في حين اخذت النظم الوطنية التقدمية ، بمفهوم ذلك الوقت ، تترجم هذا الاستيعاب في إنشاء منظمة وطنية فلسطينية ، تكون بقدر أو بآخر ، تحت هيمنتها وتخضع لتوجيهاتها . وبذلك تحقق غرضين في نفس الوقت : دعم تصحيح القضية عربياً ودولياً ، باعتبارها قضية تحرير وطني ببلاد تنظيم ممثل للشعب الفلسطيني ، وتشجيع الجماهير الفلسطينية على الانخراط في عضوية هذا التنظيم الرسمي الآمن بديلاً عن التنظيمات الثورية المستقلة التي كانت تتعرض للمساءلة والمطاردة . خاصة بعد التجربة الهامة التي بادر بها الفلسطينيون في قطاع غزة تحت الحكم المصري بإقامة تنظيمين مستقلين هما « الجبهة الوطنية » و « المنظمة الشعبية » للمقاومة السياسية والمسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي لغزة ، القصير الأمد ، في عام ١٩٥٦ .

وكانت الناصرية ، من خلال الجمهورية العربية المتحدة ، أول من بادر لإقامة التنظيم الرسمي للشعب الفلسطيني الذي يحاول أن يستوعب الجبهة الوطنية والمنظمة الشعبية في قطاع غزة . وذلك بتشكيل أول مجلس تشريعي صدر عنه دستور للقطاع ومجلس تنفيذي عام ١٩٥٨ . وإقامة « الاتحاد القومي العربي الفلسطيني » على غرار « الاتحاد القومي العربي كتنظيم سياسي شعبي » .

ومنذ ذلك الوقت راح عبد الناصر يطرح على جامعة الدول العربية بإلحاح مشروع بناء منظمة وطنية تبرز الكيان الوطني الموحد للشعب الفلسطيني « لسمع العالم صوته في المجال القومي ١٩٥٩ توصية عن لجنة الشؤون السياسية التابعة للجامعة العربية بضرورة « إنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية » .

ولكن المشروع ظل متعثراً بسبب معارضة بعض الدول العربية التي كانت تؤثر دعم ماسي بحكومة عموم فلسطين « الملحق بالجامعة العربية »

والفائدة لأى وزن فلسطينى أو عربى أو دولى تحت رئاسة أحمد حلمى وذلك منذ نهاية حرب ١٩٤٨ . غير أن مؤتمر القمة العربى الأول الذى عقد فى ٢٨ مايو لناقشة مسألة تحويل نهر الأردن ، طلب الى أحمد الشقيرى الذى أصبح ممثلاً لفلسطين لدى الجامعة العربية بعد وفاة أحمد حلمى رئيس حكومة عموم فلسطين أن « يواصل اتصالاته بالدول الأعضاء بغية الوصول الى إقامة القواعد السلية لتنظيم الشعب الفلسطينى وتمكينه من القيام بدوره فى تحرير وطنه وتقرير مصيره » .

واعتبر هذا القرار من جانب مؤتمر القمة موافقة من حيث المبدأ على اقتراح جمال عبد الناصر . ولكنه أثقله بخطوات تعجيزية عن العمل حيث أن غالبية الدول العربية ظلت على موقفها السلبى ، لأسباب مختلفة مثل هذه المنظمة

يبد أن عبد الناصر دعى ، بوزنه وثقله القومى ، الجهود التى كان يبذلها الشقيرى فى هذا المجال . وتم بالفعل فرض وجود المنظمة كأمر واقع ، عندما انعقد مؤتمر قومى فلسطينى تأسس لهذا الغرض بالقدس فى ٢٨ مايو ١٩٦٤ ، وشارك فيه ٣٥٠ مندوباً فلسطينياً ، انبثق عنه ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية ، وميثاقها الذى نص على « حتمية تحرير الجزء المغتصب من فلسطين » وقرر المجلس أن تقوم المنظمة بتمثيل فلسطين لدى جامعة الدول العربية ومكاتب المقاطعة والأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المختلفة والمؤتمرات الرسمية والشعبية ، وأنها تملك وحدها حق تمثيل الفلسطينيين وتنظيمهم وحق النطق باسمهم ، وانضم لها معترفاً بقيادتها الاتحاد العام لعمال فلسطين واتحاد الطلبة (عام ١٩٦٥) وتكون فى ظلها كل من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية فى ١٩٦٥ ، واتحاد الكتاب الفلسطينيين فى عام ١٩٦٦ . وشرعت فى تكوين وحدات عسكرية تنظيمية تابعة لها فى غزة وسوريا والعراق ، عرفت فيما بعد باسم « جيش التحرير الفلسطينى »

وخلال فترة قصيرة نسبياً تمكنت المنظمة ، من خلال التأييد الشعبى الفلسطينى ودعم مصر الناصرية ، من أن تصبح الإطار العام الذى يستقطب

باستمرار الشعب الفلسطيني بمختلف تياراته وفئاته . ومع ذلك ظلت على مستوى النضال العملى - محدودة الفاعلية ، ويعلق بها اتهام التبعية للناصرية وذلك خلال الصراعات التى قامت فى الوطن العربى بين التنظيمات والأجنحة القومية المتعددة فى الساحة وخاصة بين الناصرية وحزب البعث القومى ، حول تجربة الوحدة المصرية السورية وقضايا العمل القومى وأولوياته .

وفى تواكب زمنى ومواجهة مع ما كان يجرى من خطوات لتكوين منظمة التحرير الفلسطينية على النحو السالف ذكره ، أصدرت القيادة القومية لحزب البعث الاشتراكى فى ٢٠ مايو ١٩٦٤ وثيقة تحت عنوان « مشروع الكيان الفلسطينى » طرحت فيها مفهومها القومى للقضية الفلسطينية وكيفية بناء الكيان الفلسطينى ومبادئه الأساسية وتفاصيل بناء مؤسساته والقواعد التى تحكمها ، مؤكدة فى نفس الوقت على « أن الكيان الفلسطينى » الذى أقره مؤتمر الملوك والرؤساء العرب ليس مطلباً حديثاً أو تعبيراً عفويّاً عن ظروف مرحلية ، بل أن فكرة الكيان ولدت يوم ولدت النكبة . وترعرعت فى أذهان أبناء فلسطين وغذتها فى قلوبهم التجربة الثورية التى خاضتها الجزائر .

وظلت هذه الفكرة تنمو حتى فرضت نفسها على الحكومات وأصبحت قراراً إجماعياً . ولكى لا يصبح هذا الكلام اصطلاحاً لفظياً فارغاً . ومؤامرة لإجهاض الضغط الثورى الذى يمارسه أبناء فلسطين لابد وأن يكون هذا الكيان واقعاً حقيقياً ، أى تتوافر فيه أسس الكيان الفعلى الثلاثة وهى الأرض والشعب والسلطة .

وفى بيان آخر صادر عن نفس القيادة القومية فى ١٥ مايو ١٩٦٥ أبدت بصراحة تخوفها من أن يحمل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية التناقضات التى يعيشها الواقع العربى الرسمى باعتبار أنها وليدة مؤتمرى القمة « بالرغم من أن قرار إنشائها قد وضع القضية الفلسطينية فى إطار جديد يستند ولو نظرياً الى حق أبناء فلسطين فى تقرير مصيرهم ، فإن هذا القرار لا يستطيع

إخفاء القلق حول مستقبل الكيان والمنظمة ومدى جدتها وفعاليتها . كما لايزيل تخوف الفلسطينيين من كون الكيان الفلسطيني فاقد الثورية والقدرة على مجابهة الأخطار وتنظيم عملية التحرير .

وفي حديث للسيد ميشيل علق الأمين العام لحزب البعث في إجتماع الفرقة الحزبية بباريس في ٢١ يونيو ١٩٦٤ ، أكد على أن « المشروع المقدم من قبل الحزب حول الكيان الفلسطيني ماهو من قبيل التكتيكات . بل هو تبير عن قناعة الحزب في أصح أسلوب لتنظيم الفلسطينيين من أجل معركة التحرير » .

ونفى أن يكون موضوع المشروع - كما قد يبدو أحياناً - بأنه لإحراج الآخرين . وقال « أن البعض يستنتج تكتيك لإحراج حكومتا مصر والأردن وفي الواقع ليس هذا قصد الحزب ، وإن كانت القيادة تقدر بأن شرط الأرض صعب التحقيق جداً . إذ يوجد عوائق عملية واقعية شائكة تعترض تحقيق هذا الشرط . ولكن للأمانة والفكرة تقول بأن الأرض شرط لجدية المشروع ، وإن لم يتيسر توفيرها الآن فتكون للمستقبل . ويجوز أن نبدأ بالتنفيذ ولو لم يتوفر شرط الأرض » .

وأضاف مركزاً على دور سوريا الأساسي في توفير الظروف الثورية للمنظمة كي تمارس دورها بفاعلية يعجز عنه ماسماه بمشروع الشقيرى ، عندما قال « ذكر هذا الشرط (شرط الأرض) في المشروع هو من قبيل التعبير عن الصراحة الثورية . لأن هذه قناعتنا - الكيان يجب أن يكون له أرض . والفرق بين مشروع الحزب وما ضمنه من شروط وبين المشروع الذى باشر الشقيرى بتحقيقه والذى هو عبارة عن تسوية بين الحكومات المختلفة ، وبمقدار ما تنجح الثورة في سوريا بتثبيت أقدامها والانطلاق في تحقيق أهدافها - وبالتالي كسب ثقة الشعب العربى في داخل سوريا وخارجها بمقدار ما تستطيع أن تخرج هذا المشروع الى حيز التطبيق إذ بينه وبين سلامة الوضع الثورى في سوريا ومتانته واستمراره رابطة وثيقة » .

الملاحظة الخامسة

تحدد أنه في هذا المناخ الذي اكتسبت فيه القضية الفلسطينية وضعها ، في الوطن العربي ، كقضية تحرير وطنية من ناحية ، والذي شهد ، من ناحية أخرى ، المواقف العربية المتصادمة بطريق مباشر وغير مباشر حول تكوين منظمة التحرير الفلسطينية ، في صيغتها الأولى ، شرعت الأحزاب والتنظيمات القومية والتقدمية - عدا الناصرية والشيوعية - في فرز كوادرها وأعضائها من الفلسطينيين في تكوينات حزبية خاصة ، تحت القيادة القومية لكل منها ، وذلك لتقوم - على حد تعبيرها - بدورها في النضال الفلسطيني الجماهيري ، ضمن إطار حركة الحزب القومية . وتقف ضد انحرافات منظمة التحرير واستئثارها ككيان وطني شامل لجميع الفلسطينيين على اختلاف اتجاهاتهم وتياراتهم السياسية .

وفي هذا المجال ، تشكلت « قيادة إقليم فلسطين » في حركة القوميين العرب ، انبثقت عنها منظمة « شباب الثأر » كجناح عسكري . لكنها لم تتمكن من الصدام المباشر مع العدو . واكتفت بعمليات الاستطلاع والاتصالات داخل الأرض المحتلة .

كما تشكل داخل حزب البعث العربي الاشتراكي تنظيم حزبي متميز عرف باسم « فرع العمل الفلسطيني » ، بهدف التعبئة العقائدية والسياسية والنضالية للجماهير الفلسطينية .

وفي عام ١٩٥٩ ، إبان الصراع بين بغداد وبين القاهرة ، كون الرئيس العراقي الراحل عبد الكريم قاسم ما أسماه « فوج التحرير الفلسطيني » انضم إليه نحو ثلثمائة جندي فلسطيني مقيمين بالعراق ، بالإضافة إلى خمسين ضابطاً فلسطينياً من العراق ولبنان والأردن والخليج . وظل هذا الفوج تحت إمرة الجيش العراقي دون أن يقوم بعملية واحدة ضد العدو الإسرائيلي . وعندما تشكل جيش التحرير الفلسطيني بعد قيام منظمة التحرير ، التحق جنود وضباط هذا الفوج بقطاعاته العاملة في العراق .

ووفقاً لما راوه لى الأستاذ أمين هويدى رئيس جهاز المخابرات ووزير الدفاع السابق فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، أنه سعى الى ترتيب لقاء بين الرئيس وبين صديق فلسطينى له هو الدكتور عصام السرطاوى بناء على طلبه ، وأن اللقاء تم بالفعل فى القاهرة فى أواخر عام ١٩٦٣ . وعرض السرطاوى على الرئيس عبد الناصر مشروعه بتكوين جبهة فلسطينية للتحرير بطريق الكفاح المسلح وطلب دعم القاهرة وقيادة عبد الناصر لهذا المشروع وأن عبد الناصر أكد له أن القاهرة تدعم كل تحرك يقوم به أبناء فلسطين لتنظيم أنفسهم من المشاركة فى تحرير بلادهم . على أن يكون هذا التحرك مستقلاً ولايصبح طرفاً فى الصراعات الناشئة فى الساحة العربية وأنه ، أى الرئيس عبد النصر ، يفكر منذ مدة فى دعوة أبناء الشعب الفلسطينى فى تنظيم أنفسهم بأنفسهم فى كيان وطنى يؤكد الطبيعة الوطنية التحريرية للقضية الفلسطينية ، ويتعامل من موقع استقلالى مع جميع القوى والحكومات العربية والقوى والهيئات العالمية . وأنه فى هذا المجال ينصح بضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية للشعب الفلسطينى تنظيمياً وسياسياً ، وضمان عدم التشرذم والانقسام الى تنظيمات متعددة ومتناحرة .

الملاحظة السادسة

تدور حول أن كل الجهود التى صاحبت إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية والجيش الملحق بها ، وقيام المنظمات الفلسطينية المستقلة أو فى إطار الأحزاب القومية ، ظلت مقتصرة على العمل السياسى البحت فى إطار الصراعات العربية - العربية فى الساحة . وإذا كان هذا كله قد مهد الأرضية لبلورة الهوية والكيان الفلسطينى المستقل ، وتعامل نظرياً مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرر وطنى . فإن ذلك لم يدخل حيز النضال المسلح الفعلى ، إلا بقيام « فتح » تحت اسم قوات العاصفة بأول عملياتها لحرب العصابات ضد العدو الصهيونى فى أول يناير ١٩٦٥ ولهذا فإن هناك إجماع فلسطينى وعربى اليوم على اعتبار هذا اليوم هو تاريخ ميلاد الثورة الفلسطينية المعاصرة والتى ظلت تختبر ، سرياً ، منذ عام ١٩٥٩ .

وكان هذا العمل العسكري مفاجأة تامة لجميع الأحزاب والقوى السياسية العربية رغم علم البعض بأن ثمة منظمة فلسطينية « غامضة » قد تكونت تحت قيادة لا ينتهى أى من أعضائها الى أحزاب سسياسية ، وحتى من كان ينتهى إليها قد استقال منها مثل فاروق القدومى بالنسبة لحزب البعث العربى الاشتراكى . وشملت المفاجأة أيضاً جميع النظم العربية وبعد فرض تعميم إعلامى على هذا الحدث من جانب البلاد العربية لعدة أيام ، راحت المواقف تتحدد منه ومن منظمة فتح ، تباعاً .

وفى إطار ما يعنيها فى هذه الورقة . فإن مصر الناصرية ، بناء على تقارير مخبراتها ، أهتمت من أقدموا على هذا الحدث بأنهم « اخوان مسلمون متعصبون » ألحقته بعد ذلك باتهاماتهم بأنهم عملاء للمخابرات الأمريكية .

أما حزب البعث العربى الاشتراكى فقد اعتبرهم « انفصاليين » ولكنه عمد فى نفس الوقت الى محاولة احتواء فتح والسيطرة عليها من الداخل عن طريق زرع عدد من الكوادر البعثية فى صفوفها . ولكن المحاولة فشلت .

وانتقد عدد من قيادى وكتاب حركة القوميين العرب مثل الفقييد غسان كنفانى (فلسطينى ومن أبرز قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فيما بعد) انفراد فتح بتحريك مغامر لم تعد له الجماهير سلفاً ، وذلك فى مقالات نشرت بجريدة المحرر اللبنانية ، رد عليها أبو إياد أحد قادة فتح البارزين تحت اسم مستعار .

واتخذ الشيوعيون العرب - وخاصة الحزب الشيوعى الأردنى - موقف الحذر والشك من حركة فتح المسلحة باعتبارها تعبيراً عن برجوازية صغيرة مغامرة . وهاجم أحمد الشقيرى باسم منظمة التحرير الفلسطينية الحركة على أساس أنها تصب موضوعياً فى خدمة أعداء حركة التحرير الفلسطينية .

وربما كانت جبهة التحرير الجزائرية التى تولت السلطة السلطة بالجزائر بعد الاستقلال هى التنظيم السياسى الوحيد الذى رحب بحركة فتح وعلمية العاصفة باعتبارها أول خطوة على طريق التحرير الحقيقى لفلسطين .

وكانت الجزائر قد وافقت على انشاء مكتب لفتح على أراضيها منذ عام ١٩٦٤ .

وتتابع بعد ذلك قيام المنظمات الفدائية الفلسطينية السرية التي تنهج ، مثل فتح ، طريق الكفاح المسلح ، منها ما كان مستقلاً عن الأنظمة مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقوات الأنصار الشيوعية ، ومنها ما كان على علاقة وثيقة ببعض الأنظمة القومية التقدمية بعبارة ذلك الوقت مثل منظمة الصاعقة (طلائع حرب التحرير الشعبية) التي ارتبطت بحزب البعث الحاكم في سوريا . ثم فيما بعد حركة التحرير العربية التي ارتبطت بحزب البعث الحاكم في العراق . وذلك بعد الانقسام الذي حدث للقيادة القومية للحزب في عام ١٩٦٤ .

وبالتالى فإن الساحة الفلسطينية وكذلك الساحة العربية وجاهيرها الوطنية أصبحتا بعد ذلك تعيشان ما سمي « بالازدواجية » في المسؤولية والممارسة بين منظمة التحرير الفلسطينية التي باتت تحظى بالشرعية العربية وبين المنظمات الثورية المسلحة وأبرزها فتح . وقد استمر هذا الوضع الى ما بعد حرب ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية التي تخلقت عنها أوضاع وظروف جديدة في الوطن العربى عامة وفى ادارة الصراع العربى الإسرائيلى بصفة خاصة .

وما يجدر الاشارة له هنا أن فتح مع انتقادها الشديد لمنظمة التحرير الفلسطينية « التي ليس من طبيعتها الإعداد لمعركة قريبة ضد العدو . وهذا وحده لا يتفق مع منطقنا الذى أصبح واقعا عمليا فى بطاح فلسطين » إلا أنها حرصت - بوعى الحقيقة علاقات القوى وطبيعة المرحلة - على أن لا تقطع الجسور مع المنظمة أو تستفز بالعداء القوى والنظم العربية المساندة لها . وفى ٢٨ يناير ١٩٦٥ أصدرت العاصفة الجناح العسكرى لفتح بياناً أكدت فيه أنها « يههما أن تعلن بوضوح تام أن مخططاتها فى الميدان العسكرى والسياسى لا تتعارض مع المخطط الفلسطينى والعربى الرسميين فى المعركة لأن الكفاح من أجل فلسطين يصب فى مجرى واحد يبتدىء وينتهى باجتثاث الخطر

الصهيوني على أرضنا » . وكان موقف فتح في هذا المجال يتميز عن موقف بقية التنظيمات الفدائية الأخرى ، التي شنت هجوما عنيفا بهدف تدمير منظمة التحرير والحلول محلها . ولكنها عادت فاقتربت من موقف فتح في المطالبة « بإشراك الفئات الثورية والمسلحة في تقرير سياسة المنظمة ونهج تعاملها مع الحكومات العربية والأجنبية » .

واندلعت حرب ١٩٦٧ وانتهت الى نتائجها المعروفة بهزيمة مهولة للنظامين الناصري - المصري والبعث السوري بصورة خاصة والعربي بصورة عامة . ووقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي . وحين خرست مدافع الجيوش العربية ، ظلت الحركة المسلحة الفدائية الفلسطينية وحدها في الساحة تقاوت العدو الإسرائيلي من خلال حرب العصابات . خاصة وأن الموانع والحواجز التي كانت تقيها الأنظمة العربية في وجه انطلاق الحركة الفدائية كانت قد سقطت أيضاً مع الهزيمة .

وفي محاولة من إسرائيل لقطع الطريق على استقرار ونمو حركة التحرير الوطنية الفلسطينية المسلحة فقد بادرت في ٢١ مارس ١٩٦٨ الى شن هجوم مفاجيء على منطقة الكرامة في غور الأردن الشرقي ، حيث تتركز القواعد الأساسية للتنظيمات المسلحة وعلى الأخص منظمة فتح . وكان قوام الهجوم ١٥ ألف جندي تساندهم وحدات مدفعية وأربعة أسراب طائرات نفثة هيلوكوبتر . واندلعت نيران معركة عنيفة بين الجيش الإسرائيلي وبين قوات الثورة المحدودة العدد والعدة في ذلك الوقت على جبهة تمتد بطول ٥٠ كيلو متراً . وعلى الرغم من الخسائر التي منيت بها الثورة الفلسطينية فإنها قاتلت بشراسة وأنزلت خسائر فادحة بالمهاجرين الإسرائيليين واضطرتهم الى الانسحاب .

وشكلت هذه المعركة نقطة تحول خطيرة لصالح الثورة والكفاح المسلح على كافة المستويات ، في الواقع الفلسطيني والواقع العربي على السواء . وتدفع المتطوعون الفلسطينيون والعرب والمساعدات المادية والدعم بالسلاح

على المنظمات الفدائية . وخاصة منظمة فتح التي قادت معركة الكرامة . وترسخ - من يومها - أنها العمود الفقري للثورة . ولقيت تجاوبا واسعا وعميقا من الجماهير الشعبية العربية ، اضطرت العديد من التنظيمات والأحزاب القومية والتقدمية الى اسقاط تحفظاتها السابقة أو على الأقل تجميدها وإعادة مناقشتها حتى لاتصطدم بمجموع الحركة الجماهيرية بل وقواعدها .

وفي هذه الفترة - وخاصة بعد معركة الكرامة - قررت فتح أن تبدأ بممارسة سياسة عربية على مستويين .

الأول دعم وتنظيم علاقاتها بالجماهير العربية الى أقصى حد ممكن .

والثاني دعم علاقاتها مع النظم القومية التقدمية ، والانتفاع بهذا الدعم في الضغط على النظم الأخرى سواء منها المحافظة التي تملك القوة المالية مثل السعودية ، أو تلك التي تشكل أراضيها عبقا إستراتيجيا للثورة وحركتها مثل الأردن ولبنان . وركزت فتح في اتصالاتها مع مصر الناصرية في المقام الأول . وكسبت بالفعل دعم ومساندة عبد الناصر الى أقصى حد وبدون شروط حتى وفاته في عام ١٩٧٠ . ثم مع سوريا البعثية ، في المقام الثاني ، ولكن علاقاتها ظلت ، سواء من خلال فتح أو من خلال منظمة التحرير فيما بعد ، تتسم بالتعاضد والصراع معاً ، وذلك لأسباب موضوعية عديدة منها ما يتعلق بظروف الصراع على السلطة داخل أجنحة البعث ومحاولة كل جناح استخدام الثورة لصالحه . ومنها ما يتصل بالدور السوري في المشاركة أو فرض أوضاع على الثورة من خلال منظمة الصاعقة التابعة له ، تحت شعار قومية المعركة ، ودور سوريا الخاص بشأنها .

في إطار هذه الظروف نضج الوضع لحسم قضية الازدواجية في الساحة الفلسطينية بين منظمة التحرير التي ظلت تتمتع بالشرعية العربية بين حركة التحرير الوطنية الفلسطينية المسلحة بفصائلها المختلفة وفي مقدمتها منظمة فتح .

وبات واضحاً أن الجماهير الفلسطينية في داخل الأرض المحتلة وخارجها

وكذلك مصر الناصرية تقف بكل ثقلها لصالح فتح . الأمر الذى اضطر الشقيرى الى تقديم استقالته فى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٧ . وانعقد المؤتمر الوطنى الفلسطينى بالقاهرة فى يوليو ١٩٦٨ بمشاركة مائة مندوب اختارهم اللجنة التحضيرية وأوكل إليها مهمة اختيار أعضاء المجلس الوطنى على أساس الربط بين مسألة الوحدة الوطنية وبين وحدة العمل الثورى . واجتمع المجلس الوطنى الجديد فى دورته الخامسة فى فبراير ١٩٦٩ ، وانتخب لجنة تنفيذية جديدة برئاسة ياسر عرفات ، الذى كانت فتح قد أعلنت قبيل زيارة الرئيس عبد الناصر الى موسكو فى يوليو ١٩٦٨ وبرفته ياسر عرفات سراً ، اعتاده ناطقا رسميا باسم الحركة ، وممثلاً لها على كافة المستويات الرسمية والشعبية والتنظيمية والمالية والإعلامية .

وفتحت بذلك أبواب منظمة التحرير أمام جميع القوى والتيارات والتنظيمات المسلحة الفلسطينية على أساس أنها الوعاء السياسى للوحدة الوطنية . وأصبحت القيادة فى المنظمة ممثلة للعمل الثورى . وانتهت مشكلة الازدواجية . وبدأت مرحلة جديدة للثورة الفلسطينية .

وفى هذه المرحلة ظل الهدف المعلن للمنظمة هو الهدف الاستراتيجى البعيد المدى للثورة وهو « تحقيق التحرير الشامل والعام للتراب الفلسطينى كله . والمضى بالثورة الى أن يتم تحقيق النصر وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية البعيدة عن كل أشكال التمييز الدينى والعنصرى » .

وقد أيدت جميع القوى والأحزاب القومية والتقدمية العربية الهدف المعلن للمنظمة . وذلك فيما عدا الشيوعيين العرب ، بما فى ذلك الشيوعيين الفلسطينيين الذين كانوا منتمين للحزب الشيوعى الأردنى ، وشرعوا فى العمل على تكوين حزب شيوعى فلسطينى مستقل . وكانت وجهة نظر الشيوعيين بصفة عامة أن هدف المنظمة صحيح استراتيجيا على المدى البعيد ، ولكنها مطالبة بأن تحدد فى إطار المدى العاجل والمتوسط أهدافا مرحلية يمكن إنجازها خلال تعبئة فلسطينية وعربية بمعيار الامكانيات المتاحة وعلاقات

القوى الإقليمية والدولية . ولكنهم مع ذلك لم يطرحوا تحديدا مجسدا بدقة لأهداف المدى العاجل والمتوسط .

الملاحظة السابعة : تتمثل في أنه منذ حلت قضية الازدواجية للكيان الفلسطيني ، بعد هزيمة ١٩٦٧ ، من خلال تولى التنظيمات الثورية المسلحة مسؤولية قيادة منظمة التحرير ، مع تميز « فتح » بوزن خاص فيها ، فإن المنظمة باتت تمارس مسؤولياتها القيادية على نحو فعال وأكثر تنظيما للجماهير الفلسطينية في داخل وخارج الأرض المحتلة . وتستقطب الاعتراف بها كممثل للشعب الفلسطيني ليس فقط من الجماهير الشعبية العربية بل من النظم والحكومات العربية والأجنبية .

ولكنها في نفس الوقت أصبحت قوة ذات ثقل له وزنه الاستقلالي المتزايد في الساحة العربية . الأمر الذي يحد من قدرة النظم العربية على المناورة أو المزايدة عليها . سواء من ناحية اليمين أو من ناحية اليسار . وهذا دفع بتكوين تحالف أمريكي إسرائيلي يستند موضوعياً الى تأييد الرجعية العربية ، منذ بداية السبعينات لمحاولة تحجيم المنظمة والحد من نفوذها الفلسطيني والعربي والدولي ، إن لم يكن تصفيتها وتحطيم ما أصبح يعرف بهيكلها الأساسية .

وفي هذا الإطار ، يرصد المراقب أنه في كل مرة تمكنت فيه المنظمة من بناء مركز قوة تنظيمية وبشرية وعسكرية لها على أرض عربية في تلامس جغرافي مع إسرائيل ، أو في كل مرة نسجت فيها علاقات نضالية قوية مع الحركة الوطنية في بلد عربي أو نظام عربي يندرج في مجموعة ما كان يسمى بالنظم التقدمية ، فإنه سرعان ما يتكون تحالف أمريكي إسرائيلي مع القوى الانزالية والرجعية في المكان لضرب الثورة ومحاولة تصفيتها مستغلاً في ذلك صعوبات تواجد الثورة في حالة الحصار العربي الواقع على الأرض ، وما يكون هناك من تجاوزات وأخطاء للمنظمة أو بعض الأعضاء المنتهين إليها .

وهكذا تفجرت العديد من الأزمات الخطيرة ، التي كانت كل منها

امتحان الحياة أو الموت للثورة . وبدأت الأزمة الأولى في الأردن من خلال اشتعال الحرب الأهلية فيما بين سبتمبر ١٩٧٠ ويوليو ١٩٧١ وتدخل مصر الناصرية لإيقاف مجازر التصفية التي وإجبتها الثورة منفردة بعد أن توقفت القوات العراقية والسورية البعثية المتواجدة في المكان أو بالقرب منه عن التدخل لصالح الثورة ، رغم الوعود السابقة .

وبعد أن انتقلت الثورة بمركزها الى لبنان ، اندلعت الأزمة الثانية على مرحلتين . الأولى عام ١٩٦٩ حول تحديد وتحجيم الوجود الفدائي ومحاولة حلها مؤقتا بتدخل من مصر الناصرية فيما عرف باسم اتفاقية القاهرة بين السلطة اللبنانية وبين المنظمة . والذي لم يلبث أن انهار باشتعال الحرب الأهلية في لبنان منذ ١٩٧٥ . (لاحظ ظاهرة تفجير الحرب الأهلية في كل مرة على شكل طائفي) . وفي هذه المرة اتخذت سوريا البعثية (بعد حركة التصحيح التي قام بها الرئيس الأسد واستولى فيها على السلطة من جناح بعثي آخر كان يقوده جديد - الآتاسي - زعين) موقفا في البداية لصالح الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية . ولكنها تدخلت ضد الثورة والحركة الوطنية اللبنانية في يونيو ١٩٧٦ . لصالح الكتائب والقوى الانعزالية عندما أوشك الحلف الفلسطيني اللبناني أن يحقق نصرا حاسما . ونشب بالفعل قتال ضارى لأول مرة بين سوريا البعثية وبين الثورة الفلسطينية*شمل بيروت وصيدا وطرابلس وجبل لبنان . ومن ذلك الوقت بدأت تتراكم الشواهد والأدلة على محاولة سوريا البعثية إخضاع المنظمة لسيطرتها ، والتي بلغت درجة الأزمة الحادة الراهنة - حيث تدعم سوريا المنشقين ضد فتح والمنظمات المعادية لوحدة منظمة التحرير واستقلالية قرارها وقيادتها الشرعية . وي طرح في إطارها بين وقت وآخر مشروعات لإقامة منظمة تحرير بديلة أو سحب الاعتراف من منظمة التحرير .

وفي هذه المرحلة ، وقع صدام سياسي أمكن استيعابه وتجاوزه بين مصر الناصرية - الناصرية وبين المنظمة حول الموقف من قبول مصر من مبادرة

روجرز عام ١٩٧٠ ورفض الثورة لذلك . وتم الاتفاق على أحقية كل طرف ، بحكم طبيعته وظروفه ، في اتخاذ موقفه وعلى أساس أن موقف مصر تكتيكي يقصد به استغلاله في بناء حائط الصواريخ للدفاع الجوي ، في حين أن موقف الثورة استراتيجي يرفض التسوية السياسية على أساس القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن والذي سبق أن قبلته مصر ورفضته الثورة باعتباره يتعامل مع قضية الشعب الفلسطيني كقضية لاجئين لا قضية تحرير وطني ، ووقعت في نفس الفترة صدامات سياسية عنيفة استخدم فيها سلاح التصفية الجسدية لبعض قادة الثورة . بين منظمة التحرير وبين حزب البعث العربي الحاكم في العراق . وكان الدافع الى ذلك جملة عوامل من بينها التزق الذي ساد علاقات النظم الوطنية التقدمية فيما بينها وبين بعض ، وجنوح المنظمة الى التعاون الوثيق مع مصر - الناصرية من ناحية ، والحرص على التعامل الإيجابي مع سوريا - البعثية (بعد الانشقاق في حزب البعث) باعتبار أهمية الموقع الاستراتيجي لسوريا بالنسبة للثورة الفلسطينية ، وكان البعث في العراق يعتبر كل من مصر وسوريا بعد هزيمة ١٩٦٧ ، قد أسقطا الخيار العسكري وياتا يسعىان الى تسويات سياسية سلمية مع العدو عبر الولايات المتحدة الأمر الذي يصفى القضية الفلسطينية ذات البعد القومي الجوهري في الصراع .

وشرعت مصر بعد وفاة عبد الناصر وتولى أنور السادات للرئاسة تضغط على منظمة التحرير للمضي معها في سياسة الخطوة خطوة التي مارسها هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وأفرخت اتفاقيات فض الاشتباك الثلاث على كل من الجبهة المصرية والسورية مع العدو الإسرائيلي ، وإقامة حكومة جديدة في المنفى تسقط الخيار العسكري وتركز على جهدها في الحل السياسي الدبلوماسي ، ولكن المنظمة ظلت تقاوم هذه الضغوط بقوة الى الدرجة التي وصلت معها الى القطيعة مع مصر بعد انتهاج مصر لسياسة كامب ديفيد وإبرام الصلح المنفرد مع إسرائيل الذي طرح مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني الذي حاربه المنظمة باعتباره يصفى أسس قضية التحرير

الوطني الفلسطيني وفي ١٩٧٨ شاركت كل من سوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطي في تكوين ما عرف في الساحة العربية باسم جبهة الصمود والتصدي بهدف بلورة موقف قومي تقدمي عربي موحد لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي ، سياسياً وعسكرياً ضد جبهة كامب ديفيد من ناحية وتردد وضعف الالتزام القومي بالقضية لدى بقية البلاد العربية التي اكتفت حسب تعبيرها - بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر والمناهضة اللفظية لكامب ديفيد ، من ناحية أخرى .

وجاءت قفة أزمة الوجود وامتحان الحياة والموت بالنسبة لمنظمة التحرير في مواجهتها للغزو الإسرائيلي للبنان في يونيو ١٩٨٢ . ولم يقف معها في المعركة الرهيبة التي دارت بينها وبين إسرائيل التي استخدمت فيها ثلثي قواتها المسلحة البرية والجوية والبحرية غير الحركة الوطنية اللبنانية وقواتها المسلحة التي وضعتها تحت قيادة القوات المسلحة لمنظمة التحرير . استهدفت الحرب بجانب احتلال لبنان وفرض معاهدة السلام بشروط اسرائيلية عليه ، تصفية ما سمته إسرائيل بالهياكل الأساسية لمنظمة التحرير . واستطاعت القوى المشتركة للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية التي كانت تضم الأحزاب والقوى الناصرية والقومية في لبنان والحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي أن تصمد في مقاومة العدو وإنزال أفدح خسائر منى بها جيشه في تاريخ الحروب العربية الإسرائيلية الخمس السابقة . وأن تمنع الجيش الإسرائيلي من اختراق بيروت رغم الهجوم عليها وقصفها المستمر من البر والبحر والجو لمدة ثمانية وعشرين يوماً . ولكن المنظمة اضطرت مع ذلك الى الخروج من بيروت الى تونس والجزائر وصنعاء وعدن ، حيث لم يقدم لها أى نظام أو جبهة الصمود والتصدي أو فصائل حركة التحرر العربي أى عون أو دعم له أهمية تذكر في المعركة .

مع هذه الأزمات الطاحنة والمتعقبة واجهت المنظمة الفلسطينية معارك متوالية ضد حصار سياسي وجغرافي وعسكري من الامبريالية الأمريكية في تحالفها مع إسرائيل ، وكذلك حصار عربي واقعي . وبدأ كما لو أن جميع

القوى الإقليمية والدولية في الصراع قد اتفقت موضوعياً - بدرجة أو بأخرى - على تصفية منظمة التحرير أو على الأقل توجيهها الى أقل قدر ممكن من الفاعلية والتأثير .

وخلال هذه المرحلة القلقة العنيفة ، كان لا مفر من أن تتعدد الاجتهادات والمواقف الفكرية السياسية والعلمية ، داخل المنظمة من ناحية وبين بقية القوى القومية التقدمية سواء أكانت حاكمة أو في المعارضة . وذلك حول كل شيء تقريباً : الخط السياسى ، إدارة الصراع التحالفات ، الأخطاء والنواقص .. الخ

في هذا الإطار يمكن رصد مجموعة من الظواهر لحركة منظمة التحرير في علاقات أعضائها بعضهم وبعض وعلاقتها مع القوى القومية والتقدمية في الوطن العربى . وهى ظواهر مزدوجة السمات طبقاً لرؤية ومنظور كل فصيل إليها ، إيجاباً أو سلباً .

ولعل أهم هذه الظواهر يتحدد فيما يلى :

علاقة المنظمة ودورها في الواقع العربى . وهل هى أداة التنوير لهذا الواقع ؟ أم أن دورها التنويرى ينبع من خلال تلاحمها مع حركة الجماهير وتنظيمياتها وأحزابها القومية والتقدمية دون أن تحل محلها أو تختلس بعض أو كل مهامها . وقد حاولت المنظمة في هذا الإطار أن ترفع شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد العربية . وفى نفس الوقت تجعل من نفسها ونضالها ، محوراً لتجميع كل القوى القومية . والتقدمية في الساحة العربية على اختلاف منابها الاجتماعية والفكرية في بناء جبهوى قام في عام ١٩٧٢ في بيروت تحت اسم الجبهة المشاركة في الثورة الفلسطينية .

ثانياً الجمع أو التمييز ، وكيفية ذلك في كل حالة ، بين العمل السياسى وبين العمل العسكرى . ويتعبير آخر هل يستحق الأمر السعى وراء الشرعية العربية والدولية والمشاركة في المباحثات والعمل السياسى العربى والدولى من أجل ما أصبح يعرف باسم « الحل العادل والشامل للصراع » أم أن ذلك

سراب وهم لا طائل من ورائه إلا الوقوع في شرك التسويات الأمريكية والإسرائيلية والعربية المطروحة . وأن المنظمة يتوجب عليها أن تصب كل جهدها في العمل العسكري وحده ولو أدى ذلك الى العودة الى السرية الكاملة . وكانت هذه القضية قد برزت في داخل الساحة الفلسطينية وفي الساحة العربية إزاء إعترااف الأمم المتحدة بمنظمة التحرير كعضو مراقب يتمتع بالشرعية الدولية في نوفمبر ١٩٧٤ .

ثالثاً : طبيعة العلاقة بين الطابع الوطني الخاص الفلسطيني وبين الطابع القومي العام للقضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع العربي الإسرائيلي وأحقية أو مدى ما يمكن أن يكون لمنظمة التحرير من قرار وطني مستقل بالقياس الى القرار القومي العام . وكان ذلك إزاء ما حصلت عليه المنظمة من اعتراف عربي خلال مؤتمر الرباط في اكتوبر ١٩٧٤ بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وكان حزب البعث السوري هو أقصى الأحزاب القومية في عدائه لاستقلالية القرار الفلسطيني . وذلك على أساس أنه يفرغ القضية من مضمونها القومي ، ويدفع بها الى ساحة التسويات والتنازلات التي تحاول حصار صمود سوريا .

رابعاً : إمكانية تحديد هدف مرحلي للواقع الراهن والمستقبل المنظور لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهل هذا يضر بالهدف الاستراتيجي البعيد المدى أم يصب في خدمته . وكان ذلك في مواجهة ما انتهى إليه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة بالقاهرة في يونيو ١٩٧٤ حيث أصدر بناء على ما أسماه بالمستجدات على الساحة الفلسطينية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، برنامجاً سياسياً مرحلياً عرف بمصطلح « برنامج النقاط العشر » يدعو فيه الى « إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة (طورها بعد ذلك الى الدولة الفلسطينية المستقلة) على كل جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريرها » . وذلك إنطلاقاً من أن « أية خطوة تحريرية تتم ، هي حلقة لمابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس السابقة » .

وقد كان هذا القرار الذى صدر بموافقة جميع المنظمات الأعضاء في منظمة التحرير ، سبباً ؛ في إثارة مناقشات فكرية وسياسية حادة شاركت فيها جميع القوى والتنظيمات والأحزاب القومية والتقدمية ، وانقسمت على بعضها بما أدى الى وقوف العراق موقفاً معادياً منه بشدة واعتبره « مؤامرة تصفوية للهدف الفلسطيني القومى » كما سحبت مجموعة من المنظمات موافقتها عن القرار وهى الجبهة الشعبية - القيادة العامة وجبهة التحرير العربية ، وجبهة النضال الشعبى ، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التى أعلنت أيضاً فى أول سابقة من نوعها - انسحابها من عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير . وكونت هذه الفصائل فيما بينها ما عرف باسم « جبهة الرفض » ولا تزال هذه الجبهة - تحت مسميات أخرى وفي أوضاع مختلفة - هى منبع حركة الانشقاقات والتصادمات داخل منظمة التحرير حتى وقتنا الحاضر . مع تعديل في موقف القوى القومية العربية المساندة لها . فهى اليوم البعث السورى بدلاً من البعث العراقى ، ولذلك خرجت من جبهة الرفض جبهة التحرير العربية الموالية للعراق وحلت محلها الصاعقة لسوريا .

ومنذ ذلك الوقت بدأت تظهر في الواقع العربى تحليلات وتصنيفات لقوى منظمة التحرير بين يمين ويسار ، رغم أن الجميع مازال يسلم بأن المرحلة ذات طبيعة تحرر وطنى في الأساس لشعب مطرود من أرضه ومشتت في أكثر من بلد في العالم .

خامساً : الموقف في الأردن وخاصة بعد الحرب الإسرائيلية - الفلسطينية - اللبنانية في يونيو ١٩٨٢ وخروج منظمة التحرير من بيروت ، ومناقشات الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطنى التى انعقدت بالجزائر في فبراير ١٩٨٢ بمشاركة جميع فصائل المنظمة حول طبيعة العلاقات الخارجية مع الأردن . اعترف الجميع بالأهمية الاستراتيجية للأردن بالنسبة لواقع ومستقبل الثورة الفلسطينية ، سواء من ناحية أن الأردن تشكل أطول جبهة مواجهة مع إسرائيل ، أو أنها - من ناحية أخرى - تضم أكبر كتلة بشرية

فلسطينية خارج الأرض المحتلة ، هذا فضلاً عن العلاقات التاريخية الشعب الأردني والشعب الفلسطيني . ولذلك فقد كان هناك إجماع ضرورة أن توثق المنظمة علاقاتها الى أقصى حد مع الجماهير الأردنية وتنظيماتها السياسية والشعبية . بيد أن الخلاف بين فصائل منظمة التحرير الذي شق حرب التصفية الأولى ضد منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٧٠ ، وأن هناك نتيجة لذلك وبسبب الظروف الموضوعية للصراع تشق بأطباع الأردن ، كي يتملك الحد الأدنى من المقومات والامكانات كدولة ، فطمع الى استعادة ضم الضفة الغربية إليه ، وهو ما حاول به من خلال المشروع الذي طرحه في عام ١٩٧٢ تحت اسم المملكة المتحدة . وبالتالي فهو - موضوعياً - يشكل قوة بديلة للمنظمة / وقد هذا الموقف لفصائل منظمة التحرير الموالية للخط السوري البعثي . المجلس في النهاية أيد وجهة نظر الأغلبية « وفتح » التي استندت ظروف المنطقة بصفة عامة وظروف الصراع بصفة خاصة قد تغيرت تمام أحداث كامب ديفيد والحرب الفلسطينية - اللبنانية الإسرائيلية في ١٩٨٢ ، وأنه إذا كان يجب التركيز على إنجاز الهدف المرحلي للثورة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الضفة الغربية وغزة ، فيإذ الضروري إعادة ترتيب الأوضاع مع الأردن بما يتخدم هذا الهدف . خاه الأردن التزم بقرار القمة العربية بأن منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ورفض الاشتراك في سياسة واتفاقيات ديفيد وأن هذا الترتيب للأوضاع يستلزم التعامل مع الخلافات والصراع الأردنية الفلسطينية باعتبارها تناقضات فرعية بالقياس مع التناقضات ضد التحالف الأمريكي الإسرائيلي على أساس رفض كامب ديفيد والأردني ومبادرة ريجان . وأى مشروع آخر للصالح المنفرد مع إسرائيل لا إنابة أو تفويض من المنظمة للأردن في التباحث باسمها وإنما العمل مشتركة من خلال صيغة المؤتمر الدولي متخذين من مقررات قمة فاس

(الذى عرف باسم المشروع العربى للسلام) الحد الأدنى للموقف الأردنى الفلسطينى . هذا بالإضافة الى أن الأمن المشترك يستلزم إعداد كوارر خاصة كونفدرالية بين الأردن وفلسطين بعد قيام دولتها الوطنية المستقلة ، وإن ذلك هو المدخل الواقعى والحقيقى لوحدة النضال الأردنى الفلسطينى على المستوى الشعبى .

وقد تأكد هذا الموقف من جديد خلال قرارات الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى التى انعقدت بعمان فى ١٩٨٤ .

وحول هذه الموقف اتخذ حزب البعث لحام فى سوريا جانب المعارضة الجذرية الى حد رفع شعار إسقاط النظام الإردنى واعتبار هذا مهمة ملحة للجماهير الاردنية والفلسطينية معاً . ورأى هذا الموقف من جانب المنظمة دليلاً على انحراف قيادتها اليمينية وتحالفها مع الرجعية العربية لتصفية القضية . وشارك سوريا فى هذا المجال مؤتمر الشعب العامل فى ليبيا .

وانقسمت الحركة الوطنية اللبنانية بين مؤيد للموقف السورى مثل الحزب القومى السورى والحزب التقدمى الاشتراكى . وبين اتخاذ موقف الحذر مع نقد النهج اليمى لقيادة المنظمة مثل الحزب الشيوعى اللبنانى والحزب الشيوعى الأردنى ، وبعض الفصائل الناصرية .

فى حين لقى موقف المجلس الوطنى الفلسطينى التأييد مشروطاً بالضمانات التى تضمنتها قرارات المجلس كل من جبهة التحرير الجزائرى والحزب الاشتراكى اليمى وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى المصرى ، والاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية بالمغرب وتونس وحزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين فى تونس .

سادساً : الموقف من مصر الرسمية بعد سقوط السادات وتولى الرئيس حسنى مبارك مسئولية الرئاسة .

كانت منظمة التحرير قد اتخذت دوماً ، بعد كامب ديفيد ، موقفاً يميز

بين مصر الرسمية ومقاطعتها وبين استمرار العلاقات مع الحركة الوطنية المصرية من أجل النضال المشترك لإسقاط نهج واتفاقيات كامب ديفيد .

ولكن قيادة المنظمة طلبت إعادة النظر في هذه المعادلة على ضوء المستجدات في الواقع المصري والواقع العربي بعد الحرب الإسرائيلية - الفلسطينية اللبنانية في يونيو ١٩٨٢ . وذلك على أساس رصد عدد من التوجيهات الإيجابية التي صدرت عن النظام المصري تحت قيادة الرئيس مبارك ، وفي مقدمتها إعادة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني ، وهو الاعتراف الذي كان الرئيس السادات قد اسقطه تنفيذاً لاتفاقية كامب ديفيد والصلح المنفرد مع إسرائيل . وسحب السفير المصري من تل أبيب احتجاجاً على الغزو الإسرائيلي للبنان ومجازر صابرا وشاتيلا ، والتدني المستمر لعلاقات التطبيع مع مصر ، وإيقاف مباحثات الحكم الذاتي الذي يتناقض مع حق تقرير المصير من جانب ، ولأنه لا يحق لأى قوة عربية أن تتحدث باسم الفلسطينيين أو نيابة عنهم ، من جآخر .

وعلى هامش الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطنى التى انعقدت بعد الخروج من بيروت فى الجزائر فى فبراير ١٩٨٢ ، تم اجتماع ضم جميع فصائل الحركة الوطنية المصرية من ناحية وفصائل منظمة التحرير لدراسة كيفية ممارسة هذه المعادلة فى ضوء المتغيرات . وانتهى الاجتماع الى ضرورة تشجيع النظام المصري على الرغم من التزامه الرسمى المعلن بكامب ديفيد على مزيد من الخطوات التى تؤدى الى ابتعاده الفعلى عنه ، وذلك بالاتفاق مع الحركة الوطنية المصرية . وتم إعادة صياغة المعادلة على أساس أن تقيم المنظمة علاقاتها مع النظام المصري بمقدار ابتعاده عن كامب ديفيد . وذلك على أساس أن إسقاط نهج واتفاقيات كامب ديفيد ، ليست قضية مصرية وحسب ، وإنما هى قضية عربية وقومية ، وأنها لن تتم فى يوم وليلة نتيجة علاقات القوى السياسية والعسكرية على المستوى القومى والإقليمى والدولى وإنما من خلال نضال طويل النفس وأنه ثبت مدى الضرر الفادح الذى أصاب العمل الجماعى العربى نتيجة افتقاد دور مصر وثقلها فى الساحة العربية ، وأن استعادة هذا

الدور بفاعليته الوطنية والقومية ضرورة يحتمها النضال القومي والفلسطيني معاً حيث أن عزل مصر عن وطنها العربي وقضاياها هو هدف استراتيجي للتحالف الأمريكي الإسرائيلي .

وجاءت زيارة ياسر عرفات بوصفه رئيس اللجنة التنفيذية والقائد العام لقوات الثورة ، للقاهرة ولقاؤه مع الرئيس حسنى مبارك فى أواخر عام ١٩٨٣ لتؤجج الصراعات داخل منظمة التحرير وفى الساحة العربية حول هذه الخطوة .

واعتبر ياسر عرفات ومؤيدوه وخاصة الأغلبية الساحقة للتجمعات الجماهيرية فى الأرض المحتلة أن هذه الخطوة هى ترجمة لقرار الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى السابق الإشارة إليه ، حيث أن مصر الرسمية وفرت الحماية البحرية والجوية لقوات الثورة الفلسطينية الخارجة من طرابلس - لبنان ، فى وقت رفضت فيه بقية النظم العربية أو اعتذرت عن المشاركة فى هذه الحماية فى مواجهة الحصار الإسرائيلى ، وأن عرفات حرص فى لقائه مع الرئيس مبارك أن يسجل استمرار عداء المنظمة ورفضها لنهج واتفاقيات كامب ديفيد .

واعتبرت أطراف أخرى فى المنظمة ومن بينها بعض قيادات فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن زيارة عرفات فيها تجاوز لقرارات المجلس الوطنى ، وعمل انفرادى لا يلزم المنظمة .

فى حين هاجمت أطراف ثالثة فى المنظمة وعلى رأسها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمنشقين عن « فتح » والمنظمات التى تكون منها التحالف الوطنى الذى تساندته سوريا وليبيا ، الزيارة باعتبارها عمل من أعمال الخيانة للقضية الفلسطينية والمنظمة ويصب فى خدمة مخطط كامب ديفيد .

وانقسمت الأحزاب والتنظيمات القومية والتقدمية العاملة فى الساحة العربية إزاء الزيارة والعلاقة مع مصر الى المواقف الثلاثة السابق ذكرها .

ويمكن القول أن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى مصر كان فى

مقدمة المعبرين عن الموقف الأول ، وذلك على أساس أنها خطوة إيجابية تدخل في إطار الالتزام بحقوق الشعب الفلسطيني كما حددتها مؤسساته الشرعية ، تجسد حسب كلمة الحزب في الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني التي انعقدت بعمان « أن كل خطوة للاقترب من الحقوق الفلسطينية من مصر الرسمية تعنى ابتعادها خطوة عن معسكر كامب ديفيد والمخطط الصهيوني » .

وكان الحزب الاشتراكي اليمني هو أكثر المعبرين عن الموقف الثاني . أما حزب البعث الاشتراكي في سوريا فكان هو أقصى المعبرين عن الموقف الثالث .

هذا إطار سريع للخطوط الرئيسية للعلاقات بين منظمة التحرير والأحزاب القومية والتقدمية في الساحة العربية . وذلك من خلال المراحل المتتابة على مدى عشرين عاماً من حياة الثورة الفلسطينية المعاصرة التي تفجرت في الأول من يناير ١٩٦٥ . وذلك كله في حدود ما هو متاح - حالياً - من مراجع ومعلومات في هذا الشأن .

الورقة السادسة

مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي
واحتمالاتها المتوقعة حتى سنة ٢٠٠٠

(١)

مع الثمانينيات من القرن العشرين ، يمكن القول أن حركة الصراع العربي الاسرائيلي ، الشديدة التعقيد . قد أفرزت - واقعيًا - وعلى نحو واضح الأبعاد والأهداف ، مجموعة محددة من المضامين المتمايزة والمتصارعة للصراع ، إقليمية ودولية .

ولعله يعنيها ، في المقام الأول ، بيان مضمون الصراع الذي تبلور عربيا ، واسرائيليا ، وأمريكيًا . وسوفيتيا . وذلك على أساس أن مثل هذا البيان ضروري لتتبع مسار الصراع واحتمالاته في الحاضر والمستقبل بين الأطراف الإقليمية والدولية الرئيسية الحاكمة لحركته .

على المستوى الفلسطيني العربي :

يتمثل الحد الأقصى لمضمون الصراع في إقامة الدولة الديمقراطية على كل التراب الوطني الفلسطيني ، تمنح حق المواطنة ، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو اللون ، لكل السكان الحاليين ولبن طرد أو هاجر خارج البلاد ويطلب العودة . وذلك بديلا عن الصياغة الصهيونية للدولة العبرية القائمة .

أما الحد الأدنى ، فيصل إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أجزاء من البلاد تشمل ، بصفة أساسية قطاع غزة والضفة الغربية والقدس تحت قيادة منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . تدخل في اتحاد

كوفقد رالى مع الأردن . أو علاقات وحدودية مع البلدان العربية المجاورة .
وتتعامل على أساس قاعدة الصراع والتعايش مع اسرائيل المجاورة .

على المستوى الاسرائيلى :

يتركز الحد الأقصى فى إبرام اتفاقيات صلح منفرد ومعاهدات سلام
لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية كل على حدة . وقيام اتفاق اسرائيلى
عربى مشترك لحل مايسمى بالمشكلة الفلسطينية على أساس اقتسام توطين
الفلسطينين بين اسرائيل وبين البلاد العربية ، كل بقدر مساحته الجغرافية .

أما الحد الأدنى فيتحدد فى تحطيم منظمة التحرير باعتبارها الممثل
الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى وإسقاط حق تقرير المصير . والاتفاق على
حل مايسمى بالمشكلة الفلسطينية من خلال اتفاق صلح منفرد مع الأردن .
والحفاظة على استمرار اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر .
وتوسيع وتعميق عمليات التطبيع معها . والاتفاق على ترتيبات أمن مشتركة
، لبنان مع سوريا ، التى يجرى إنهاء حالة الحرب معها .

على المستوى الأمريكى :

التبنى الكامل لكل من الحد الأقصى والحد الأدنى للمضون الاسرائيلى
للصراع . وذلك من خلال التحالف الاستراتيجى القائم بين واشنطن وتل
أبيب مع مايستلزمه من تقسيم عمل بينهما فى ادارة الصراع .

على المستوى السوفيتى :

الالتزام ، فقط ، بالحد الأدنى من المضون الفلسطينى - العربى للصراع .
وذلك بما يضمن قيام الدولة الفلسطينية تحت قيادة منظمة التحرير فى الضفة
وغزة والقدس ، بجانب استمرار قيام اسرائيل فى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ .
وإبرام اتفاقيات سلام وتعايش واعتراف متبادل بين اسرائيل وبين الدولة
الفلسطينية والبلدان العربية . وذلك من خلال مؤتمر دولى يشارك فيه كل
من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ويقدمان ضمانات ثنائية

مشتركة أو من خلال مجلس الأمن ، لجميع الأطراف .

- ٢ -

إذا كانت هذه هي المضامين المتأيزة والمتصارعة في إطار حركة الصراع العربي الاسرائيلي ، حتى بدايات الثمانينيات ، فما هو المتوقع من احتمالات تغيير في مضامين وعلاقات القوى في هذه الظاهرة على مدى المستقبل المنظور . والذي يمتد حتى نهاية هذا القرن ؟

إن محاولة الإجابة على هذا السؤال تستلزم - بالضرورة - تحديد طبيعة ظاهرة الصراع ومكوناتها ، من حيث النشأة والتطور ، خلال الحركة من الماضي إلى الحاضر ، مؤثرة في الظروف التاريخية المحيطة بها وما تطرحه من متغيرات متأثرة بها في نفس الوقت ، وذلك حتى يمكن بأقصى قدر من الحذر وأقل قدر من الخطأ ، التنبؤ بالمستقبل أو احتمالاته .

وفي إطار رصد طبيعة وحركة ظاهرة الصراع العربي الاسرائيلي التاريخية نستطيع أن نحدد سبعة خطوط رئيسية حاكمة .

- ٣ -

الخط الأول :

إن الظاهرة بوجهها ، العربي الفلسطيني والصهيوني الاسرائيلي ، ارتبطت عضويا ، في ميلادها وتطورها بمخططات الحركة الاستعمارية العالمية ، وخاصة في المشرق العربي ضد حرية واستقلال البلاد العربية ووحدةها في المقام الأول ، وبلاد المستعمرات والعالم الثالث في المقام الثاني .

وظل الوعي بهذه الحقيقة وممارسته وتطوير أدواته ، منذ اللحظة الأولى ، وما يزال ، بحكم حركة الصهيونية سواء في تحالفها مع الاستعمار الأقوى نفوذا ومصالح ، في المنطقة (المحاولات المبكرة مع الاستعمار العثماني والارتباط بالاستعمار البريطاني والفرنسي . ثم الانتقال إلى التحالف فالتطابق

الاستراتيجى مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أو فى صراعها ضد فلسطين والفلسطينيين

فى حين أن الوعى بهذه الحقيقة ، لم يكن متبلورا أو عميقا ، منذ بداية الصراع . سواء بالنسبة للبلاد العربية التى كانت سجينة قطرياتها والهيئة الاستعمارية . أو بالنسبة لفلسطين .

. وظل هذا الوعى بين مد وجزر طوال مرحلة حركات التحرر الوطنية ذات البعد السياسى القطرى ، الذى استهدف بحكم رؤى ومصالح قوى البرجوازية الوليدة ، بعد الحرب العالمية الأولى ، الوصول إلى مرتبة الشريك للاستعمار فى استغلال الموارد والسوق الوطنية وال جماهير الشعبية .

ولم يتبلور هذا الوعى ، بعمق وشمول ، فى البلاد العربية وفلسطين ، إلا بعد حدوث تراكم نسبى لإنجازات مرحلة حركات التحرر الوطنى الثانية فى الوطن العربى بعد الحرب العالمية الثانية ، التى قادتها سبيكة اجتماعية جديدة ذات أبعاد جماهيرية تتجمع حول فئات البرجوازية المتوسطة والصغيرة . والتى تيقظت إلى أنه لاستقلال سياسى حقيقى لأى قطر بدون استقلال اقتصادى ، ولا استقلال اقتصادى بدون تنمية مستقلة ، ولاتنية مستقلة بدون سوق واسعة تتعدى حدود الأقطار إلى رحابة المنطقة ، ولا وصول إلى إقامة هذا السوق وقدراته ، دون نهوض قومى وحدوى مشترك ضد الاستعمار والتجزئة ، وهنا برزت اسرائيل بمشروعها الصهيونى فى قلب المنطقة ، عائقا ماديا وقاعدة عسكرية فى شكل دولة ، ومنطلقا للعدوان المستمر ضد مشروع النهوض القومى الوحدوى بجميع اتجاهاته وتفصيلاته

وكان العامل الحاسم فى تكثيف هذا الوعى بشكل جماعى ، وعلى الرغم من الاختلافات والصراعات بين الأنظمة العربية المحافظة أو تلك التى تولدت نتيجة المرحلة الثانية من حركة التحرر العربى ، هو النهوض الوطنى المعاصر للشعب الفلسطينى فى نهايات العقد الخامس من القرن العشرين . وخاصة فى قطاع غزة تحت الحكم المصرى ، أو فى الضفة الغربية التى ألحقت بالملكة

الأردنية . هذا النهوض الذى استهدف بناء الهوية الوطنية المستقلة وذلك بتكوين منظمة التحرير الفلسطينية فى شكلها الأول .

وقد تدعم هذا البناء ، كما ونوعا ، بانطلاق فتح كحركة تحرير وطنية . مسلحة فى ١٩٦٥ ، تبعتها فصائل أخرى ، أعادت صياغة منظمة التحرير فى شكلها المعاصر . ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطينى من ناحية ، وأداة نضالية ذات طبيعة جبهوية من ناحية أخرى .

وهكذا يتكشف لنا أن الظاهرة ، عند الصهيونية ، كان مضمونها هو صراع صهيونى عربى فى الأساس ومنذ اللحظة الأولى . فى حين أن الظاهرة ، عند العرب ، ظلت محصورة فى مضمونها كصراع صهيونى (الأدق يهودى) فلسطينى . ولم يأخذ أبعاده الحقيقية كصراع صهيونى عربى شامل ، إلا بعد الحرب العالمية الثانية والمرحلة الثانية من حركة التحرير العربى ذات المشروع القومى وانطلاق فتح وقيام منظمة التحرير الفلسطينية .

- ٤ -

الخط الثانى :

إن ظاهرة الصراع ، تولدت فى إطار الاستعمار القديم ، قبيل وخلال وبعد الحرب العالمية الأولى . ولكنها استمرت وتفاقت فى ظل الاستعمار الجديد الذى برز بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية .

فى ظل صعود الاستعمار الجديد شنت اسرائيل حربا خاطفة ضد البلاد العربية ، وخاصة مصر وسوريا ، مرتين الأولى عام ١٩٥٦ والثانية عام ١٩٦٧ .

فى عام ١٩٥٦ ، لم تتمكن اسرائيل رغم انتصارها من الحصول على مكاسب سياسية أو توسع فى الأرض العربية ، وذلك بسبب اصطدامها بحركة تحرر وطنية عربية صاعدة بقيادة قومية تاريخية تجسدت فى عبد الناصر . ورهاتها

على الاستعمار القديم ومخططاته على حساب مخططات الاستعمار الجديد ،
وتجاهلها للوزن الذي بات يحتله الاتحاد السوفيتي الذي ساند القضية العربية
في علاقات القوى بالساحة الدولية .

ولهذا يظل العدوان الاسرائيلي في ١٩٦٧ هو أخطر الحربين الخاطفتين
ضد العرب . ذلك أنه تم بالتنسيق مع الاستعمار الجديد وتنفيذا لمخططة العام
منذ ١٩٦٦ في ضرب قواعد ورموز حركة التحرر في العالم الثالث وحركة عدم
الانحياز في عام (٦٦ - ١٩٦٧) والذي نطلق عليه عام الانكسار في العالم
الثالث ، وجهت الامبريالية الأمريكية بكل مباشر وغير مباشر ضرباتها
المركزة ضد النظم الوطنية ذات الثقل في كل من آسيا « سوكارنو » وأفريقيا
« قوامي نيكروما » والشرق الأوسط والمنطقة العربية « جمال عبد الناصر »
مستغلة في ذلك الأخطاء والترهل البيروقراطي الذي أصاب هذه النظم
وبنياتها السياسية والاجتماعية (ولم تكن علاقات الصداقة والتعاون بين هذه
الأنظمة والاتحاد السوفيتي قادرة على سرعة العمل والتحرك في مواجهة
التحالف الأمريكي الاسرائيلي النشط والأكثر توثقا وتوحدا ، سياسيا
وايديولوجيا .

وقد نتج عن عدوان ١٩٦٧ أوضاع عسكرية وسياسية ومادية خطيرة
ماتزال مؤثرة في مسار الصراع . وحتى بعد أول انتصار تكتيكي يحققه العرب
في أول حرب هجومية لهم ضد اسرائيل ، في تاريخ الصراع ، عام ١٩٧٣ .
ذلك أن العرب لأسباب سياسية واجتماعية مختلفة ، تصارعوا حول كيفية
الاستثمار السياسي لهذا الانتصار التكتيكي .

وكان من أبرز وأخطر التداخل بين نتائج كل من عدوان ١٩٦٧ وحرب
١٩٧٣ ، انتهاج طريق كامب ديفيد الذي سلكه النظام المصري بقيادة
السادات تحت المظلة الأمريكية وأفرخ معاهدة صلح منفرد مع اسرائيل . وتم
ذلك مع بدايات الانهيار للمشروع النهضوي القومي بعد غياب عبد الناصر ،
وصعود وزن وتأثير قوة البترول دولار العربية ، وغلبة المشاريع القطرية

الضيقة الأفق والمهددة لإنجازات وامكانات تطور حركة التحرر الوطني . وفاقم من ذلك ، في السنوات اللاحقة ، تفجر الحرب الأهلية في لبنان ثم الحرب العراقية الايرانية .

وبإبرام معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، حدث أخطر خلل في ميزان علاقات القوى الاقليمية والدولية في الصراع العربي الاسرائيلي . وذلك لصالح اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

وفي الوقت الذي تم فيه اخراج القوة المصرية من ساحة المواجهة الشاملة مع اسرائيل وعزلها عن امتها العربية وهي ، موضوعيا ، أكبر قوة عربية منفردة في الصراع ، اكتسبت اسرائيل امكانات قوة جديدة إضافية ، سواء من الناحية الكمية أو النوعية . وذلك نتيجة عودة النفوذ الأمريكي بدرجات متفاوتة الى المنطقة العربية ، ومساومات قوة البترول دولار العربية مع الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات والتي أدت الى إيقاف استخدام البترول كسلاح في الصراع ثم إهدار قيمته . وايضا نتيجة تحول اسرائيل من مجرد حليف تقليدي للامبريالية يخدم مشروعه الصهيوني مصالحها في المنطقة . من خلال صفقات محدودة بالقطاعي - إذا صح التعبير - الى حليف استراتيجي متميز ، أصبح معه المشروع الصهيوني جزءا عضويا من الاستراتيجية الكونية الأمريكية .

وكانت اسرائيل - بالتالي - الامبريالية الصغرى في المنطقة تلقى الدعم المادى والسياسى من الامبريالية الكبرى باعتبارها الشريك العامل بشكل مباشر ويومى في الميدان .

ولعل هذا مايفسر الضمان الأمريكى العسكرى والاقتصادى والسياسى ، الفريد من نوعه في تاريخ العلاقات الدولية . الذى منحته واشنطن الى اسرائيل ، ضد أى محاولة من مصر في المستقبل للتحلل من النزعات وقيود كامب ديفيد . كما أنه يفسر اتفاق المنطقة الحرة بين أمريكا واسرائيل ، واشترك اسرائيل في المشروعات الخاصة بأبحاث حرب النجوم والاستفادة من

إنجازات ثورة العلم والتكنولوجيا الأمريكية في ميدان الإنتاج المدنى والعسكرى معا .

- ٥ -

الخط الثالث :

إن الظاهرة . فى وجهها الاسرائيلى ، انطلقت من تنظيم دولى ، هو الحركة الصهيونية بعقيدتها العنصرية وبرنامجها المحدد المراحل ، ووسائلها السياسية والعسكرية المترابطة . وهو تنظيم له جذور وعلاقات وآليات منظمة على مستوى العالم كله ، بما فى ذلك المنطقة العربية ذاتها (التواجد الصهيونى الفعلى والرسمى بصياغات مختلفة فى مصر وسوريا ولبنان والمغرب إلخ .. حتى عشية الحرب العربية - الاسرائيلية الأولى ١٩٤٨) .

فى حين أن الظاهرة ، فى وجهها الفلسطينى ، انطلقت من حركة وطنية فلسطينية جنينية فى مواجهة كل من الاستعمار البريطانى والحركة الصهيونية ، ذات تنظيمات متعددة ، محدودة الإمكانيات ، محصورة فى إقليها الوطنى يغلب عليها فى التكوين والقيادة الطابع العشائرى . ليست لها جذور أو علاقات أو آليات تذكر على مستوى العالم أو مستوى المنطقة العربية .

وفى المرات التى حدث فيها اتصال - بقدر أو بآخر - بين الحركة الوطنية الفلسطينية وبين البلدان العربية حتى الخمسينيات من هذا القرن تقريبا . فانه لم يجر التعامل مع القوى الفلسطينية كشريك أصيل وعلى مستوى الندية فى معركة قومية المنظور والهدف . ولم تكن القضية الفلسطينية تطرح باعتبارها قضية تحرر وطنى عربية . وأننا كقضية دينية بجثة حيناً أو قضية حدود أمنية حيناً آخر . بل إن غالبية قوى التقدم واليسار ، فى هذه المرحلة ، تجاهلت الطبيعة الوطنية والقومية . وتعاملت بتسيط يسارى فج مع القضية على أساس أن حلها يكمن أساسا ، فى نجاح تحالف العمال اليهود والعمال العرب فى صراعها ضد الرجعيين اليهودية والعربية . ولهذا ظلت القضية الفلسطينية ، بأبعادها الوطنية والقومية بعيدة عن الهموم والنضالات

المركزية لجماهير حركات التحرر العربي حتى الخمسينيات من هذا القرن . وبالتالي لم تكن منذ البداية جزءا عضويا من النسيج العام لحركات التحرر الوطنية العربية في أقاليمها المتعددة والمتوقعة - في الغالب الأم - داخل أقطارها ، الأمر الذي ترك ، ولا يزال ، راوسه السلبية حتى بالنسبة للنظم التي اصطلاحنا على تسميتها بالوطنية التقدمية ، بعد الخمسينيات ، ولدى تيارات عديدة من حركة التحرر العربي نفسها . ولعل هذا هو ماسهل ، ومابرح يسهل على السلطة المحلية في كل قطر ، تحقيقا لمصالحها وتحت ضغوط الاستعمار القديم والجديد ، التعامل مع الحركة الوطنية الفلسطينية وتنظيماتها المعاصرة بمنطق الوصاية ومحاولات الاستيعاب التي تمت الى درجة الحصار والتدخل في شئونها .

وهكذا بقدر مااتسمت به الحركة الصهيونية ، بصورة عامة ، من ثبات وتواصل واستمرارية ووحدة في حركتها الذاتية وفي تحالفاتها الدولية ، بقدر مااتسمت به الحركة الوطنية الفلسطينية من تدخل عربي في شئونها وانقسامات وانقطاعات . واقتصاد - بدرجات متفاوتة - للحد الأدنى من وحدة التنظيم والحركة والهدف والعلاقات مع الحلفاء في المنطقة أو العالم .

- ٦ -

الخط الرابع

تنامى وتعمق التحالف الأمريكي الاسرائيلي منذ حرب ١٩٦٧ ، ووصله الى نوعية غير مسبوقة ، خاصة مع أواخر السبعينيات . ليس فقط في تاريخ البلدين ، ولكن في تاريخ العلاقات الدولية بأكمله .

وجرى اعتماد المشروع الصهيوني ، في أقصى صوره التي عبر عنها تكتل الليكود وبزعامة بيجن - شامير - شارون ، باعتباره أفضل وأسرع وأرخص الوسائل والطرق ، نسبيا ، لضمان هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والشركات العملاقة المتعددة الجنسيات على المنطقة ، وقطع السبل على

مواصلة حركة التحرر العربى بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقومية فى إنجاز أهدافها فى التحرر وفى علاقات التبعية مع النظام الرأسمى العالمى .

تواكب مع هذا التحالف الأمريكى الاسرائيلى ، ولكن بخطوات بطيئة ودرجات متواضعة ، نشوء علاقات سوفيتية عربية مع بعض البلدان فى المنطقة ، وعلى الأخص مصر وسوريا والعراق والجزائر ، وذلك منذ نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات . وبلغ التعاون السوفيتى العربى أوجه ، مع حرب ١٩٦٧ وفى مواجهة نتائجها . وذلك الى درجة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وشرعية الكفاح المسلح فى ١٩٦٨ ، على الرغم من أن المنظمة كيان ثورى خارج أرض الوطن المحتل .

وقد تعرض هذا التعاون السوفيتى للضعف والتآكل ، بدرجات متفاوتة منذ ماسمى فى عهد السادات فى مصر « بوقفة مع الصديق » . انتهى الى إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون التى انعقدت فى عام ١٩٧٢ بين موسكو والقاهرة . والوصول بالعلاقات الى حد التجمد والقطيعة .

ورغم أن التعاون السوفيتى العربى ظل فاعلا مع سوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطى ومنطقة التحرير والعراق الى حد ما . إلا أنه ظل هناك اختلاف وتمايز فى الخطوط السياسية لادارة الصراع العربى الاسرائيلى بين الاتحاد السوفيتى والبلدان العربية ومنظمة التحرير حول نقاط أساسية تتعلق بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، مؤتمر جينيف ، والاتفاق الأردنى الفلسطينى إلخ ...

يضاف الى ذلك كله واقع محدد ، وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية تعترف اعترافا كاملا باسرائيل وتضفى الشرعية على عدوانها وتوسعاتها ، ولكنها فى الوقت نفسه لاتعترف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة على جزء من الأرض الفلسطينية ، ولاتعامل مع منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .

في حين أن الاتحاد السوفيتي بجانب دعمه واعترافه بمنظمة التحرير وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية ، يعترف أيضا بإسرائيل في إطار حدودها قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وإن كان قد قطع علاقاته الدبلوماسية معها نتيجة شنها لحرب ١٩٦٧ .

- ٧ -

الخط الخامس :

تكشف المحصلة النهائية لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي منذ نشأته حتى هذه اللحظة . بعد ثلاثة عشر عاما من حرب ١٩٧٣ التي أحرز فيها العرب أول انتصار تكتيكي محدود في تاريخ الصراع ، أن إسرائيل لاتزال هي القوة الراجحة - كيفيا - في ميزان علاقات القوى الثنائي بينها وبين البلدان العربية مجتمعة ، وذلك على الرغم من أن نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحرب ١٩٨٢ في لبنان ضد منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، أكدت الصعود النسبي للخط البياني للقوة العسكرية العربية ، النظامية وحرب العصابات ، مما كانت عليه - كيفيا - قبل ١٩٧٣ . ولكن لاتزال هناك فجوة لا يستهان بها بين القوتين المتصادمتين في المنطقة لصالح إسرائيل ، وخاصة عند تفاعل العنصر العسكري بالعنصر السياسي لدى الجانبين .

ومع ذلك فإن التفوق الكيفي للقوة الإسرائيلية ليس مطلقا ، إذ أن له نقاط ضعف بالضرورة . يمكن تحويلها الى نقاط قوة لصالح العرب إذا أحسن تقييمها واستغلالها . بمعنى أن هذا التحول ليس عملا ميكانيكيا أو جبرية حتمية ، دون جهد عربي واع وجماعي ومنظم . ذلك أن إسرائيل تحاول التغلب على نقاط الضعف من خلالها تغطيتها بالدعم الأمريكي الشامل أساسا . والتركيز على الصناعات العسكرية والالكترونية المتطورة ، والتهويل الدائم ، محليا ودوليا ، من الخطر العربي على كيانها . وذلك في اتجاه تغيير

التناقض الرئيسى ضد العرب على التناقضات الاجتماعية والسياسية والعرقية والثقافية داخل الكيان الاسرائيلى والحركة الصهيونية العالمية .

ويمكن فى ايجاز ، رصد مظاهر القوة لدى اسرائيل فى النقاط التالية :

أولا : التفوق العسكرى الكيفى ، وأحيانا الكمى ، وخاصة فيما يتعلق بسلاح الطيران . ويسجل واقع الصراع أن الطيران الاسرائيلى لا يزال هو السيد الذى الذى يرتع كما يشاء - تقريبا - فى أجواء المنطقة وسماواتها دون منافس عربى من نفس النوع . يدل على ذلك ، ليس فقط تمايز الطيران الاسرائيلى خلال حروب الصدام الرئيسة أو الفرعية ، وإنما امتداد ضرباته الناجحة الى المفاعل النووى العراقى على مشارف بغداد فى عام ١٩٨٠ . وإلى مقرات منظمة التحرير الفلسطينية فى حمام الشط بضواحي العاصمة التونسية فى عام ١٩٨٥ . وهذا بجانب ما ترجمه التقارير الاستراتيجية الغربية حول قيام اسرائيل بصنع وتخزين قنابل وأسلحة نووية .

ثانيا : توافق النظرية مع العمل ، فيما يتعلق بالعقيدة العسكرية الاسرائيلية ، وترجمتها فى الحركة الى نوع متميز من الحرب المرنة التى تشنها ضد العرب ، وذلك فى إطار المارك بين القوات العسكرية النظامية . على نحو لامتلكه الجيوش العربية النظامية بسبب الاختلاف فى عقائدها العسكرية ، وتباين تسليحها ، وتعدد قياداتها ، وثقل حركتها اللوجستية .

ثالثا : الوحدة المركزية الراسخة ، فكريا وسياسيا للعقيدة الصهيونية ، كأيدولوجية حاکمة للدولة والمجتمع والفرد ، على الرغم مما يكون هناك من صراعات اجتماعية وسياسية بل وعرقية ، وقد ساعد ذلك على توفير قاعدة واسعة للاتفاق (الوطنى) العام ، والتزام (المواطن) أو المؤسسة ، أيا كان موقعها الاجتماعى أو السياسى أو المهنى بخطوط حمراء غير مسموح بتجاوزها لأى سبب من الأسباب ، وخطوط خضراء يجوز داخلها الصراع والاختلاف الى أقصى حد .

وقد أتاح ذلك بلورة واضحة للخطط الاستراتيجية الأساسية « الوطنية » ، مع توفير المرونة اللازمة للحركة التكتيكية بطرقها ، ووسائلها المختلفة ، والتي تبدو - في بعض الأحيان - كما لو كانت متعارضة ومتصادمة . في حين أنها في حقيقتها ليست إلا نوعا من تقسيم العمل وتوزيع الأدوار بين القوى السياسية والعسكرية والأحزاب المختلفة ، والتي تبلور في الحقيقة « مؤسسة حاكمة واحدة » ، ذات وجوه متعددة ، لئيكود أو معراخ ، حيروت أو عمل إلخ ..

إن كل ما قيل ويقال من تطرف وتعنّت لليكود . وما قيل ويقال من مرونة وانفتاح العمل ، صحيح تكتيكا ، ويندرج في باب تقسيم العمل وتوزيع الأدوار طبقا لمتغيرات الظروف : ولكن يبقى أن العقيدة الصهيونية والاستراتيجية الأساسية الثابتة للدولة العبرية ، هما اللذان دفعا بشيوع بيريز زعيم حزب العمل الى اتخاذ قرار بقصف مقر منظمة التحرير في تونس في ١٩٨٥ ، تماما كما فعل مناحم بينجمن زعيم الليكود بقراره قصف المفاعل النووي العراقي ببغداد وصحيح أيضا أن حزب العمل يقدم حلا لمشكلة الفلسطينية ضمن ما يسميه الخيار الأردني ، يجلو بمقتضاه عن بعض أجزاء من الضفة الغربية ، في حين أن تكتل الليكود لا يرضى لحل المشكلة الفلسطينية بأقل من ضم الضفة الغربية (يهودا والسامرة) وغزة مع منح السكان الفلسطينيين حق الإدارة الذاتية (البلدية) لشؤونهم وحسب . ولكن يبقى - أيضا - أن كلا من العمل والليكود ، انطلقا من العقيدة الصهيونية والاستراتيجية الثابتة وقاعدة الاتفاق (الوطنية) العام ، ملتزمين ، بمحاربة منظمة التحرير ورفض إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الى أقصى مدى .

رابعا :توافر الحد الأدنى من مجموعة الحقوق الأساسية في المعرفة والتعبير والتنظيم والحركة والأمن . للمواطن الاسرائيلي إزاء الدولة والمجتمع معا ، الأمر الذي يمكنه ، أو على الأقل يزرع فيه الاحساس الواقعي ، بالمشاركة في صنع القرار وتحمل مسؤوليات تنفيذه ، وذلك من خلال احترام « الجماعة

الصهيونية « لقواعد اللعبة الديمقراطية داخلها ، وتداول السلطة بين أحزابها وتياراتها السياسية المختلفة .

بتعبير آخر ، فإن الظروف الاجتماعية - السياسية للمواطن الاسرائيلي هي تقيض ظروف المواطن العربي ، وبالتالي فهي تفجر فيه كل ما هو ايجابي لخدمة قضية الجماعة الصهيونية ، وتجعله باستمرار طرفا أصيلا مباشراً وواعيا ، في عملية ادارة الصراع العربي الاسرائيلي ببيادينيها المختلفة . على حين يظل المواطن العربي متغربا عن حركة الصراع ، طالما لم يتفجر عن حرب عربية اسرائيلية ساخنة .

خامسا : الارتفاع الملحوظ في المستوى العام والخاص للخبرات والمهارات التقنية العلمية . وانعكاس ذلك على مناهج الحياة وأداء المؤسسات والأجهزة في اسرائيل ، وذلك بالقياس الى المستوى العام والخاص المتدنى في الدول العربية ومجتمعاتها ، والاهتمام المستمر والمتطور ، المدعوم ماليا واداريا وبشريا وفنيا ، بمؤسسات ومراكز البحث العلمي وتطويع ما تتوصل اليه من نتائج الى تكنولوجيا حديثة في جميع الميادين المدنية والعسكرية .

وقد ساعد على ذلك أن كتلة كبيرة ، قوية وقائدة في المجتمع الاسرائيلي ، هاجرت - وماتزال تهاجر - اليه ، ولو بمعدلات منخفضة في السنوات الأخيرة ، بعد تكوينها في بيئات أوروبية وأمريكية صناعية متقدمة ومتطورة علميا وتكنولوجيا ، فضلا عن سهولة التعامل الاسرائيلي مع مراكز البحث العلمي في العالم المتقدم ، سواء بطريق مشروع أو غير مشروع (التجسس والسرقة) الأمر الذي يتيح لاسرائيل فرصة أوسع وأعمق ، مما هو متاح للمجتمعات العربية ، المتخلفة والمحاصرة علميا وتكنولوجيا ، على استيعاب إنجازات ثورة العلم والتكنولوجيا المعاصرة ، وتوظيفها في خدمة الصراع العربي الاسرائيلي .

أما مظاهر الضعف في اسرائيل ، فإنها تتركز في النقاط التالية :

أولا : محدودية الأرض والعنصر البشري . وذلك إلى الدرجة التي يقصر

معها تلبية الحد الأدنى من احتياجات ومتطلبات إسرائيل الأمنية والانتاجية والسوقية إلخ .. وتعويض ما تفقده من العنصر البشري نتيجة الموت والشيخوخة ، والحروب التقليدية ، وحرب العصابات التي شنتها الثورة الفلسطينية ، والهجرة المتزايدة الى الخارج كرد فعل لحياة الأمل المتنوعة الأسباب ، في الحياة الآمنة الهائلة « بأرض الميعاد » .

ويضعف من أخطار نقطة الضعف هذه ، تصاعد معدلات نزوب الهجرة من الخارج ، وانخفاض معدل المواليد في حد ذاته من ناحية ، وفي مواجهة ارتفاع معدل المواليد لدى السكان الفلسطينيين تحت الاحتلال ، من ناحية أخرى .

وحسب الاحصاءات الأخيرة ، فإن عدد السكان في إسرائيل قد بلغ ٤,٥ مليون نسمة بينهم ما لا يقل عن مليون فلسطيني . ومعنى هذا أن القوة البشرية الاسرائيلية الحقيقية لا تتجاوز ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة . وبالتالي فهي عاجزة - موضوعيا - عن استيعاب وإدارة المشروعات التوسعية وبناء إسرائيل الكبرى . بل إن الطبيعة الخاصة للدولة اليهودية النقية وفقا للعقيدة الصهيونية ، باتت مهددة عمليا إزاء تزايد السكان العرب ، وخاصة اذا أقدمت إسرائيل على ضم الضفة الغربية وغزة وغيرها من الأرض الغربية بهدف توسيع رقعتها الضيقة .

ولقد كان بناء إسرائيل يأملون ويخططون لتصبح بلدا ، يضم على نهاية القرن العشرين ، ما بين ثمانية الى عشرة ملايين يهودي ، وذلك كحد أدنى لمتطلبات الاستقرار والتنمية والهيمنة كقوة إقليمية في المنطقة . ولكن كل المؤشرات ترجح أنه من الصعب أن يصل التعداد الاسرائيلي حتى الى خمسة ملايين مع بداية القرن الواحد والعشرين .

ثانيا : الاتساع المتزايد نسبيا للشروع الناجمة عن التناقضات العرقية والثقافية في البنية السياسية - الاجتماعية للوحدة الوطنية - الصهيونية التي تقوم عليها إسرائيل ، وذلك نتيجة ضغوط الأزمات الاقتصادية والتأثيرات

الاجتماعية والوظيفية التي ظل اليهود الاشكناز (الغريون) يتمتعون بها على حساب اليهود السفارديم (الشرقيين) من حيث فرص التعليم والسكن والعمل ، وتولى المناصب العليا في الدولة والمؤسسات المختلفة ، الأمر الذي ولد داخل المجتمع الاسرائيلي احتكاكات عنيفة بين الطوائف المختلفة وصلت أخيراً ، في الثمانينات ، الى حد استخدام العنف وتفجير القنابل لأول مرة في تاريخ اسرائيل ، وصاحب ذلك ارتفاع ملحوظ في نسبة جرائم التعدي والسطو الفردية والجماعية ، والانتقاسات في اتحادات النقابات العمالية والطلبة والكيوبيتزاز (المزارع الجماعية) ولعل أخطر هذه الظواهر المرضية في الجسد الاسرائيلي الراهن هو نشوء عصابات من بين الاسرائيليين ، السفرديم في الغالب ، تقوم بسرقة الأسلحة من مخازن الجيش الاسرائيلي وبيعها للفلسطينيين لاستخدامها في عمليات حرب العصابات .

وفاقم من هذه الأوضاع دخول عامل جديد إلى البنية الاجتماعية سرائيلية ممثلاً في يهود الفلاشا ، الذي هَجَرُوا من أثيوبيا ، ويستعصون ، محاولات الاستيعاب في المجتمع ، بشكل عنيف . كما أن القطاعات المتقدمة من المجتمع تتخذ منهم - لأسباب عرقية ودينية - موقفا عدائيا .

ثالثاً : محدودية الموارد الطبيعية بما في ذلك المياه التي يمكن أن تكون أساساً لاقتصاد وطني له قدرة على الاستمرار والنمو ، وتلبية احتياجات السكان ، والاعتماد على الذات بصورة طبيعية . بالإضافة الى ضيق السوق خلية . وعدم القدرة على التعامل مع الأسواق الاقليمية المجاورة نتيجة علة الاقتصادية العربية ، سواء على مستوى رسمي أو مستوى شعبي . بل إن مثل هذا التعامل لم يتحقق ، إلا بقدر ضئيل وغير ثابت ، مع السوق المصري رغم إبرام معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وإلغاء القاهرة رسمياً للمقاطعة من جانبها .

رابعاً : الانهيار المادى والسياسى والنفسى لنظرية الأمن التقليدية التي قامت على أساس التفوق العسكرى المطلق لاسرائيل بحيث توفر أقصى

درجات الأمن لها ولمواطنيها ، في مقابل إهدار أدنى درجات الأمن للبلاد العربية ومواطنيها ، والفلسطينيين أيضا .

ولقد بدأ هذا الانهيار مع التطور الكيفي للأداء العسكري العربي في حرب ١٩٧٣ وما أحرزه من نتائج ، أحدثت على الرغم من محدوديتها ماسمى - في الأدبيات الاسرائيلية - بالزلزال .

وبلغ هذا الانهيار درجة أخرى من الخطورة بما واجهه الغزو الاسرائيلي للبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية من مقاومة فلسطينية - لبنانية بأسلوب جديد من حرب العصابات ، أنزل بالجيش الاسرائيلي أفدح الخسائر على مدى ٨٨ يوما حاصر فيها بيروت دون أن يقدر على اختراقها . ثم تصاعد واتسع حركة حرب العصابات ضد اسرائيل في جنوب لبنان والأرض المحتلة بفلسطين الى المدى الذى وصفته أجهزة الاعلام الاسرائيلية بأنه « جحيم حقيقى » . وأن « جيلا جديدا من الفدائيين ألتحق بصوف الثورة التى كان يظن أن الغزو الاسرائيلي للبنان قد حطم قواعدها وهياكلها . »

وقد انعكس الشعور المتنامى فى اسرائيل بافتقاد الأمن وانهيار نظريته التقليدية على الساحة السياسية . وبرز اتجاه داخل الحركة الصهيونية ، وإن كان لا يزال محدودا ، راح يدعو لأول مرة بشكل علنى لاسقاط القوة العسكرية ومنطقة التوسع والاحتلال فى التعامل مع الفلسطينيين والعرب ، والعمل على الوصول الى حل سياسى يقوم على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فى الضفة الغربية وغزة ، وذلك من خلال الحوار مع منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .

وقد أمكن لهذا الاتجاه أن ينظم صفوفه ويخوض انتخابات الكنيست الأخير فى ١٩٨٤ ويفوز بمقعدين .

الخط السادس :

تنفرد حركة التحرر الوطنية الفلسطينية المعاصرة ، بثلاث خواص أساسية ، اعتقد أنها هي التي تحكم وتفسر - موضوعيا - طبيعتها المعقدة ، سواء فيما يختص بالأيدلوجيا أو البنية التنظيمية ، أم خط سيرها الشديد الوعورة . أم أساليبها في العمل السياسى والعمل العسكرى . حتى أنها تبدو - فى كثير من الاحيان - كما لو كانت ، ظاهرة شاذة فى التاريخ العالمى لحركات التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وفى إطار مثل هذه الرؤية عن شذوذ الحركة ، تقوم بين آن وآخر ومن مواقع وطنية وقومية متعددة ، حملات من النقد تحاكم حركة التحرر الوطنية الفلسطينية بالقوانين التقليدية المتعارف عليها فى تاريخ الحركات العالمية للتحرر الوطنى . وتستهدف ، ماتسميه محاولة تخليص الحركة من هذا الشذوذ ، وتطويعها للنهج الكلاسيكى العالمى للتحرر الوطنى .

وهى حملات لم تحقق شيئا فى الماضى والحاضر . ولن تحقق أيضا شيئا فى المستقبل . وذلك أنها تتجاهل الخصوصية الفريدة التى تنفرد بها ظروف وطبيعة حركة التحرر الوطنى الفلسطينية ، وتتثقل فى سمات رئيسية ثلاث فالمسألة فى حقيقتها مسألة (تفرد) لامسألة (شذوذ) .

وقبل أن نحدد هذه السمات أو الخواص ، الرئيسية ، لايفوتنا الإقرار بأن خصوصية حركة التحرر الفلسطينية ، لايعنى بأى حال أنها لاتشترك مع حركات التحرر الوطنى العالمية فى سماتها العامة ، من حيث أنها قطب من أقطاب الصراع المصيرى ، السياسى والعسكرى ، ضد الاستعمار والعنصرية من أجل تحرير الوطن والشعب وهى بذلك تكون جزءا عضويا من حركة التحرر الوطنى العربية ، التى تنتهى إليها قوميا ، ورافدا من روافد حركة التحرر الوطنى العالمية المعاصرة ضد الامبريالية والتبعية .

لكن الوقوف بالرؤية والتحليل والنقد لحركة التحرر الوطنى الفلسطينى

عند السمات العامة المشتركة وحدها لا يكفي . بل أنه يضلل الرؤية ويفسد التحليل ويفرغ النقد من مضمونه الحقيقي . ومن هنا تبرز الأهمية الحيوية لبلورة خصوصية الحركة الفلسطينية وبنياتها التنظيمية ومساراتها ، في ضوء العام والمشارك بينها وبين حركة التحرر الوطني العالمية .

ولعل أولى السمات الخاصة لحركة التحرر الوطني الفلسطينية أنها انطلقت في أواخر الخمسينيات ، واكتسبت أبعادها وقدرتها على الفعل بعد منتصف الستينيات . وخاصة بعد هزيمة العرب المهولة أمام إسرائيل في ١٩٦٧ وما تداعى عنها من تأثيرات سلبية خطيرة على مجمل حركة التحرر الوطني العربية بصياغاتها المختلفة وكذلك على حركة الصعود في قوة العالم الثالث . وذلك منذ نجاح المخطط الامبريالي في تصفية نظام سوكارنو في أندونيسيا ، وقوامى نيكروما في غانا ، اضافة الى هزيمة مصر الناصرية على امتداد ٦٦ - ١٩٦٧ .

وبالتالى فإنه يمكن القول أن المد الثورى للشعب الفلسطينى وحركته الوطنية المعاصرة ، تولد تاريخيا ، في ظروف بداية مرحلة الجزر والانكسار لحركة التحرر العربى وحركة التحرر العالمى ، والتي ظلت تتفاقم منذ تلك اللحظة حتى اليوم .

وهكذا كان على حركة التحرر الوطنى الفلسطينى - لايزال - أن تشق طريقها النضالى عكس التيار ، وتحمل مسؤولياتها ، وسط ظروف غير مواتية عربيا ودوليا ، وأن تتصدى لمهمة صعبة ومضنية - بالقياس الى قدراتها - وهى العمل على صلب عود حركة التحرر التى تعاني حالة انكسار وتمزق ، وأن تستنهض القوى القومية والاقليمية والدولية من أجل إيقاف حالة الجزر ، واستعادة زمام المبادرة . ويقتضيها هذا كله أن تتعامل مع مجموعة من المتناقضات المتقاطعة في وقت واحد ، وأن تحافظ على الذات واستقلالية حركتها أيضا .

السمة الخاصة الثانية تتجسد في أن حركة التحرر الفلسطينى المعاصرة

تتصارع مع عدو فريد في طبيعته لاسابقة لوجود مثيل له في تاريخ صراعات حركات التحرر الوطني مع الاستعمار . بما في ذلك الاستعمار الاستيطاني ، الذي عرفته الجزائر وتعرفه جنوب أفريقيا ، على سبيل المثال .

الاستعمار الصهيوني ، ليس استعمار استيطانيا وحسب . وإنما هو يتميز بخاصية جديدة غير مسبقة . وهي أنه أيضا استعمار اقتلاعى للشعب الأصيل من أرضه وطرده الى الخارج في الشتات . يقيم دولة عنصرية يهودية الطابع ، مدعومة من الاستعمار القديم والجديد ، ذات قوة عسكرية ضاربة وأجهزة قمع ساحقة . تعترف بشرعيتها ووجودها الأمم المتحدة ، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية وغالبية بلدان العالم الثالث ، رغم مساعدتها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

وقد نتج عن ذلك ، غداة تفجر حركة التحرر الوطني الفلسطيني المعاصرة ، وضعين خطرين ، يستلزمان المواجهة القوية والواعية ، بوسائل مبتكرة وغير مألوفة من قبل :

الأول : التحجيم المستمر لكل الشعب الفلسطيني في الداخل وتقييد حركته الى أقصى حد من خلال أجهزة القمع الحديثة الشاملة . وتسليط سيف الطرد عليه دون انقطاع . وقد ساهم في ذلك الوضع دعوة الدول العربية للشعب الفلسطيني عشية الحرب العربية الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ الى الهجرة تحت شعار « العرض قبل الأرض » ، على أمل العودة مع الجيوش العربية عند تحريرها لفلسطين . وإن كان هذا الوضع قد شرع في التغيير نسبيا بعد هزيمة ١٩٦٧ ، واحتلال اسرائيل لغزة والضفة العربية ، وكذلك قيام حركة التحرر الوطني الفلسطيني وممارستها لمسؤولياتها .

الثاني : حصول الاستعمار الاستيطاني الاقتلاعى مجسداً في اسرائيل ، على الشرعية الدولية ، وذلك في مواجهة تصوير حركة التحرر الوطني الفلسطيني - عالميا - بأنها مجموعة من الارهابين المخربين للشرعية والقانون

الدوليين ، ليس لها وجود على أرض الوطن .

أما السمة الخاصة الثالثة ، فهي تتركز في أن انطلاق حركة التحرر الفلسطيني ، نبع نتيجة الظروف الموضوعية التي تولدت عن حرب ١٩٤٨ ، من شتات الشعب خارج الأرض المحتلة الذي تحكه وضعية ونفسية اللاجئين ، وهوشات ممزق جغرافيا بين معظم أقطار العالم . والكتل الكبيرة منه المقيمة بالدول العربية ، لاتخضع وحسب لقوانين هذه الدول التي تجرم العمل الثوري المسلح . وإنما - أيضا - للقيود الاضافية الثقيلة التي تفرضها - ولاتزال - على الفلسطينيين اللاجئين من حيث الإقامة والحركة والعمل المهني والسياسي والنقابي ، والالتزام الوطني بحركة التحرر الفلسطيني .

من هنا كان على حركة التحرر الفلسطيني - ولا يزال - مهمة تنوير اللاجئين وتنظيمهم وتجنيدهم في نشاطها ، مع توفير أقصى قدر ممكن من الحماية لهم . وذلك في إطار صدامات متوقعة - ومتفاوتة القدر - مع الدول العربية خاصة ، والواقع العالمي بصفة عامة . وقد دفعها - هذا الوضع المعقد والذي لاسابقة تاريخية له - الى أن تتيح - سياسيا وعمليا - طريقا يحقق لها ، مالم يكن مطلوبا أو ضروريا لأي حركة تحرر وطني ، من قبل ، وهو الشرعية العربية تجاه الدول العربية ، والشرعية الدولية تجاه النظام العالمي ، وذلك دون إهدار شرعيتها الوطنية الثورية في الأساس ، والتي هي بطبيعتها متناقضة مع مقتضيات ومتطلبات الشرعيتين العربية والدولية .

هذه السمات الثلاث ، هي مصدر الخصوصية التي تتميز بها - ولاتزال - حركة التحرر الوطني الفلسطيني المعاصرة ، في نشأتها وتنظيمها ونضالها وحركتها في الميادين الوطنية والقومية والدولية على السواء ، وتبلور منها نموذجًا خاصا ، يصعب قياسه بمعايير وقوانين نماذج حركات التحرر الوطنية في التاريخ الانساني .

وانعكس هذا كله في عدد من الظواهر الهامة لهذا النموذج ، نركز على خمس منها :

نحن - أولا - إزاء حركة تحرر وطني مسلحة ، نشأت وانطلقت من خارج أرض الوطن المحتل بعيدا عن حضن وعقب الشعب الذي يعاني الاحتلال بانيابه الاستيطانية العنصرية الشرسة ، وإنما تبنت الحركة من خلال عملية التنوير للاجئين المسحوقين من هذا الشعب في الشتات وخاصة الشتات العربي . وكان عليها بعد ذلك أن تتحرك من الخارج الى الداخل لاستكمال عملية التنوير واستنهاض قوى ثورية منظمة من شعب الداخل تحت الجلد الاسرائيلي ، وخاصة بعد احتلال غزة والضفة الغربية في حرب ١٩٦٧ . وإلا افقدت جذورها وتبددت مع الزمن .

وهكذا فإن الثورة الفلسطينية في نشأتها وحركتها ، حتى أوائل السبعينيات ، حكها قانون استثنائي خاص مناقض للقانون العام لحركات التحرر الوطني وتفجرها من داخل الوطن المحتل . وقد فرض عليها ذلك نوعا من التعايش والصراع الدائمين مع الدول العربية ومجتمعاتها ، ومحاولة التركيز في موقع من الوطن العربي الأردن ثم لبنان تستغل فيه نسبيا بالعمل الحركة والاتصال بالداخل ، مستفيدة من التناقضات العربية وظروف المد لنسب التي تحكم هذا الموقع لفترات من الزمن .

من هنا - ودون الدخول في التفاصيل - كانت الحركة الثورية الفلسطينية على عكس الحركات الثورية الأخرى في التاريخ ، تبدأ من الخارج الى الداخل وليس العكس . وبالطبع فرضت عليها هذه الحركة شعارات ووسائل وتكتيكات معينة كان الخارج وحده يحكمها . وكان لابد لهذه الشعارات والوسائل والتكتيكات أن تتغير وتتكيف مع ظروف وإمكانات الشعب تحت الاحتلال ، عندما حققت التحامها بالداخل . لتنهى مرحلتها الاستثنائية . وتطوع نفسها - قدر المستطاع - للقوانين الطبيعية لحركات التحرر الوطني العالمية .

ولعل هذا ما يفسر أن الثورة الفلسطينية تيقظت في عام ١٩٧٤ الى ضرورة أن يكون لها برنامج مرحلي محدد يستجيب لمطالب شعب الداخل ،

في إطار الهدف الاستراتيجي البعيد المدى ، الخاص بالدولة الديمقراطية العلمانية لكل فلسطين . وهو أيضا ما يفسر - وخاصة بعد فقدان موقع لبنان إثر الغزو الاسرائيلي في ١٩٨٢ - ابرام الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك السياسي المشترك .. إلخ ..

ونحن - ثانيا - إزاء حركة تحرر وطني مسلحة ، نشأت كفضائل متمايزة أيديولوجيا وسياسيا وتنظيما ، بعد انطلاق فتح عام ١٩٦٥ خارج التشكيل الأول الذي أقامه النظام العربي الاقليمي بعد مؤتمر القمة العربي في ١٩٦٤ ، لمنظمة التحرير الفلسطينية كتعبير عن الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني . الأمر الذي أوجد نوعا من الازدواجية للحركة . ظل مستمرا حتى تم إنهائه بدخول فتح والفضائل الفدائية الأخرى الى المنطقة والسيطرة على قيادتها منذ عام ١٩٦٩ .

وتبلور الوضع عن كيان وطني مستقل للهوية الفلسطينية يمثل إرادة الشعب الفلسطيني من خلال صياغات ذات طابع ديمقراطي جبهوي ، وهو في نفس الوقت أداة نضالية ، سياسية عسكرية ، تخضع للحساب والمساءلة أمام مجلس وطني يمثل قطاعات الشعب المختلفة في الداخل والخارج باتجاهاتها الفكرية والسياسية المتعددة ، وينتخب دوريا قيادة الثورة .

وهو وضع لا شبيه له بالنسبة لأي حركة تحرر وطني ثورية مسلحة في التاريخ .

ونحن - ثالثا - أمام ثورة لها مهام دولة في نفس الوقت . ذلك أن منظمة التحرير تمثل الشعب الفلسطيني وترعى مصالحه إزاء النظام العربي الإقليمي وإزاء النظام العالمي معا . وهي مطالبة بأن توفر وتنظم له ، على مستوى العالم كله ، حق الإقامة والعمل الخ .. وتقيم المشروعات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية التي تمول حركة الثورة ذاتيا من ناحية ، وتدعم صموده وتطوير قدراته داخل الأرض المحتلة وخارجها من ناحية أخرى . ولأنها ثورة خارج الوطن ، لا يستطيع المناضل فيها أن يعيش ويختفى في أحضان

أهله داخل الأرض كالمسكة في الماء على جد التعبير التقليدي ، فإن كوادرها ومقاتليها ، لافر من أن يكونوا محترفين بالضرورة . ليست لهم مصادر رزق عادية وفي الوقت نفسه مطاردين من العدو ومن الأنظمة العربية بدرجات متفاوتة ، الأمر الذي يحتم على الثورة أن تؤمن لهم دخولا منتظمة للحياة وأن تتكفل بأسرهم وأولادهم عند استشهادهم . ويكفى في هذا المقام أن نذكر أن ميزانية منظمة التحرير لرعاية أسر الشهداء ، تبلغ وحدها في عام ١٩٨٥ ، مايزيد على ستة ملايين ونصف المليون دولار ، شهريا .

ومن الطبيعي ، والحالة هذه ، أن تواجه منظمة التحرير في حركتها ، باستمرار ، مخاطر اختلاط مهام الثورة بهام الدولة ، وتجبرها الظروف أحيانا الى اتخاذ مواقف حل وسط مؤقتة ، على ضوء علاقات القوى بينها وبين الأعداء والحلفاء معا ، وإلا تعرضت للانكسار .

ونحن - رابعا - أمام ثورة تعاني حالة حصار دائم . ليس فقط من جانب الامبريالية واسرائيل ، بل ومن جانب الدول العربية ، على اختلاف أنظمتها . ذلك أن هذه الدول ، ورغم خشيتها من الخطر الاسرائيلي وعدوانه ، إلا أن حركة الأحداث في الصراع كشفت أن خشيتها من الثورة الفلسطينية أكبر وأعمق باعتبارها حركة تحرر عربي ، شعبية مسلحة لها آثارها على شعوب المنطقة . فضلا عن أن انطلاقها بأعمال فدائية ضد اسرائيل من الأرض العربية يعرض دولها للانتقام الاسرائيلي .

صحيح أن الشعب العربي يساند الثورة الفلسطينية . بيد أن حركة الأحداث للصراع كشفت أيضا عن أن حركة التحرر العربي في مجموعها ، أضعف في تنظيمها وقدراتها ، عن حماية الثورة الفلسطينية ضد حصار وضربات الأنظمة والدليل القاطع على ذلك ماتبدى من عجز حركة التحرر العربي عن الفعل المؤثر خلال الغزو الاسرائيلي للبنان ومنظمة التحرير عام ١٩٨٢ ، وسكوتها على طرد الثورة وفاعلياتها من جميع الأراضي العربية المواجهة لاسرائيل ، ونفيها الى تونس بالمغرب العربي على بعد آلاف الأميال

من المشرق العربي وإسرائيل معا ، وذلك بهدف تجميدها أو إسقاطها أو استبدالها بمنظمة أو ثورة مستأنسة ، سياسيا وحركيا .

من هنا فإن كل ما يقال عن عمق عربي للثورة الفلسطينية هو كلام غير دقيق واقعي ، وبالتالي فهو في الحقيقة عمق نظري وشكلي ، وفي كثير من الأحيان يتحول الى عبث باهظ التكاليف على الثورة وبالتالي فليس للثورة الفلسطينية هانوى أو كبوديا أخرى كما كان الحال مع الثورة الفيتنامية ، أو تونس والمغرب ومصر كما كان الحال مع الثورة الجزائرية في عالمنا المعاصر .

ونحن - خامسا - ازاء ثورة وطنية ، ليس في قدرتها منفردة - نتيجة طبيعة وظروف وحجم الصراع - إنجاز أهدافها الاستراتيجية ، التى هى فى نفس الوقت أحد الأهداف القومية الرئيسية المشتركة لحركة التحرر العربى . أن ذلك يتطلب تغييرا جذريا فى علاقات القوى الإقليمية والدولية لصالح العرب . وهذا غير متصور دون تغير فى داخل البنية الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية - التكنولوجية - العسكرية للكيان العربى ، بانظمته المختلفة لصالح الجماهير العربية .

يبد أن الثورة الفلسطينية ، وهى مطالبة مع غيرها من أطراف حركة التحرر العربى ، بالعمل من أجل إحداث هذا التغير ، لاستطيع أن تجمد نضالها أو تبرد من سخونة صراعها اليومى المباشر مع العدو ، وتتعالى على تحقيق إنجازات جزئية أو تكتيكية ، تضع الشعب الفلسطينى وقواه الحية فى وضع أفضل لمواصلة الصراع .

من هنا فإن أدبيات الثورة الفلسطينية المعاصرة ، باتت - منذ السبعينيات - تميز بين « الحل الاستراتيجى للصراع » ونعنى به إقامة الدولة الديمقراطية العلمانية فى فلسطين ، وهو غير متصور بدون جهد قومى جماعى ينبع عن تغييرات جذرية فى الواقع العربى . وبين « التسوية المرحلية للصراع » التى تقوم على أساس إقامة دولة فلسطينية مستقلة أو فى اتحاد كوفندرالى مع الأردن أو غيره من دول المواجهة ، فوق أى جزء

يتحرر من فلسطين . وهو أمر يمكن تصوره في إطار علاقات القوى الراهنة للصراع ، اقليميا ودوليا .

- ٩ -

الخط السابع :

هناك حقيقة موضوعية صارت ، تحكم ماهية وطبيعة ومسار الصراع في الواقع الراهن . وهى أنه اذا كانت جميع الدول وفصائل حركة التحرر العربية قد مارست مع منظمة التحرير - أو على الأقل لم تسقط من حساباتها - الخيار العسكرى بمتطلباته السياسية والاقتصادية والاجتماعية - فهدر أو بآخر - حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فإن الحرب الاسرائيلية الفلسطينية اللبنانية عام ١٩٨٢ قد كشفت بوضوح أن جميع الأطراف العربية ، نظما وفصائل . فيما عدا منظمة التحرير وحركة المقاومة الوطنية في جنوب لبنان ، قد أسقطت فعليا لخيار العسكرى ضد اسرائيل .

وتأكدت هذه الحقيقة ، مع تفاقم الصمت والعجز العربيين ، إزاء تصاعد العريضة الاسرائيلية ضد العرب عامة والفلسطينيين خاصة . والتي بلغت قمتها بالغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير في تونس عام ١٩٨٥ .

هذه الحقيقة تعنى ، أن الصراع كان - على الأقل في وضعه السياسى العام - عربيا اسرائيليا بعمق فلسطين تجسده منظمة التحرير حتى عام ١٩٧٣ . لكن مع دخوله مايمكن أن نطلق عليه مرحلة الفلتر الأمريكى - الاسرائيلى في الفترة من زيارة السادات للقدس وإبرام اتفاقيات كامب ديفيد وإخراج مصر من ساحة الصراع ٧٧ - ١٩٧٨ حتى الغزو الاسرائيلى للبنان والثورة الفلسطينية . وسط صمت عربى يصل الى درجة القبول والتواطؤ الموضوعى عام ١٩٨٢ ، تحول الصراع ، واقعيما ، الى فلسطينى - اسرائيلى بعمق امبريالى تجسده الولايات المتحدة الأمريكية .

ويلحظ المتابع لحركة الأحداث أن العدول يصل الى تغيير طبيعة الصراع وأقطابه ومساره ، خلال تلك المرحلة من الفلتر الأمريكى الاسرائيلى ،

إلا بعد انجاز خطوتين هامتين :

الخطوة الأولى : تعريب الصراع بني جبهة كامب ديفيد وجبهة المعادين لكامب ديفيد . وبين البلدان العربية « المعتدلة » وبين جبهة الصمود والتصدى ، ثم داخل جبهة الصمود نفسها من حول الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية وقرارها الوطنى المستقل الى درجة العمل من أجل خلق منظمة بديلة طيبة .

الخطوة الثانية : فلسطينة الصراع . ونعنى به تفجير الصراع الذاتى حول ادارة الصراع السياسى والعسكرى مع اسرائيل داخل الساحة الفلسطينية ومنظمة التحرير وفصائلها المختلفة ، وذلك الى حد استخدام السلاح فى حسم الصراع . وتفجير انشقاقات وانشطارات داخل البنية التنظيمية للثورة ، حول قضايا متعددة من أهمها الموقف من سوريا ومن الاقتراب من مصر رغم كامب ديفيد ، والاتفاق الأردنى الفلسطينى إلخ .. وتعذر حل الصراعات الفلسطينية - الفلسطينية بالحوار الديمقراطى داخل الأطر الشرعية للمنظمة .

وقد أسفر هذا كله عن الأوضاع المحددة التالية :

أولا : استمرار العزلة النسبية لمصر مع استقرار سياسة ونهج كامب ديفيد دون قدرة على تنفيذ القرار العربى بمحاصرتها وتصفيتهم ومساعدة مصر على التحرر من قيودها .

ثانيا : أصبح الصراع العسكرى - السياسى الشامل مع اسرائيل وقفا على منظمة التحرير الفلسطينية ، والمقاومة الوطنية فى جنوب لبنان .

ثالثا : تفاقم الحرب الأهلية اللبنانية بإبعادها الطائفية واستمرار احتلال اسرائيل للشريط الحدودى من لبنان ، ونشوء صراع خاص ، سورى - اسرائيلى ، حول ترتيبات الأمن الخاصة لكل منهما فى لبنان ، وشن حملات إبادة متلاحقة ضد المخيمات الفلسطينية .

رابعا : تواصل الحرب العراقية الايرانية ، وقطع الطريق على تحرير وإطلاق امكانات العراق القومية وإمكانات ايران الاسلامية للعمل فى اطار

الصراع ضد اسرائيل .

خامسا : وضع البلاد العربية - على اختلاف نظمها - في حالة تسوية واقعية De Facto مع اسرائيل ، تحت المظلة المباشرة أو غير المباشرة للولايات المتحدة ، التي تنامى تفوقها في المنطقة مع كامب ديفيد .

ويفرض التحالف الأمريكي الاسرائيلي هذا النوع من التسوية الواقعية على البلاد العربية مستغلا الصراعات العربية - العربية ، وتساعد الأزمات الاقتصادية ، خاصة مع انهيار أسعار البترول العربي ، والاحتجاجات المتزايدة للقروض والمعونات الاقتصادية الأجنبية وما يرتبط بذلك من أمن قومي شامل ، وذلك لحساب مشروعات قطرية محدودة ، تقبل بالتبعية للأسباب العالمية ، واحتلال المركز الأدنى في النظام الدولي الراهن الذي تسيطر عليه الامبريالية العالمية .

أما مضمون التسوية الواقعية ، فهو إسقاط الخيار العسكري ضد اسرائيل ، وإنهاء حالة الحرب معها ، وحصار وضرب منظمة التحرير ، مقابل ضمان الأمن القطري لكل نظام ، وإيقاف العدوان الاسرائيلي ضده ، ومنحه بعض المساعدات الاقتصادية ، وذلك تمهيدا لمرحلة المستقبل يجري فيها توقيع اتفاقيات سلام منفردة مع اسرائيل من خلال مفاوضات مباشرة .

- ١٠ -

في إطار هذه الخطوط السبعة بمعطياتها المختلفة تبرز ثلاثة تساؤلات حاكمة للوضع الراهن للصراع واحتمالاته المتوقعة في المستقبل المنظور .

ويثير كل تساؤل محورين متناقضين ومفتوحين أمام مسار الصراع ، من حول نقطة مركزية فيه . ويتوقف رجحان محور على آخر في الحركة على مجموعة من العوامل المعقدة والمتشابكة ، بعضها موضوعي نابع عن طبيعة الصراع وظروفه المحلية والاقليمية والدولية ، وبعضها الآخر ذاتي ، يتصل بقدرات كل قطب من أقطابه في إداراته .

ونستطيع أن نحدد هذه التساؤلات الثلاثة والعوامل الموضوعية والذاتية الخاصة بها ، على النحو التالي :

التساؤل الأول : هل يظل الصراع على ماوصل اليه بعد عام ١٩٧٣ ، بشنائيته الفلسطينية - الاسرائيلية ، ذات العمق الأمريكي ، أم أن هناك إمكانيات لتصحيحه ، بحيث يعود صراعا عربيا - اسرائيليا أمريكيا ، بعمق فلسطيني ؟

الاجابة المستقبلية على هذا التساؤل تتوقف على العوامل التالية :

١ - استمرار الوضع العربي على ما هو عليه من تردى وانقسام ، سواء في إطار النظام العربي الاقليمي الراهن بدوله القائمة ، أو أن تفاقم الوضع سوف يفرز في البلدان العربية ، وعلى الأخص في مصر وسوريا ، سبيكة اجتماعية سياسية جديدة ذات وزن جماهيري فاعل ، تكون أكثر تقدما وراديكالية وتقتود الى عملية تغيير في طبيعة السلطة . أو أن تنبثق في إطار ما هو قائم ، مجرد صحوة قومية نسبية ، تسترد خلالها حركة التحرر العربي بعض فاعلياتها ووحدتها وقدراتها على الضغط لتصحيح معادلة الصراع .

٢ - تعتمد سياسة ونهج كامب ديفيد على ماوصلنا اليه ، بعد مقتل السادات ، من حدود ضيقة . أم حقنها بقوة دفع جديدة (حل قضية طابا وبقية القضايا المعلقة . زيادة المعونة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية لمصر الخ ..) أم يتجه الوضع الى مزيد من التردى والانهار . الجزئي أو الكلي نتيجة تراكم التناقضات المصرية الاسرائيلية دون حل (فشل قضية طابا تصاعد أعمال العنف ضد الاسرائيليين في مصر . إقدام اسرائيل على مغامرات عدوانية لاستطيع مصر السكوت عليها) ويتصل بهذا كله الموقف من استمرار عزلة مصر العربية أو رفع هذه العزلة ، وفق تفاهم مصرى عربى ، تعتبره اسرائيل وأمريكا تقضا لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاودة السلام للمصرى الاسرائيلى .

٣ - قدرة منظمة التحرير على الصمود والتواجد والفعل السياسى والعسكرى ، فى مواجهة الحصار الاسرائيلى الأمريكى العربى ، والتدخل فى شئونها وقرارها الوطنى المستقل . وفشل أو نجاح مشروعات خلق منظمة بديلة .

٤ - تحققة للمشروعات القطرية ، البديلة للمشروع النهضوى القومى ، من نجاح أو فشل بالنسبة لمصالح الجماهير وحرّياتها ، سواء فيما يتعلق بالقضية الوطنية القومية ، مشاكل التنمية ، الديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك فى ضوء الانهيار البترولى . الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ، تجربة التعددية الديمقراطية فى مصر والسودان . الحرب العراقية الايرانية . الصراعات العربية - العربية ، تغليب التجمعات العربية الإقليمية المحدوده على النظام الإقليمى العربى الشامل (الجامعة العربية) ، الصراعات فى منطقة المغرب العربى .

٥ - تنامى النفوذ الأمريكى فى المنطقة الى درجة احتكاره للعلاقات العربية الدولية ، أو تحديده الى الدرجة التى تصحح معها العلاقات العربية ، بقياس حركة عدم الانحياز ، مع كل من أمريكا والاتحاد السوفيتى (هناك مؤشرات لذلك تتمثل فى اقامة علاقات دبلوماسية بين موسكو وبين بعض دول الخليج مؤخرًا . وكذلك عودة سريان ، الدم الى شرايين العلاقات المصرية السوفيتية) وإلى أى حد سيكون هذا التصحيح فى ضوء علاقات الصراع والتعايش المذبذبة بعنف ، بين الدولتين الأعظم .

٦ - مدى نجاح أو فشل الخطة الأمريكية الاسرائيلية الخاصة بخلط الأوراق بين مايسمى بالإرهاب العالمى وبين حركات التحرر الوطنى المسلحة ، وتأثير ذلك على منظمة التحرير والبلاد العربية وشعبها والبلدان الأوروبية فى التحالف الغربى . وكذلك ردود فعل العالم الثالث والاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية .

وهل يكون واردا ، فى حالة تصاعد الحركة العدوانية الأمريكية تحت اسم مكافحة الارهاب (العدوان الأمريكى على ليبيا فى ١٩٨٦) والذى يمكن

أن تساهم فيه إسرائيل ، أن يشهد العالم في المستقبل القريب نوعا جديدا من الحروب الإقلمية الواسعة التي تشارك فيها الدول العظمى والكبرى بقوى متطورة ، وذلك بدلا من الحروب الإقلمية المحدودة التي ظلت الدول العظمى والكبرى تشارك فيها من وراء ستار .

التساؤل الثاني : الى أى مدى يمكن أن تصمد حالة التسوية De Facto القائمة بين النظم العربية والتحالف الأمريكي الاسرائيلي ؟ هل تنكسر وتنهار ؟ أم تتحول - كلها أو بعضها - الى تسويات رسمية على غرار كامب ديفيد أو كامب شيبه ؟

الاجابة المستقبلية على هذا التساؤل تتوقف على العوامل التالية :

١ - مصير منظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة الشعبية في الأرض المحتلة من فلسطين وجنوب لبنان .

٢ - مصيرالعلاقات الفلسطينية - السورية ، والفلسطينية - الأردنية . والفلسطينية - المصرية .

٣ - مدى مايمكن أن تصل اليه المرونة الاسرائيلية - تكتيكيا - في التحرك من أجل اختراق الضغوط العربية وتسهيل التفاوض المباشر بينها وبين البلاد العربية وخاصة الأردن وسوريا ، وذلك لتوقيع اتفاقيات إنهاء حالة الحرب كحد أدنى ، واتفاقيات سلام منفردة كحد أقصى .

٤ - إمكانية قيام ميكانزم عربي - أمريكي - دولي تحت شعار تنفيذ ما أصبح يعرف بمشروع السلام العربي الذي تضمنته قرارات قمة فاس ، واذ في مواجهة مشروع المؤتمر الدولي لحل مشكلة الشرق الأوسط بمشاركة الاتحاه السوفيتي وأمريكا وجميع أطراف الصراع المحليين بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

٥ - مصير الحرب العراقية الايرانية واحتمالات توقفها أو اتساع نطاقها في الخليج .

٦ - حجم ونوعية التغيير في ميزان علاقات القوى الدولية - بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بصورة أساسية ، وبين المجموعة الأوروبية والصين وكل من واشنطن وموسكو ، بصورة فرعية .

التساؤل الثالث : الى أى حد يمكن لإسرائيل - رغم تفوقها - العسكرية النسبي والنووى على الأرجح الصمود للشروخ السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تتراكم الى درجة الانفجار ، منذ حرب ١٩٧٣ وحرب لبنان ١٩٨٢ . وهل يمكن - فى ضوء المتغيرات الدولية وثورة العلم والتكنولوجيا وخاصة فى المجال العسكرى - أن تبقى المشروع الأرخص كلفة والمضمون أمنيا للامبريالية الأمريكية فى تحقيق أهدافها الحيوية فى المنطقة العربية ؟

إن الاجابة المستقبلية على هذا التساؤل تتوقف على العوامل التالية :

١ - تواصل ارتفاع معدلات الهجرة من إسرائيل بالقياس الى معدلات الهجرة إليها . وهل فى الامكان إعادة التوازن بين هذه المعدلات على الأقل .

٢ - حجم ونوعية تأثير الارتفاع المتزايد فى معدلات مواليد الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة . سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، داخل إسرائيل وبنيتها الصهيونية .

٣ - إمكان تغيير البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية للكيان الاسرائيلى القائمة منذ قيامها فى ١٩٤٨ تحت هينة ولصالح الاشكناز . وذلك فى ضوء الأزمة الاقتصادية المتفاقمة .

٤ - مستقبل الصراع الذى أخذ بالتفجر فى الساحة السياسية والاجتماعية بإسرائيل بين تيار صهيونى وليد ، يصف نفسه بالعقلانية والواقعية ، يتزعمه الجنرال السابق بليد ، يدعو الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير وبين تيار صهيونى ، يوصف داخله إسرائيل نفسها بالفاشية ويتزعمه كاهان عضو

الكنيست ، والذي يطالب علانية بطرد جميع العرب وقتل من لا يهاجر منهم .

٥ - حالة المد والجزر لحرب العصابات والمقاومة الفلسطينية والعربية داخل اسرائيل والأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ .

٦ - صعود أو انهيار نموذج كامب ديفيد الاسرائيلي - المصري .

٧ - حدود استمرار الدعم الأمريكي الشامل لاسرائيل في المستقبل . وخاصة مع تنامي احتياجات اسرائيل الاقتصادية والعسكرية (بلغت المعونات الأمريكية لاسرائيل في السنوات الأخيرة حوالي عشرة مليارات من الدولارات سنوياً) . هل هناك سقف له تضطر الولايات المتحدة إلى الوقوف عنده ، سواء على أساس حسابات التكلفة والربحية للمشروع الصهيوني ، أو تحت ضغوط أزمات اقتصادية وسياسية داخلية في الولايات المتحدة . أو نتيجة ضغوط متغيرات إقليمية ودولية متعددة .

- ١١ -

في ضوء هذه التساؤلات ، يمكن تصور احتمالات المستقبل بالنسبة للصراع ، من خلال ثلاثة سيناريوهات .

السيناريو الأول : يقوم على أساس استمرار الأوضاع على ما هي عليه دون تغيير . وقد يبدو هذا الافتراض النظري مستحيلاً واقعياً إذا أخذ على سبيل المطلق . ولكن مانعنيه هنا هو الاستقرار النسبي للأوضاع . بمعنى أن أى تغييرات قد تحدث لن تكون جوهرية بحيث تخل بميزان علاقات القوى القائم . وبموقف كل قطب وتميزه - بالإيجاب أو السلب - في مواجهته وتعامله مع الأقطاب الإقليمية والدولية الأخرى .

في هذه الحدود ، نرجح التوقعات التالية :

أولاً : تأمين الاستقرار لنموذج كامب ديفيد المصري الاسرائيلي تحت المظلة الأمريكية .

ثافيا : ارساء دعائم التسوية الواقعية De Facto بين إسرائيل ومعظم البلدان العربية ، تحت المظلة الأمريكية أيضا ، وذلك بما ينهى حالة الحرب ، ويفتح المجال لتنفيذ مشروعات من نوع مشروع السوق المشتركة لدول-الشرق الأوسط بما في ذلك إسرائيل .

ثالثا : استكمال حلقات الحصار الاسرائيلية والأمريكية والعربية من حول منظمة التحرير الفلسطينية ، إلى الدرجة التي تضطر معها إلى التحول من العلنية إلى السرية ، والدخول - على الأرجح - في مرحلة بيئات شتوى من أجل خلق ميكائزم جديد للحركة النضالية .

السيناريو الثاني : ويقوم على أساس افتراض تغير الأوضاع في المنطقة وعلاقات القوى المحلية والاقليمية الدولية ، في اتجاه تحقيق المزيد من القوة للتحالف الأمريكي الاسرائيلي .

هذا الافتراض يضعنا أمام احتمالين :

الاحتمال الأول ، حسم الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي لصالح المشروع الصهيوني الخاص بالحكم الذاتي الاداري للفلسطينيين ، من خلال قيادة مصنوعة بديلة عن منظمة التحرير ، مع بقاء الأرض تحت السيادة الاسرائيلية الكاملة ، ويواكب ذلك تضاعف قيود التبعية للولايات المتحدة على البلدان العربية ، وذلك بما يعنى قطع الطريق لسنوات قادمة ، ليس فقط على قيام صراع عربي اسرائيلي من جديد ، بل وعلى النهوض القومي للأمة العربية كلها .

ولا يتصور ذلك ، دون أن يكون قد تم طرد الاتحاد السوفيتي من المنطقة . الأمر الذي لابد وأن يؤجج حدة الصراع بين القوتين الأعظم نتيجة انفراد إحدهما بالنفوذ في منطقة من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم . ولا يستبعد أن يصل الصراع بين القوتين الأعظم إلى حافة الهاوية التي تنذر بالصدام .

وفي مثل هذا الموقف المتأزم دوليا إلى حد إثارة مخاطر جديدة لحرب عالمية ، لن يكون للصراع العربي الاسرائيلي - في حد ذاته - أو ما يسمى بأزمة الشرق الأوسط على جدول أوليات أى منها ، وإن ظلت موضوعا للحل الوسط ضمن موضوعات أخرى ، من أجل إطفاء الحريق العالمى . خاصة مع غياب الحضور العربي القوى والمؤثر .

هذا المناخ يمنح اسرائيل بتفوقها العسكرى بأبعاده النووية ، خاصة في مجال الأسلحة التكتيكية فرصة تاريخية للتوسع في مساحات عربية ضرورية لمشروعها في بناء اسرائيل الكبرى ، تؤمن لها موارد طبيعية وخاصة المياه . وعلى الأرجح لن تسلم مصر (سيناء) - رغم كامب ديفيد - من هذا التوسع جنبا إلى جنب مع سوريا والأردن ولبنان .

أما الاحتمال الثانى ، فإنه ينبثق مما قد ينجم من تصاعد الضغوط والقهر على البلدان العربية وشعوبها من جانبا التحالف الأمريكى الاسرائيلي ، من انفجارات فوضوية دموية - على الأرجح - بمنطقة استراتيجية غنية بالبتروى ومدججة بالسلاح ، الأمر الذى يدفع كلا من القوتين الأعظم إلى التدخل .

وقد يكون هذا التدخل بداية لنوع من تلك الحروب الإقليمية الواسعة - التى تحدثنا عنها من قبل - وتشارك فيها الدولتان الأعظم بقواها المتطورة جنبا إلى جنب مع القوى المحلية .

وسوف تتوقف نتائج هذه الحرب ، من ناحية ، على مدى قدرة حركة التحرر العربى ، بما فى ذلك منظمة التحرير ، على حشد القوى الشعبية وتنظيم قواتها وبلورة برنامج قومى محدد لتخطى عبثية الفوضى الدموية ، تقبله الجماهير . وتتوقف من ناحية أخرى ، على مدى قدرة وكفاءة التحالف الأمريكى الاسرائيلي من جانب ، وقدرة وكفاءة التعاون السوفيتى العربى من جانب آخر .

وإذا كان الوضع - في مثل هذا الاحتمال - لا يستلزم تغييراً أيدولوجياً أو سياسياً أو عسكرياً في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية القائمة ، فإن بالضرورة سوف يتطلب تغييرات جوهرية في العلاقات السوفيتية العربية عما هي عليه حالياً .

السيناريو الثالث : ينطلق من افتراض تغير الأوضاع في المنطقة وعلاقات القوى المحلية والإقليمية والدولية في الصراع ، لصالح العرب من ناحية . والاتحاد السوفيتي ، بدرجة ما ، من ناحية أخرى .

ورغم أن هذا الاحتمال هو أضعف الاحتمالات نسبياً . وذلك على ضوء استقرار معطيات الواقع الراهن التي فصلناها من قبل ، إلا أنه لا يمكن استبعاده لأسباب عديدة نذكر منها : السخط والتبلل الشاملين في جميع الأقطار العربية والتي تعبر عنها كل التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية ، علمانية ودينية على السواء . تصاعد أعمال العنف الفردي والجماعي ضد السلطة . حمى البحث الجماهيرية العاتية عن طريق للخلاص . تدنى ثقة الأنظمة العربية الصديقة لواشنطن في قدرة الولايات المتحدة على حماية أمنها . العقلانية والروح الجديدة للخطاب السياسي السوفيتي الجديد ، بعد جورباتشوف ، الموجه إلى دول المنطقة والعالم . ويلقى تجاوباً واسعاً ومتزايداً حتى من القوى التي كانت على عدااء تقليدي ضد الاتحاد السوفيتي .

في إطار هذا الاحتمال ، فإن مسار الصراع يمكن أن يشق على الأرجح طريقاً نحو تحقيق أهدافه التكتيكية المرحلية وحسب وفقاً للمضامين العربية ، ونعني به إقامة الدولة الوطنية للشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير . وذلك من خلال المؤتمر الدولي ، مع الاعتراف بإسرائيل كدولة في إطار حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ ، الأمر الذي ينتقل بالصراع إلى مرحلة جديدة ذات أبعاد ووسائل مختلفة ، حيث أنه سوف يدور لأول مرة - بين دولة فلسطينية عربية وبين دولة إسرائيلية صهيونية ، حول إمكانات إقامة دولة ديمقراطية علمانية واحدة لكل فلسطين .

الفهرست

الورقة الأولى :

التفسير البترولى للصراع العربى الاسرائيلى ٥

الورقة الثانية :

أزمة الشرق الأوسط بين الحرب الباردة والانفراج الدولى ٢٥

الورقة الثالثة :

العالم العربى فى عصر التعايش السلمى

بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ٩

الورقة الرابعة :

الأزمة الراهنة فى حركة التحرر العربى ٦٧

الورقة الخامسة :

ملاحظات حول الثورة الفلسطينية المعاصرة

وعلاقتها بالأحزاب والقوى القومية على الساحة العربية ١١٧

الورقة السادسة :

مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى

واحتمالاته المتوقعة حتى سنة ٢٠٠٠ ١٤٧

رقم الإيداع ٧٧٤٦ / ٨٦

دار المدينة المنورة للطبع والنشر

أوراق من الملف العربي مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي عام ٢٠٠٠

منذ أن صممت مدافع أكتوبر ١٩٧٣ ، وبدأ « عقد » الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية ، بداية من « خطوات » هنري كسينجر وحتى معاهدة « كامب ديفيد » ، تعددت الكتابات التي تحلل « الوضع العربي » وترسم طرق المستقبل ، التي تعددت وتشابكت ، حتى تعددت الرؤية الواضحة لدى المواطن العربي ، لحاضره ، ومستقبله ، بل وماضيه القريب والبعيد ، مما فتح الطريق — واسعاً — أمام الرؤى الانهزامية والبراجماتية التي جعلت من الاستسلام للمخطط الصهيوني الأمريكي ، المخرج الوحيد من الأزمة العربية المعاصرة .

وكتاب الفكر السياسي « لطفى الخولى » يقدم للقارئ رؤية شاملة للقضية العربية ، تتسع لتشمل الجوانب الاقتصادية والتاريخية والعالمية التي تؤثر في صنع الأحداث العربية أو تتماهى معها ، ومن خلال العرض والتحليل السياسي ، لا يقدم المؤلف طريقاً جاهزاً للخروج من الأزمة ، بقدر ما يحدد « كيفية » تجاوزها ، وعناصر هذا التجاوز .

كل هذا بأسلوب واضح وصریح ينقل المعركة من أروقة المفكرين إلى صفوف الجماهير صاحبة الحق في صنع حاضرها ومستقبلها ..